ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٦٨ - محرم ١٤٣٧هـ أكتوبر / نوفمبر ٢٠١٥م

رئيس مجلس الشورى : قادة دول مجلس التعاون استطاعوا بحكمتهم السير بالسفينة إلى بر الأمان

طب الأعشاب وحاجته إلى نظام لتقنين استخدامه

الموافقة على دراسة تعديل بعض مواد نظام الأحوال المدنية تمنح الأم العديد من الحقوق

برامج وزارة العمل لم تسهم في خفض معدلات البطالة

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

الاجتماعات الدورية لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية رافد لمسيرة مجلس التعاون الخليجي

يستضيف مجلس الشورى في الرابع عشر من شهر صفر ١٤٣٧ الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م الاجتماع الدوري التاسع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هذا الاجتماع ينعقد وسط متغيرات وظروف استثنائية تمر بها المنطقة، تتطلب من الدول الأعضاء وشعوبها مزيداً من التلاحم والوقوف صفاً واحداً أمام التحديات التي تواجهها المنطقة، وهنا يبرز دور المجالس التشريعية في تقوية الروابط بين شعوب دول المجلس، عبر ما يتخذه رؤساء المجالس من قرارات، تسهم في تنمية وتطوير مجالات التعاون بين دول المجلس، وتعزز من التكامل والترابط الأخوي بين شعوبها، لما يجمع بينهم من أواصر اجتماعية وترابط أسري وتاريخ مشترك، ومصير واحد.

المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون تسعى إلى ترسيخ التعاون الخليجي، من خلال التنسيق فيما بينها على أعلى المستويات، وعبر اللجان البرلمانية الخليجية التي شكلها رؤساء المجالس، لتعزيز العلاقات البرلمانية فيما بينها، والتشاور والتفاهم حول مجمل القضايا التي تهم شعوب دول المجلس، ودعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي في جميع المجالات بما يحقق تطلعات وآمال أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس نحو توفير مزيد من الرخاء والرفاه والأمن والاستقرار لمواطني دول المجلس.

الاجتماعات الدورية التي يعقدها رؤساء المجالس التشريعية الخليجية سنوياً - وتسبق مؤتمر القمة لأصحاب الجلال والسمو قادة دول المجلس- تشكل رافداً قوياً لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، ودعم وتقوية العلاقات الأخوية بين الدول الأعضاء في المجلس وشعوبها.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة

١٤

الشورى يطالب وزارة الإسكان بفصل قوائم الانتظار على بوابتها لتعجيل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٦/١٢/٢٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة الإسكان بأن تقدم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين.

كما طالب المجلس الوزارة بفصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان بحيث يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص.

تغطية

٤٢

في كلمة الشورى أمام الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي

د. يحيى الصمعان: وقوف المملكة مع الشعب اليمني واجب أخلاقي وعملية عاصفة الحزم تنسجم مع المواثيق الدولية

أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى رئيس وفد المجلس في اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين بعد المئة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة حالياً في جنيف الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله –.

الدراسة

٥٠

الأنظمة الإدارية في المملكة العربية السعودية.. الواقع والمأمول

من طبيعة الإنسان أنه يسعى إلى حياة أفضل بشتى الوسائل المتاحة له، ومن تلك الوسائل وضع الأنظمة لتيسير وتسيير حياته، وتتطور هذه الأنظمة حسب الحاجة وتطور الحياة وسرعة استجابة المسؤولين عن هذه الأنظمة في تطويرها، وموضوع دراستنا هذه هو الأنظمة الإدارية في المملكة العربية السعودية، حيث سنقوم بدراسة واقعها واستشراف التطوير المأمول لها.

حيث أن نطاق البحث يضيق عن استيعاب جميع الأنظمة فسيتم إيصال الفكرة الأساس للتطوير المأمول من خلال أمثلة ونماذج لهذه الأنظمة، والتي هي ذات علاقة لصيقة بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم بالمملكة العربية السعودية.

مجلس الشورى

التحقيق

٥٦

طب الأعشاب بين أهميته في الطب البديل..

وحاجته لنظام يقنن استخدامه ويسهل الاتجار بالمستحضرات العشبية ذات الفوائد الغذائية أو الدوائية

ظلت الأمم والحضارات السابقة تفخر بمنجزاتها وسجلاتها العلمية التي تنافست من خلالها الأمم بأسبقية المنجز الحضاري، وظل الطب بالأعشاب أحد اللبنات الأساسية للعلوم الطبية الحديثة بل والمرتكز الأساس لعلم الصيدلة المعاصر، ولأنه كغيره من العلوم الطبيعية والتطبيقية لا بد وأن يرتكز على قاعدة صلبة من النظم والتشريعات والأخلاق المهنية التي من شأنها أن تحفظ لهذا النوع من الطب والمنتسبين له حقوقهم الفكرية والمهنية والأدبية على حد سواء، وقبل هذا كله سوف تحفظ بإذن الله سلامة الإنسان وتسهم في نشر الوعي والخلق المهني القويم.

استشارات قانونية

٦٢

نظام التعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

بصدور نظام التعاملات الإلكترونية ١٤٢٨هـ، أصبح للتوقيع الإلكتروني حجية نظامية في المعاملات والمراسلات الإلكترونية، وهذا ما قوى استخدام التعاملات الإلكترونية على المستوى المحلي والخارجي، وأزال العوائق أمام استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية.

كما أصدرت المملكة أيضاً في عام ١٤٢٨هـ، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية للحد من الجرائم في التعاملات الإلكترونية، وتضمن وصفاً للجرائم وعمليات الاحتيال التي تقع، كالتزوير والاختلاس.

تحت القبة:

المؤسسة العامة للتقاعد.. التزام كبير جداً للمتقاعدين.. وحلول لمواجهة «العجز»! ١٦
الهلال الأحمر السعودي.. يعاني نقص القوى البشرية ٢٢
أعضاء المجلس يتساءلون الرئاسة العامة لرعاية الشباب.. أم لرعاية كرة القدم! ٣٢

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٤
صوت المواطن ٧٦
متابعات برلمانية ٧٨

المقالات

د. صدقة فاضل ١٩
أ.د جبريل بن حسن العريشي ٢٧
د. حامد الوردة الشراري ٣٥
زامل شبيب الركاض ٤٩
صالح آل خايم ٧٥
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٨٢

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الشورى يوافق على دراسة تعديل بعض مواد نظام الأحوال المدنية تمنح الأم العديد من الحقوق

د. سعود السبيعي
رئيس لجنة الشؤون الأمنية

قرر مجلس الشورى - بالأغلبية - الموافقة على ملاءمة دراسة مقترح تعديل نظام الأحوال المدنية المقدم من أعضاء المجلس صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل، والدكتور ناصر بن زيد بن داود، والدكتورة هيا المنيع، والدكتورة لطيفة الشعلان، استنادًا إلى المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته العادية السادسة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٦/١٢/٣٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن المقترح تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي.

وسيعاد المقترح إلى لجنة الشؤون الأمنية لدراسته دراسة وافية وشاملة ومعمقة، ومن ثم ترفع تقريرها بشأنه إلى المجلس لمناقشته والتصويت عليه.

واقترح مقدمو المقترح تسعة تعديلات تهدف لمنح الأم العديد من الحقوق و إلى ترسيخ مبدأ حماية حقوق المرأة كما قررتها الشريعة الإسلامية، والتأكيد على حماية الحقوق التي نصت عليها أنظمة المملكة، وتعزيز مواطنة المرأة السعودية من خلال التأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، وخاصة حق حصولها على الوثائق الوطنية.

كما تهدف التعديلات إلى رفع الأضرار العلمية والعملية والمادية المترتبة على عدم حصول الأم على دفتر عائلة مستقل وحفظ كرامتها من الاستجداء للحصول عليه، ومنحها وثيقة رسمية تثبت صلتها بأولادها، وحماية المحاضر الرسمية من التزوير في الأحوال الشخصية.

ورصد مقدموا المقترح العديد من الأسباب التي دفعتهم لتقديمه منها عدم حصول الأم على وثيقة رسمية تثبت علاقتها بأولادها، واستغلال بعض أولياء الأمور لأسماء المضافين لدفتر العائلة استغلالاً مالياً وأمنياً، والابتزاز المالي الواقع على بعض الأمهات عند حاجتهن لاستخدام دفتر العائلة لإنهاء مصالح أولادهن.

ويؤكد المقترح المقدم على عدد من المبادئ الأساسية للمشروع والتي تتمثل في الاستغناء عما لا حاجة له من مواد النظام، وتحديثه ليتوافق مع المعمول به حاليا من حيث الإجراءات، ومواءمة النظام لغيره من الأنظمة درءاً للتعارض.

القوامة الشرعية لا تتعارض مع المساواة أمام القوانين في الشريعة الإسلامية

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصيتها بشأن المقترح للنقاش رأى أحد الأعضاء أن التعديل مهم جدًا، مشيراً إلى أننا أمام حالة حقوق وليست حالة قوامة، وحالة القوامة في الشريعة الإسلامية لا تتعارض مع حالة المساواة أمام القوانين في الشريعة الإسلامية، والقوانين في الدولة، وقوانين المواطنة.

وأضاف العضو: إن المرأة والرجل يجب أن يكونا رقمًا صحيحًا في معادلة المواطنة، ومعادلة الأسرة؛ فالمرأة لها الحق في الحصول على وثائقها،

وهذه الحقوق لا تتعارض مع مبدأ القوامة؛ فمبدأ القوامة قائم، ولكن متى ما سقطت هذه القوامة لأي سبب فتكون المرأة حاصلة على جميع وثائقها، وتستطيع أن تمارس حياتها كمواطنة تحترم حقوقها.

من جانبه رأى عضو آخر أن هناك اختلاف كبير بين حماية الحقوق المقررة في الشريعة الإسلامية، وبين المساواة في الحقوق، متسائلاً عما إذا كان الهدف من المشروع هو مساواة الرجل بالمرأة؟، ما يؤكد أهمية التدقيق في أهداف المشروع؛ لأنه مقدمة لأشياء أخرى.

إلغاء مسمى رب الأسرة يتعارض مع النظام ومع المصالح المباشرة للأسرة وللمجتمع بشكل عام

ولاحظ أحد الأعضاء أن الدراسة لم تقدم رقمًا واحدًا أو إحصائية واحدة تدعم مسوغات المشروع، لاسيما وأن الأرقام والإحصاءات موجودة لدى الجهات المعنية، مضيفاً أنه في حال الموافقة على طلب إلغاء رب الأسرة واستبداله بالزوج والزوجة كما نصت المادة الثامنة والعشرون والمادة الثانية والسبعون من المقترح المقدم، فمن سوف يمثّل الأسرة أمام الدولة والجهات الأمنية؟ فبناءً على المقترح لم يعد هناك مسؤول عن الأسرة.

ورأى العضو أنه من المناسب إعادة دراسة هذا المقترح دراسة واسعة، واستضافة ممثلين للجهات المعنية مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل، واستضافة عدد من النساء يمثلن كل شرائح المرأة حتى يتم التأكد من رغبة المرأة في تحمل هذه المسؤولية، ومن لا يلتزم بها بعد الموافقة عليها سوف يعاقب وفق نظام الأحوال المدنية.

النظام المقترح يرفع الأضرار المالية والمعنوية المترتبة على الأم

واعتبر عضو آخر أن النظام الحالي يوجد به ثغرات، لافتاً النظر إلى أن النظام المقترح يرفع الأضرار المالية والمعنوية المترتبة على عدم حصول الأم على سجل مستقل يثبت صلتها بأولادها.

واستحسن أحد الأعضاء بأن تضع لجنة الشؤون الأمنية في اعتبارها أثناء دراسة المقترح بعض الأمور منها: أن وزارة الداخلية وصلت إلى مرحلة متقدمة جدًا في التعاملات الإلكترونية، وفي ظل هذه النقلة النوعية، من المناسب ألّا تعود إلى الوراء وتطالب باستخراج العديد من النسخ الورقية للسجلات المدنية.

ولفت العضو إلى أن المقترح ألغى منصب شيخ القبيلة، وأكد أهمية المحافظة على مسميات المناصب والمهام التي تعود إليها شريحة كبيرة من المواطنين في إنجاز معاملاتهم مثل شيخ القبيلة، لاسيما وأن منصب شيخ القبيلة ومنذ تأسيس المملكة العربية السعودية بقي كرمز للوحدة والإخلاص للدين والوطن والملك، كما أكد ضرورة مراعاة بعض التسميات التي وردت في الأنظمة الأخرى مثل: كلمة "أجنبي"، وزاد على أهمية مشاركة مختصين شرعيين وقانونيين في هذه الدراسة.

بدوره رأى عضو آخر أن التعديل يسعى إلى تطوير قانوني وحقوقي، وفيه استدراك لبعض الثغرات في النظام القائم التي نعايشها جميعًا، والتي لم تعد تتفق مع طبيعة العصر، بل إن اتفاقها مع زمن مضى فيه نظر؛ ولكن هكذا جرت الأعراف والأنظمة، وقد آن الوقت لإعادة النظر في كثير من تلك المسلَّمات، مؤكداً أهمية أن تصبح المرأة السعودية مواطنة كاملة المواطنَة، لأن المواطنَة ليست ورقة تحمل ولا بطاقة؛ ولكنها حقوق وواجبات.

وطالب في ذات السياق بمنح الأم وثيقة رسمية تثبت صلتها بأولادها، وتفعيل بطاقة الهوية الوطنية؛ لتكون بطاقة المرأة مساوية لبطاقة الرجل للإفادة منها في المعاملات الحكومية، والمصالح كافة.

وقال أحد الأعضاء: إن المادة الثلاثون من نظام الأحوال المدنية تشير إلى محل الإقامة للمرأة المتزوجة، ومما ذكر في التعديل أنه يفترض أن يكون محل الإقامة من إعداد الزوج، بشرط أو بغير شرط، وفي الاعتقاد أن في هذا تقييدًا وتفصيلًا، وقد لا ينطبق على كل الحالات.

وتساءل العضو عن إمكانية تحديد مكان الإقامة للمرأة المتزوجة بالمكان الذي تقطنه المرأة المتزوجة على وجه الاعتياد.

وزاد أحد الأعضاء أن اللجنة استندت على رأيها بالتبرير بعدم استغلال أولياء الأمور لأسماء المضافين لسجل الأسرة ماليًا وأمنيًا، لاسيما أنه قد

يكون الاستغلال من قبل الأب ومن قبل الأم، فالأمر من طرفين. كما جاء أيضًا في التبرير الذي ورد في الرأي عبارة: "...والتي منها لجوء بعض الأمهات إلى الإدلاء بمعلومات غير صحيحة..."، والصحيح أنه في حال الإدلاء بمعلومات لابد من وجود مستندات تؤكد صحة تلك المعلومات في المحاضر الرسمية.

وأشار عضو آخر إلى أن الأنظمة لا ينبغي أن تعدل وفق التوقعات المخالفة، فالأصل ما يقوم عليه النظام، والمخالفات والاستثناءات تعالج بالعقوبات والقرارات.

ولاحظ آخر أن هذا التعديل المقترح على نظام الأحوال المدنية سوف يترتب عليه مضاعفة العبء على الأسرة والجهات الحكومية، لاسيما أن المبرر الوحيد إذا أردنا تبرير هذا التعديل هو الانفصال بين الزوجين، أما في حال عدم الانفصال يحسن ترك الأسرة بشكلها القائم المتماسك.

وأضاف أحد الأعضاء أن المشروع آن أوانه لما تعانيه المرأة من التسجيل والولاية وغيرها، وإعطائها حقها كشريك أساسي في الأسرة، وهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد المحلي، ودورها الكبير في المناشط الاقتصادية.

وأيد آخر المشروع المقترح، مشيراً إلى أن هناك حقوقًا لابد من حفظها للمرأة، وقد ينالها شيء من التجاوز في حالة عدم وجود إثبات لها ولأسرتها في حال الانفصال، مطالباً اللجنة باستدعاء الأطراف جميعًا وأهل الاختصاص لتقديم رؤية صحيحة تحافظ على مكانة الأسرة، ولا تؤدي إلى الشتات بما لا يتعارض مع قوامة الرجل والحفاظ على كينونة الأسرة.

وقال عضو آخر: إن الاعتراف بحق المرأة في امتلاك وثائقها الثبوتية ووثائق أطفالها أمر في غاية الأهمية، وهذا الأمر متحقق في النظام الحالي، ومفسر في لائحته التنفيذية وما هو متداول يعود إلى الجهل بالنظام، وتساءل بقوله: كيف يطلب المقترح أمرًا متحققًا في النظام؟، وأشار إلى أن من أهداف المقترح عدم التفريق بين المواطن والمواطنة في الحقوق وخاصة حق حصولها على الوثائق الوطنية ورفع الأضرار المترتبة على عدم حصول الأم على سجل مستقل وحفظ كرامتها. مبيناً أن جميع هذه المسوغات تمت معالجتها في اللائحة التنفيذية الجديدة المعتمدة في عام ١٤٣٢هـ.

ولفت النظر إلى ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرون من النظام: "أن لكل شخص الحق في أن يحصل على صورة رسمية طبق الأصل من قيوده"، وجاء في تفصيل هذه المادة في اللائحة التنفيذية للنظام في البند "الحادي والسبعين" أن للمرأة الحق في الحصول على صورة رسمية طبق الأصل من القيود المسجلة في سجلات الأحوال المدنية المتعلقة بها أو بأصولها أو بفروعها أو بزوجها.

وأضاف أحد الأعضاء: أن المعلومات التي وضعت في المسوغات والأهداف لهذا المقترح غير دقيقة ولا تعكس الواقع، فكيف يُبنى مقترح على افتراض أن المرأة لا يسمح لها النظام بالحصول على وثائقها، في حين أن مواد النظام تؤكد حق المرأة في ذلك وتمنح للمرأة هذا الحق وهو مثبت لها في النظام.

واتفق آخر مع الرأي الذي قدمته الإدارة العامة للمستشارين بالمجلس في دراستها للمقترح من أن هذا التعديل لا يضيف جديدًا، ويعجز النص الأساسي عن الوفاء بأحكامه قبل التعديل.

وبيَّن عضو آخر أن المقترح عمل على إلغاء مسمى (رب الأسرة) من جميع مواد النظام، وعلى تغيير كل ما له علاقة بإثبات وجود رب للأسرة، مشيراً إلى أن ذلك بلا شك يتعارض مع أنظمتنا المستمدة من الشريعة، والتي تمنح الرجل الحق في رئاسة الأسرة. وقال: إن إلغاء مسمى رب الأسرة وتعديله إلى عبارة: (كل من الزوجين) يتعارض مع النظام في المملكة ومع المصالح المباشرة للأسرة وللمجتمع بشكل عام.

لكن أحد الأعضاء رأى أن هناك عدد من الأولاد يدفعون ثمنًا باهظًا في حال خلاف الأبوين سواءً تعليميًا، أو صحيًا، أو اجتماعيًا، أو نفسيًا نتيجة الفراغ الحاصل في أنظمة الأحوال المدنية، وتمنى أن يسد هذا المقترح جزءًا من هذا الفراغ.

وختم آخر بأن هذا التعديل فيه حل لكثير من المشكلات التي نواجهها في المجتمع من خلال هيئات وجمعيات حقوق الإنسان، ورأى ضرورة مشاركة لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، أو مجموعة شرعية وقانونية لدراسة هذا المشروع من الجوانب الشرعية.

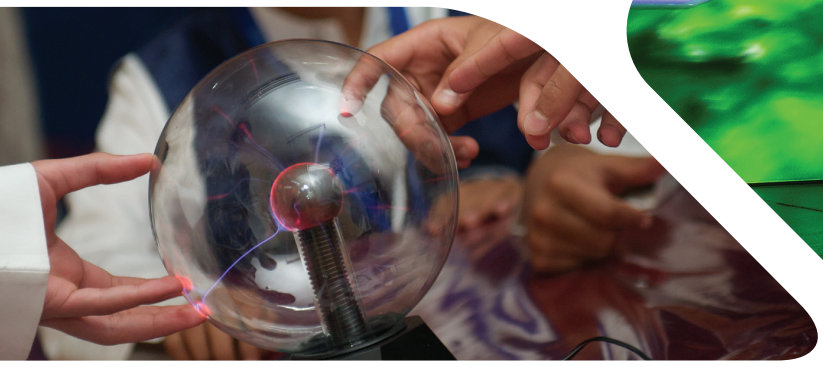

الطاقة فرص واعدة

يعدّ الابتكار في أرامكو السعودية جزءاً رئيساً من استراتيجيتها للأعمال المستقبلية. وفي عالم سريع التغير تسمح بيئة العمل في الشركة لجميع الموظفين على اختلاف المستويات الإدارية بالمشاركة بأفكارهم الخلاقة التي تضمن لها الاحتفاظ بمكانتها العالمية الرائدة كأحد أهم مزوّدي الطاقة موثوقية. وفي العام 2013م بلغ عدد براءات الاختراع لأرامكو السعودية التي منحها مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة 57 براءة اختراع.

الشورى يوافق على مشروع نظام المنافسة

الدكتور / فهد العنزي
نائب رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/١/٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على مشروع نظام المنافسة، في الوقت الذي رفض فيه المجلس بالأغلبية مشروع إستراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة.

د.العنزي: مشروع النظام يأتي لحماية المنافسة العادلة وتشجيعها

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام المنافسة (المعدل) ومشروع إستراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور فهد بن حمود العنزي حيث أوضح أن الغاية من مشروع النظام هي حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، أما محاربة السلع الرديئة وغلاء الأسعار فتحكمها أنظمة ولوائح أخرى تختص بها وزارة التجارة والصناعة، مثل: نظام مكافحة الغش التجاري وغيره.

حماية المنافسة ومنع الاحتكار ستؤدي إلى انخفاض الأسعار، وجذب المستهلكين

وأضاف الدكتور العنزي أن حماية المنافسة ومنع الاحتكار ستؤدي إلى انخفاض الأسعار، وجذب المستهلكين، وتقديم مزايا عدة في مصلحة المستهلك، مشيراً إلى أنه من المعروف أنه ليس من مهمات الأنظمة تبني

منافسة
مجلس المنافسة
Council of Competition

النظريات الاقتصادية، وتوضيح الفروقات فيما بينها وشمولها التعريفات التي هي من عمل منظري الاقتصاد.

وبيَّن أن الأنظمة والقوانين ليست كُتبًا أو مناهج علمية تُدرس في قاعات المحاضرات، أو مؤلفات اقتصادية توضح الفرق بين مصطلح ما أو غيره من المصطلحات الاقتصادية المختلفة. وإنما تأخذ الأنظمة ما يعنيها من التعريفات اللازمة لتطبيقها، وليس بالضرورة أن تعبِّر هذه التعريفات عن وجهة نظر اقتصادية معينة، أو نظرية معينة، وإنما ما تحتاجه الأنظمة من تعريفات عند صياغة مواد النظام لينسجم مع غاياته وأهدافه ومجالات تطبيقه».

وعن سبب عدم تبني اللجنة مشروع الاستراتيجية لتعزيز المنافسة، أوضح الدكتور العنزي أن اللجنة انتهت في تقريرها إلى أن هذه الاستراتيجية لا ترقى إلى كونها إستراتيجية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة؛ وذلك نظرًا لافتقارها لأبسط معايير الاستراتيجية، إضافة إلى أن مجلس المنافسة أيّد اللجنة على هذا الرأي مع عدد من الجهات التي استضافتها اللجنة.

وأضاف: إن مشروع النظام جاء لينظم قواعد المنافسة العادلة، واستقلالية الجهة المعنية بالمنافسة، ومنحها الاستقلالية الكاملة بما يحقق الغايات والأهداف المرسومة له، ويمكِّنها من ممارسة صلاحياتها الكاملة، مؤكداً أن اللجنة رأت أن يكون للمجلس رئيساً متفرغاً لا تقل مرتبته عن المرتبة الممتازة، ويتم تعيين نائبٍ له، ويكون الرئيس مسؤولاً عن تنفيذ سياسات المجلس، وإدارة شؤونه المالية والإدارية، وتنفيذ القرارات التي يتخذها.

وعن ربط مجلس حماية المنافسة برئيس مجلس الوزراء قال العنزي: إن ذلك يعد تأكيدًا وتعزيزًا لاستقلاليته، وحسمًا لمرجعيته؛ بحيث لا يكون مرتبطًا بجهة تنفيذية محددة كما هو الحال في النظام الحالي - حيث يرأس المجلس وزير التجارة والصناعة-، لافتاً النظر إلى الأعباء الملقاة على عاتق الوزير ورئاسته لعدد من الجهات؛ تجعل المجلس ضمن دائرة هذه المسؤوليات المتشعبة، علاوةً على أن استقلالية المجالس الرقابية أصبحت مطلبًا تنظيميًا مهمًا.

عدم الموافقة على مشروع إستراتيجية تعزيز المنافسة

كما يتم ربط مجلس حماية المنافسة برئيس مجلس الوزراء وفقًا لقرار مجلس الشورى رقم (٧٥/١٤٦) وتاريخ ١٤٣٦/٢/١٧هـ، الذي نص على: "العمل على تحويل مجلس حماية المنافسة إلى هيئة عامة ترتبط برئيس مجلس الوزراء".

وأكد نائب رئيس اللجنة على عدم مناسبة النص على الحد الأدنى لممثلي الجهات الحكومية بما لا يقل عن المرتبة الرابعة عشرة؛ وذلك لعدم حرمان المجلس من الكفاءات الشابة من الدخول لعضويته، والمرتبة أو الدرجة الوظيفية لا تعكس بالضرورة الكفاءة، أو إمكانية التفرغ اللازم للقيام بمهام عضوية المجلس.

وحول عبارة: "المصلحة العامة" بيَّن نائب رئيس اللجنة أنها عبارة فضفاضة وهي الهدف من جميع الأنظمة وإن لم يُنص عليها؛ حيث أشار النظام الأساسي للحكم إلى أن الأنظمة تصدر لترتيب المصالح العامة، والمادة السابعة والستون من النظام تنص على أن السلطة التنظيمية تضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، ولذلك كان الاقتصار على تحديد مصلحة المستهلك هو أحد الأهداف الأساسية لمشروع النظام.

عضو يقترح فصل مصلحة الزكاة والدخل ومنحها الاستقلالية.. وآخر يطالب بإخراج ضرائب شركات البترول من المصلحة إلى وزارة المالية

د. حسام العنقري
رئيس اللجنة المالية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٦/١٢/٣٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للنقاش استحسن أحد الأعضاء أن تضمن مصلحة الزكاة والدخل في تقريرها جهودها في جباية زكاة بهيمة الأنعام، بينما رأى آخر حذف ضريبة شركات البترول من التقرير حتى يكون معقولاً ويتفق مع الواقع، ورأى أن تعدل اللجنة عبارة «ضرائب شركات البترول» إلى «الدخل» من بيع البترول والنفط والغاز.

واقترح عضو آخر فصل مصلحة الزكاة والدخل عن وزارة المالية وإعطائها استقلالية كاملة. بينما رأى آخر إخراج "ضرائب شركات البترول" من المصلحة إلى وزارة المالية مباشرة من خلال وكالة الوزارة لشؤون الإيرادات بحيث يكون إيرادًا صافيًا للدولة وليس إيرادًا ضريبيًا.

وأكد أحد الأعضاء أهمية مراجعة آلية التوزيع والتحصيل لزكاة الثمار وزكاة بهيمة الأنعام، وتنظيم آليات جباية زكاة الأموال من خلال الحسابات في البنوك.

وطالب عضو آخر بالاستفادة من بيوت الخبرة المحلية والجهات الأخرى المؤهلة كهيئة المحاسبين القانونين السعوديين، وجمعية المحاسبة السعودية وكذلك أقسام المحاسبة في الجامعة.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن عبارة: "الزكاة والدخل"، هي إيرادات الدولة، أي أنها وزارة المالية، متسائلاً عن ما إذا كان هناك إيراد للدولة يخرج عن الدخل؟، وبيَّن أن الزكاة والدخل هي كلمة اقتصادية شاملة لكل أنواع الإيرادات المباشرة وغير المباشرة.

المطالبة بسرعة إصدار نظام جباية الزكاة على الأنشطة التجارية والمهنية

وأيد عضو آخر اللجنة في توصيتها الأولى التي تطالب بسرعة إصدار نظام جباية الزكاة على الأنشطة التجارية والمهنية، واستحسن آخر أن تستقطب المصلحة الكفاءات المتميزة، وإيجاد الحوافز لهم، وفتح المجال للابتعاث الخارجي للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة.

واقترح عضو آخر أن تقوم مصلحة الزكاة والدخل بالحصول على أوجه الصرف للجهات المعروفة شرعًا من الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين وفي سبيل الله والقائمين عليها وغيرهم، بدلاً من إيداع ما لديها في حساب خاص لوزارة الشؤون الاجتماعية، وبيان ذلك في تقريرها السنوي.

ولاحظ آخر أن نسبة الأحكام الصادرة من ديوان المظالم لصالح المصلحة متدنية جدًا، ولا حظ أن تقرير المصلحة لم يوضح كيفية الحصول على النسب والأرقام لمؤشرات الاعتمادية، وفاعلية التواصل، ورضا المكلفين وغيرها. وطالب بتضمين ذلك في التقرير القادم.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى إن هناك وظائف شاغرة في المصلحة تفوق (٥٠٠) وظيفة، متسائلاً عن سبب عدم شغلها؟ لاسيما وأن هناك الكثير من الخريجين والخريجات سنويًا.

اقتراح بأن تقوم المصلحة بصرف إيراداتها على أهل الزكاة شرعاً

كما اقترح العضو أن تقوم المصلحة بمراجعة هيكلها التنظيمي، وإصدار تنظيم جديد يتوافق مع المسؤوليات والتطورات التي تواجهها.

واستغرب آخر تسرب بعض موظفي المصلحة، رغم أن هناك حوافز مالية، ودورات تدريبية لمنسوبيها.

وأيد أحد الأعضاء أن تقوم المصلحة بعقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث للتعريف بعملها، وإيضاح نشاطاتها وأهدافها، لافتاً إلى أهمية التركيز على التدريب والتأهيل من خلال التعاقد مع المؤسسات والمعاهد المتخصصة لتدريب وتأهيل موظفي المصلحة.

وفي نهاية المناقشة قرر المجلس الموافقة على منح اللجنة المالية مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء وملحوظات ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة سابقة.

الشورى يطالب وزارة الإسكان بفصل قوائم الانتظار على بوابتها لتعجيل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص

الأستاذ محمد المطيري
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٦/١٢/٢٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة الإسكان بأن تقدم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين.

كما طالب المجلس الوزارة بفصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان بحيث يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة، والتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية لإعداد التصاميم العمرانية المرنة من أجل رفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسة التي لا تتوفر فيها أراضٍ مناسبة لمشروعات الإسكان.

دعا الاسكان للتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاجها

ودعا المجلس في قراره وزارة الإسكان لمعالجة النقص في الكوادر البشرية من خلال إشغال الوظائف الشاغرة لديها، والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاجها.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس بالأغلبية بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

ولخصت اللجنة ردها في عدد من المحاور، ففي محور تدني نسبة ملكية المساكن بينت اللجنة أنها تتفق مع أن الحاجة تدعو إلى مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية وتعريف المسكن الملائم، مشيرة إلى أهمية تغطيته ضمن وثيقة الاستراتيجية الوطنية للإسكان.

وفيما يتعلق بتوفير السكن للفقراء والمحتاجين؛ قال رئيس اللجنة محمد المطيري إن تنظيم الدعم السكني الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٢) وتاريخ ١٤٣٥/٣/٥هـ، المتضمن آلية الاستحقاق، يركز على تقديم المنتجات السكانية للأكثر استحقاقاً، وفق المعايير المحددة في آليات الاستحقاق، وهذه الآلية تجعل الأولوية لهذه الفئة.

المطيري: الحاجة تدعو إلى مراجعة الدراسات الإحصائية وتعريف المسكن الملائم

وفي المحور الثاني الخاص بالمشاركة مع القطاع الخاص أشار المطيري إلى أن وزارة الإسكان قامت بالتنسيق مع صندوق التنمية العقارية الذي أطلق أكثر من اثنتي عشرة مبادرة في مجال التمويل العقاري، كما استمرت الوزارة في زيادة تعاونها مع القطاع الخاص لتوفير المسكن الملائم، وقد سبق لمجلس الشورى أن اتخذ قرارات في هذا الشأن، آخرها القرار ذو الرقم (٥٠/١٠٢) والتاريخ ١٤٣٥/٨/٢٦هـ، المتضمن في البندين ثانياً وثالثاً ما يأتي: البند ثانيًا: "تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة بتوفير الوحدات السكنية بأسعار مناسبة، وتقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات اللازمة لذلك".

والبند ثالثاً: "التنسيق مع صندوق التنمية العقارية لإيجاد مساندة للتمويل العقاري من خلال القطاع الخاص بشروط وإجراءات ميسرة".

وبشأن محور التركيز على التمويل الإسكاني قال رئيس اللجنة: إن التمويل العقاري هو أحد الحلول الرئيسة لمعالجة مشكلة الإسكان، وقد سبق للمجلس أن أصدر قراره رقم (١٨/٣٢) وتاريخ ١٤٣٥/٥/٩هـ، المتضمن وضع آلية لسرعة إقراض مستحقي السكن وفق آلية الاستحقاق من المبلغ المخصص لإنشاء (٥٠٠) ألف وحدة سكنية.

وبخصوص محور حجم الوحدات السكنية لفت المطيري النظر إلى أن بيانات وزارة الإسكان تفيد بأن مشكلة الإسكان تتركز في المناطق الحضرية الرئيسة، وتأتي في مقدمتها: الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والدمام، وهناك دراسة لحجم الوحدات السكنية في كل المناطق، والمحافظات، مع الإشارة إلى أن عمل الوزارة تحول من بناء الوحدات السكنية إلى تقديم الدعم السكني بمنتجاته المتنوعة، التي تتيح للمواطن اختيار المنتج السكني الذي يرغب فيه.

وحول محور التخطيط الشامل أوضح رئيس اللجنة أن الاستراتيجية العمرانية الصادرة بقرار مجلس الوزراء عام ١٤٢١هـ، تأخذ في الحسبان أهمية التخطيط السليم لمستقبل التنمية العمرانية الشاملة، وإلى إيجاد نظام تخطيطي عمراني شامل على مستوى الدولة، ويتولى مسؤولية تنفيذ رؤية إستراتيجية عمرانية في المستقبل، تأخذ في الاعتبار المعايير الاجتماعية والصحية والاقتصادية ونوعية الحياة. مفيداً أن مشروعات الوزارة التي تعتمد على التخطيط وتطوير البنية التحتية؛ تراعي تلك الجوانب.

وفي محور توظيف وزارة الإسكان للعنصر النسائي أفاد المطيري أن وزارة الإسكان حديثة النشأة، وستقوم بتجهيز أماكن مناسبة للأقسام النسائية في ديوان الوزارة والفروع، وسيتم التوظيف فيها في حالة جاهزيتها. مشيراً إلى أن اللجنة أعدت التوصية الرابعة المتعلقة بنقص الكوادر البشرية بشكل عام، تحقيقاً لما لاحظته من نقص في الكوادر البشرية.

المؤسسة العامة للتقاعد.. التزام كبير جداً للمتقاعدين.. وحلول لمواجهة «العجز»!

استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد، ومشروعي نظامي التقاعد العسكري والمدني، والتقاعد المبكر الذي أثقل كاهل المؤسسة مالياً، كانت محاور أطروحات أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشة المجلس خلال جلسته العادية الرابعة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ / ١٢ / ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

فبعد طرح تقرير للجنة وتوصياتها للنقاش أشار أحد الأعضاء إلى أنه من خلال التقرير يتضح أن حجم التزامات المؤسسة تجاه المتقاعدين كبير جدًا، ولا يتواكب مع حجم الاشتراكات لاسيما في القطاع العسكري، مطالباً اللجنة بإعادة صياغة التوصية الثالثة بمراجعة استراتيجيات المؤسسة الاستثمارية الداخلية، خاصة وأن عائد الاستثمارات الداخلية منخفض مقارنة بعوائد الاستثمارات الخارجية.

رفع حصة مساهمة الدولة ٥٪ للمدنيين و٧٪ للعسكريين

ولفت عضو آخر نظر اللجنة إلى أن بعض توصياتها متحققة؛ حيث أفادت المؤسسة بأنه تم الاتفاق على رفع حصة مساهمة الدولة بمعدل (٥٪) للمدنيين، و (٧٪) للعسكريين، واقترح العضو أن تكون هناك توصية تعالج مشكلة التقاعد المبكر، التي تعاني منها المؤسسة، كما اقترح أن تتم دراسة التقرير القادم للمؤسسة من قبل لجنة الإدارة والموارد البشرية لكونها تدرس تقرير وزارة الخدمة المدنية، ولارتباط التقاعد بنظام الخدمة المدنية، إضافة إلى أن وزير الخدمة المدنية هو الذي يرأس مجلس المؤسسة العامة للتقاعد.

إعادة النظر في نظام التقاعد وآلية استثماراته والسياسة المالية للمؤسسة

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك تبايناً بين الاشتراكات والمنافع أدى إلى أن يبلغ حجم الاحتياطات الموجودة في التقاعد العسكري (٦,٥٪) بما يوازي ضعف الإنفاق السنوي للمؤسسة، وبالنسبة للتقاعد المدني (١٥,٩٪) ضعف التقاعد العسكري، مطالباً بإعادة النظر في نظام التقاعد وآلية استثماراته والسياسة المالية للمؤسسة.

ودعا عضو آخر المؤسسة لتفعيل أدوات الادخار والاستثمار، مشيراً إلى أنه يمكن أن يكون هناك صندوق استثماري داخل المؤسسة يتيح الفرصة

لمن يرغب من المشتركين بالاستثمار فيه، على أن تقوم المؤسسة باستثمار هذه المبالغ وصرفها للمتقاعد بعد تقاعده، كما اقترح العضو أن يكون هناك مكتب خاص للمتقاعدين يقوم على تنظيم وتسهيل إجراءات الخدمات اللوجستية المقدمة لهم.

من جانبه تساءل أحد الأعضاء عن مصير مشروع نظامَي التقاعد العسكري والمدني اللذين أعدتهما المؤسسة عام ١٤٢٣هـ، وتم رفعهما إلى المقام السامي عام ١٤٢٤هـ.

وأضاف: رغم صدور قرارين من مجلس الشورى بضرورة الإسراع في اعتماد هذين النظامين؛ إلا أن التقرير لم يبين ما تم بشأنه في هذه المدة، مطالباً اللجنة بإفادة المجلس عن المشروع الذي سوف يسهم في حل كثير من المشكلات التنظيمية التي تعاني منها المؤسسة.

وتساءل عضو آخر عن الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية التي تساعد المؤسسة في التغلب على مشكلة العجز النقدي القائم والحرج في التقاعد العسكري، وعن أسباب عدم تحويل الأرصدة المستحقة لصالح المؤسسة. كما تساءل عن عدم تحديد موعد وجدول زمني تقوم خلاله وزارة المالية بتسديد الأرصدة المستحقة لصالح المؤسسة العامة للتقاعد، خاصة أن المبلغ المستحق عليها كبير جدًا، وإذا ما تم تحويله لصالح المؤسسة سيحل الكثير من المشكلات القائمة حاليًا.

جدول زمني لتسديد وزارة المالية المبالغ الكبيرة المستحقة للمؤسسة

كما تساءل آخر عن مجالات الاستثمار التي من الممكن أن تساعد المؤسسة على تنمية استثماراتها بطريقة آمنة وبما يماثل المعدلات العالمية، مشيراً إلى أن المؤسسة تستثمر حاليًا ما نسبته (٤٣٪) في الأسهم، وكما هو معروف أن هذا النوع من الاستثمار عالي المخاطر؛ وطالب المؤسسة بعدم التوسع في هذا النوع من الاستثمار في ظل الاضطرابات المالية والاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة.

ووجه عضو آخر سؤالاً للمؤسسة عن الحلول الدائمة لمعالجة العجز الاكتواري، مشيراً إلى أن التقرير لم يوضح دورية الفحص الاكتواري الذي قامت به المؤسسة والمدى المستهدف، خاصة أن هناك عجزًا ماليًا اكتواريًا يقابله ضعف في أداء الاستثمار. واقترح أن تكون هناك توصية حول دراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم حتى نحافظ على القوة الشرائية لدخل التقاعد.

واستغرب أحد الأعضاء عدم تحقيق مؤسسة التقاعد الإيراد المناسب، واعتبر المليارات الثمانية التي ذكرها التقرير كمبلغ إيرادات رقم ضعيف مقارنة بالمبالغ التي تستثمرها المؤسسة.

اقتراح إيقاف مؤقت للتقاعد المبكر لدى العسكريين

وطالب آخر باستضافة معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد لمناقشته حول أوضاع المؤسسة، مشيراً إلى أنه من المستغرب أن مثل مؤسسة التقاعد من الممكن أن تصبح مفلسة بعد ستة أعوام، ولن تستطيع الوفاء بحقوق المستفيدين، كما انتقد العضو عدم حرص المؤسسة على شمول مناطق المملكة في استثماراتها.

فيما اقترح عضو آخر بإيقاف مؤقت وقتي للتقاعد المبكر لدى العسكريين لفترة معينة، حتى لا يزداد الضغط على المؤسسة، مشيراً إلى وجود عجز فيما تحصله المؤسسة من العسكريين، وما تصرفه على المتقاعدين بواقع عشرة مليارات ريال.

بعد ذلك عقب معالي الرئيس قائلا بأن التقرير لا يوجد به ما يدل على أن المؤسسة مفلسة، وفيما يتعلق بدعوة معالي رئيس المؤسسة فقد طلب بنفسه الحضور إلى المجلس، وفعلاً حضر والتقى مسؤولي المجلس وأعضائه وعرض كل ما لديه، وكانت المؤسسة شفافة جدًا فهي تقول أن لديها مشكلة وفي المستقبل ستتفاقم، ولم تخف ذلك، بل طلبت من المجلس المشاركة في معالجة هذه المشكلة، التي من أسبابها التقاعد المبكر وكذلك السن المبكرة لتقاعد العسكريين.

ورأى أحد الأعضاء أنه من المناسب لو أن التقرير سلط الضوء على ما ورد في الصفحة السابعة بأن هناك (٣٠١) موظف التحقوا بدورات تدريبية مختلفة، وذكر تفصيلات عن هؤلاء الموظفين، كما أنه من المناسب أن تقوم المؤسسة بعمل استثماري في مقارها ومبانيها التي تبنيها، بحيث تشمل مكاتب للموظفين وكذلك استثمارات تعود على المؤسسة.

وطالب عضو آخر اللجنة بإيضاح مدة تراكم المبالغ المالية لدى وزارة المالية، والجهود التي بذلتها مع الوزارة من أجل الحصول على تلك المبالغ، لاسيما أن معالي وزير المالية كان رئيسًا لمجلس إدارة المؤسسة في وقت سابق.

وأيد آخر أن تعدل اللجنة صياغة توصيتها بأن تقوم وزارة المالية بإصدار سندات مالية لصالح المؤسسة، وذلك لضمان الإيفاء بالمبالغ، ولتستفيد المؤسسة من المبالغ باستثمارها.

ودعا أحد الأعضاء إلى تحديد أهداف استثمارات الصناديق التقاعدية؛ موضحاً أنه إذا كانت فقط العائد على الاستثمار فيمكن المطالبة بأعلى عائد، أما إذا كان الهدف هو العائد على الاستثمار والتنمية الوطنية - كما هو معمول به في المملكة العربية السعودية ودول كثيرة - فيصبح الموضوع خارجًا عن عائد الاستثمار؛ لأن الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني لا يقدم في معظم الأحيان أعلى عائد، ومع ذلك فإن متوسط العائد على استثمارات مؤسسة التقاعد في آخر خمس سنوات بلغ (٤,٩٪) بما يفوق معظم الدول الموضحة في الجدول التاسع.

وقال عضو آخر: إن معدل التضخم لنفس الفترة وصل (٣٪) مما يعني أن العائد الحقيقي يصل إلى (١,٥٪). ورأى آخر أنه من غير الممكن العمل أسوة بأفضل مؤسسات التقاعد العالمية دون الانفكاك من السوق المحلي الأقل عائدًا من الأسواق العالمية.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المتقاعدين يواجهون تحديات وهم بحاجة إلى حلول وليس إلى دراسات فقط، ومن المناسب أن يرفع معالي محافظ مؤسسة التقاعد تقارير المؤسسة مباشرة إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وذلك لتسريع ملف النظام الجديد للتقاعد.

بعد ذلك أتاح معالي الرئيس المجال أمام رئيس اللجنة لتوضيح وجهة نظرها بشأن ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، فطلب تأجيل الرد لتتمكن اللجنة من دراسة ما أثير خلال النقاش دراسة وافية والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بإذن الله.

السياسة النووية السعودية .....!!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

تكاد إسرائيل - و الداعمين لها - أن تحظر على العرب حتى دراسة الفيزياء والكيمياء والهندسة ، كي لا يستغلوا معرفتهم في هذه العلوم لإنتاج أسلحة دمار شامل ، وبخاصة الأسلحة النووية.. لأن ما يعتمل في صدور العرب من غبن وقهر تجاه الصهاينة، قد يدفع العرب - أو بعضهم - لاستخدام هذه المعرفة ضد عدوهم الأول (سيما وأن هذا العدو يشهر نفس السلاح ضدهم)... وفى ذلك تهديد (خطير) لـ « أمن إسرائيل » ..؟!!

إن من عجائب العلاقات الدولية الحالية، أن تضع دول عظمى كل ثقلها... لكي تضمن « تفوق » وهيمنة دويلة مصطنعة - في كل المجالات، ومنها التسلح بكل أنواع الأسلحة الإستراتيجية. وفى ذات الوقت، تعمل كل ما بوسعها لإضعاف الطرف الآخر - العرب - والحيلولة دون نهوضه... حتى لا يهدد إسرائيل، وحتى تمسي بلاده لقمة سائغة للصهيونية، وأطماعها الاستعمارية البغيضة.

وتتجلى هذه العجيبة في فلسطين والعراق، وغيرهما. كما تتجلى بوضوح أكبر في مسألة التسلح النووي. ففي الوقت الذي يُسمح فيه لإسرائيل بامتلاك حوالي ٣٠٠ رأس نووي، ووسائل حملها وقذفها في دائرة كبرى... تكاد تغطي كل العالم العربي، فإن الغرب الداعم يقيم الدنيا ولا يقعدها إن شرعت إحدى الدول العربية في أبحاث نووية، أو فكرت في امتلاك بنية نووية للأغراض السلمية ؟!

لقد امتلكت إسرائيل قوة نووية ضاربة، بدعم غربي تقنى وسياسي شامل، ومازالت ترفض حتى مجرد خضوع بعض منشآتها النووية للتفتيش الدولي، وتصر على عدم الانضمام إلى «اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية «(NPT)، وتسخر من كل المحاولات العربية (والإقليمية والدولية) الداعية لإقامة "منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي" (NFZME) .

أما العرب، فقد وقعوا الاتفاقية المذكورة، وصادقوا عليها، دولة بعد أخرى. ومع ذلك مازالت بعض الأوساط الغربية تعمل على ضمان خلو العالم العربي من أي معرفة نووية تقنية تذكر. ورأينا ما عمل تجاه العراق (بإيعاز من دوائر صهيونية معروفة) لمجرد أنه كان لديه بعض العلماء القادرين على تطوير سلاح نووي، ومجرد احتمالية حيازة العراق للخيار النووي، في المدى الطويل.

ومن الأمثلة على هذا التحامل الأقاويل التي أثيرت مؤخراً، من قبل بعض وسائل الإعلام الأمريكية المتصهينة، بأن المملكة لديها منشآت ومواد نووية خطرة، وأنه ينبغي إخلاءها من هذه التقنية. وهى أكذوبة.. لم يكن هدفها سوى حجب الأنظار عن إمكانات إسرائيل النووية. وربما التغطية أيضا على عيوب الاتفاق النووي الاخير بين إيران ودول٥ +١.

بينما يؤكد المسؤولون السعوديون دائماً عدم وجود أي قدرة نووية لها بعد عسكري بالمملكة، بل وانعدام الرغبة في التسلح النووي (رغم التهديدين الإسرائيلي والإيراني)، خاصة وأن المملكة وقعت وصادقت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من الاتفاقيات المنبثقة عنها. كما أن هؤلاء المسؤولين كثيراً ما يلفتون الأنظار إلى إسرائيل، وموقفها المشين في المسألة النووية. بينما المملكة هي في طليعة الدول الداعية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط.

إن السياسة النووية السعودية الراهنة حكيمة، وملائمة - بصفة عامة - للأوضاع النووية والسياسية، المحلية والإقليمية والعالمية، ومؤكدة على محبة السلم. ومع ذلك فإنني -كمواطن عربي سعودي- أرى أن لا تبقى " البنية النووية السعودية (أي: مجموع العلماء والتقنيين، والمنشآت النووية) معدومة، أو ضئيلة جداً. بل أتمنى أن يسعى لتطويرها.. لتتلاءم والمستوى العلمي والتقني الذي وصلت إليه البلاد، وأن يستمر هدفها - كما هو حالياً - هو استغلال القوة النووية للأغراض السلمية المختلفة.

أما الخيار النووي العسكري، فإن المملكة قد استبعدته تماماً. ولكن إصرار بعض المعادين، وفى مقدمتهم إسرائيل (وهى على مشارف حدودنا الشمالية الغربية) وأيضا إيران (الجارة من الشرق) على تملك هذا الخيار، ربما يجعل من المنطقي إعادة النظر في هذا الاستبعاد لاحقاً، خاصة إذا لم يتم التوصل إلى السلام العادل المنشود بالمنطقة. بالفعل، لابد من العمل دائماً لبناء وتقوية الذات ، والاحتفاظ بكل الخيارات الممكنة.

خلال مناقشة المجلس تقرير رئاسة شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

أعضاء الشورى: شرف المسؤولية عن الحرمين الشريفين يضاعف المساءلة

الدكتور/ فالح الصغير
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

أكد عدد من أعضاء مجلس الشورى أن كل ما يتصل بوظائف وتنظيمات الحرمين الشريفين هو إرث كبير وزاخر يخص هذه الأرض التي خصها الله باحتضان الكعبة المشرفة والمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، وشرف الله هذه الدولة المباركة بخدمتهم وخدمة ضيوف الرحمن، لافتين إلى أن هذه الشرف يتطلب مضاعفة العمل والمراقبة والمتابعة من كل الجهات.

جاء خلال مناقشة المجلس تقرير وتوصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، في جلسته العادية السابعة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٦/ ١/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ.

وبعد أن قدم رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور فالح الصغير تقرير اللجنة وتوصياتها، عُرض التقرير والتوصيات للنقاش، حيث قالت إحدى عضوات المجلس إن على الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي التركيز والاهتمام برسالة الحرمين الشريفين، فليس المطلوب توزيع نشرات لا يعرف مدى استفادة المعتمرين منها سواء داخل الحرم أو حتى في مطاري الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة أو مطار الملك عبدالعزيز بمحافظة جدة، وليس المشاركة في معارض محلية أو عالمية، أو توزيع المظلات والحقائب العلمية لتوعية الحجاج والمعتمرين من رواد الحرمين الشريفين.

وأضافت عضو المجلس أن الحرمين هما مسجد، وجامعة، ومكتبة، يقصدهما العلماء والطلاب من جميع أنحاء العالم، ومركز إشعاع حضاري وثقافي حتى في الفترات التي ساد فيها الجهل والتراجع في العالم الإسلامي.

مطالبة بمبنى مستقل لمكتبة الحرم المكي وتأسيس مدرسة للمؤذنين

وطالبت رئاسة المسجد الحرام والمسجد النبوي الحفاظ على الموروث الحجازي للمؤذنين وتأسيس مدرسة لذلك؛ مشيرة إلى تناقص عدد المؤذنين، كما لاحظت العضو أن مكتبة الحرم المكي لم يرد لها ذكر في التقرير، وشددت على أهمية إنشاء مبنى مستقل لهذه المكتبة.

ولاحظ عضو آخر وجود معوقات تواجه الرئاسة منها: قلة الوظائف القيادية، وعدم استطاعة الرئاسة التعيين على الوظائف الشاغرة لديها، إلى جانب عدم توفر حوافز للموظفين، مما يؤدي إلى التسرب الوظيفي من الرئاسة.

وأشار آخر إلى أن الصعوبات المالية والإدارية دائماً تتكرر في تقارير الرئاسة العامة للمسجد الحرام والمسجد النبوي، مع العلم أنه بحسب

الجداول الموجودة في التقرير، فإن هناك وفرًا كبيرًا في أغلب بنود ميزانية الرئاسة، وقد ترى اللجنة استضافة مندوبين من الرئاسة ومناقشة هذا الأمر معهم.

وأضاف أحد الأعضاء أن الرئاسة تكرر مطالبتها بتطبيق لائحة الوظائف التعليمية على منسوبي معهد الحرم بفرعيه المكي والمدني، مؤكداً أهمية أن يتم إجراء دراسة تقويمية لهذا المعهد من قبل بيوت الخبرة المتخصصة بغرض تطويره بما يليق بقداسة المكان.

وأضاف عضو آخر أنه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها الرئاسة في توفير القوى العاملة لتشغيل المعهد فقد تضمنت خطة الرئاسة المستقبلية إنشاء أكاديمية للتدريب تُعنى بتدريب وتأهيل موظفي وموظفات الرئاسة.

وقال آخر: إن الرئاسة ذكرت في تقريرها أن من المعوقات والصعوبات التي تواجهها الرئاسة قلة الوظائف القيادية، ولكن التقرير يوضح أن عدد الوظائف المعتمدة للرئاسة يزيد عن العام السابق بما يعادل (١٨٪)، إلا أن غياب المعلومة عن عدد الوظائف الشاغرة والمشغولة لا يمكن معرفة الصعوبات التي تواجهها الرئاسة.

وشدد آخر على أهمية توظيف السعوديين في مشروعات الحرمين، لاسيما وأن هناك وظائف شاغرة وفرصًا كبيرة للخريجين والخريجات. وطالب بإلزام الاستشاري والمقاول المنفذ لمشروعات الحرمين الشريفين بأعداد معينة من السعوديين للانخراط بوظائف على رأس العمل للمشاركة في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالهندسة وتقنية المعلومات وغيرها من التخصصات المهمة. ورأى ضرورة وجود جهة ثالثة للإشراف على تلك المشاريع، ووجود أرشيف هندسي وطني تملكه الحكومة يضم كل المعلومات المطلوبة.

وأشار عدد من الأعضاء إلى الازدحام في حجر إسماعيل بسبب عدم التنظيم الجيد، فضلاً أن تقبيل الحجر الأسود يعد في غاية الصعوبة، بسبب عدم انتظام بعض الفئات، وشددوا على أهمية إنشاء إدارة للحشود، فيما أعاد أحد الأعضاء الأذهان إلى القرار الذي صدر من مجلس الشورى برقم (٣١/٥٣) وتاريخ١٤٣٥هـ والقاضي بإحداث إدارة للحشود، وطالب اللجنة بإعادة التأكيد على هذا القرار. وقال: إن مثل هذه الإدارة في حال إنشائها سوف يكون لها الأثر الأكبر في التخفيف من الازدحام في المسجد الحرام والمسجد النبوي.

ولاحظ عضو آخر أن بعض معوقات الحرمين بحاجة إلى تدخل سريع في بعض الأمور، وقد يكون لدعم المجلس بعض المقترحات والأفكار دور في تخفيف بعض مشكلات الرئاسة.

وأعاد آخر إلى التأكيد على ما سبق أن طالب به بخصوص الحراسة الأمنية للحرمين وعدم الاقتصار على الحراسة المدنية، متسائلاً عما نتم بشأنه.

وانتقد أحد الأعضاء ما وصفه بسوء التعامل من قبل بعض المكلفين بالحفاظ على النظام تجاه بعض المعتمرين لاسيما أيام الذروة، مطالباً بتكثيف التوعية والتدريب للتعامل باللطف واللين مع المعتمرين والزوار بما يتماشى مع قدسية المكان.

وأشار عضو آخر إلى وجود بعض التزاحم أمام أحد بوابات المسجد النبوي الشريف، قد يصل إلى مرحلة الخطر والتدافع، واقترح أن تعيد الرئاسة النظر في عملية تفويج زوار المسجد النبوي الشريف حتى لا يتضرر المسلمون.

اقتراح بتحويل مياه زمزم في الحرمين الشريفين إلى عبوات صغيرة مغلقة

واقترح أحد الأعضاء إيجاد موقع إعلامي على أحد وسائل التواصل الاجتماعي بمسمى: عين الحرمين الشريفين، والاستماع إلى مقترحات المسلمين عن طريق ذلك الموقع، كما اقترح أن تحوَّل مياه زمزم في الحرمين الشريفين إلى عبوات صغيرة مغلقة توضع في الأماكن نفسها التي توزع فيها المياه حالياً داخل الحرمين الشريفين.

ورأى عضو آخر أنه من الأفضل أن يوصي المجلس بزيادة أئمة الحرمين الشريفين، وإسناد مهمات لهم، ووضع برنامج لتنظيم زياراتهم للدعوة، لتوضيح جهود المملكة في خدمة الحرمين الشريفين، ودقة ما يصدر منها من معلومات وصدقها وموثوقيتها. مؤكداً أن مكانة أئمة الحرمين الشريفين في التاريخ الإسلامي معروفة ومسجلة في كثير من الكتب، ونحن نشهد الآثار الإيجابية في زياراتهم للدول.

وأقترح أحد الأعضاء أن تتولى الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي إدارة شؤون مسجد قباء؛ لأهميته ومكانته الدينية والتاريخية، وأن يوكل للرئاسة جميع ما يخص إدارة المسجد وما يعنيه، حيث إن المسجد يحتاج إلى عناية خاصة من جهة متخصصة كالرئاسة وهي أهل لذلك.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من مقترحات وملحوظات رأت اللجنة أنها جديرة بالدراسة وتداول الراي بشأنها، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

رغم أن ٢٣٪ من الوظائف الصحية المعتمدة له شاغرة

الهلال الأحمر السعودي.. يعاني نقص القوى البشرية

الدكتور/ سطام بن سعود لنجاوي
رئيس اللجنة الصحية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٢/ ١٢/ ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة لفت أحد الأعضاء النظر إلى أن من المعوقات التي تواجه الهلال الأحمر السعودي نقص القوى البشرية وخاصة في الوظائف الصحية.

ولاحظ العضو خلو التقرير من عدد الوظائف الشاغرة لدى الهيئة، بيد أنه اكتشف من خلال الرجوع إلى الخطة التشغيلية للهيئة أن عدد الوظائف الصحية الشاغرة تقدر بنحو (١٥٦١) وظيفة بنسبة (٢٣٪) من الوظائف الصحية المعتمدة في نهاية عام التقرير، على الرغم من أن مجلس الشورى سبق أن طالب الهيئة بإعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها، حيث أصدر القرار (١٥/٢٧) في ١٤٣١/٤/٢٧هـ، وتنص فقرته الثالثة: «على الهيئة إعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها في مجال الخدمات الإسعافية الطبية، والتنسيق مع الجهات التعليمية لإيجاد برامج تأهيلية وتخصصية في مجال الخدمات الإسعافية»، وطالب العضو اللجنة الصحية بأن تؤكد على هذه التوصية إن لم يتم تنفيذها من قبل الهيئة.

وأكد عضو آخر أهمية أن يكون هناك تعاون بين مراكز الهلال الأحمر والمراكز الصحية المنتشرة في مختلف مدن المملكة وقراها، وأن تجهز الإسعافات الموجودة في المراكز الصحية، لتقوم بأدوار صحية سريعة معاونة للهلال الأحمر.

هيئة الهلال الأحمر السعودي
Saudi Red Crescent Authority

ولاحظ آخر عدم وجود الهلال الأحمر في كثير من الحوادث المرورية والإصابات المنزلية، بسبب قلة إمكانياته، مؤكداً ضرورة أن يركز الهلال الأحمر على الطرق البعيدة والقرى وليس على المدن الكبيرة فحسب، كما ينبغي أن تتولى المستشفيات الموجودة في المدن سواء الحكومية أو الخاصة مهمة نقل المصابين والحالات الإسعافية بدلاً من الهلال الأحمر، وأن يتولى الهلال الأحمر الإشراف على مهمة النقل، وهذا سيساعد على تطوير عمل الهلال الأحمر.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الهيئة حسب تقريرها، منها مادية ومنها بشرية، وقد اقترحت الهيئة حلولاً لها، إلا أن اللجنة الصحية لم تعالج في توصياتها هذه الصعوبات، وكان ينبغي للجنة دراسة هذه المعوقات والتأكد منها.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن عدد الموظفين الميدانيين بالهيئة (٥٧١٨) موظفاً، في حين ترى الهيئة أنها بحاجة إلى (١٢,٩٣٦) موظفاً ميدانياً، ليتم التشغيل المثالي للخدمات الإسعافية، وقال: إنه لا يمكن أن نطلب من

الهيئـة أداءً أفـضل من ذلك وهي لا تمـتلك العـدد المثالي، مـؤكداً في ذات السياق أن الهيئة ذكرت أننا تواجه عـدداً مـن الصعوبات البشرية والمادية، وطالب اللجنة بأن تلامس هذه الصعوبات، وأن تأتي بتوصيات أكثر تحديداً فيما يخص المهام المنوطة بالهيئة، واحتياجاتها.

٥٩٩ مركز إسعاف و ١٣ فرعاً للهيئة «متعثرة»

وتساءل عضو آخر عن مصير المشروعـات المتعثـرة مثل: مشروع إنشاء (٥٥٩) مركز إسعاف في مناطـق المملكة، وإنـشاء (١٣) فـرعاً للهيئة في مناطق المملكة، بالإضافة إلى إنشـاء (٥٠٠٠) وحـدة سكنـية على مستوى المملكة لإسكان منسوبي الهيئة، وغيرها من المشروعـات بالرغم من اعتماد الخطة بنحو (٥٤٢٢) مليون ريال لتنـفيذ عـدد من المشروعات ومنها تلك المتعثرة، ومع ذلك لم يـصرف مـن هـذا المبلـغ سـوى (٣٣٪) خـلال خمس سنوات. ورأى أن تقوم اللجنة بالاستفسار من الهيئة عن أسباب عدم تنفيذ هذه المشروعات.

كما رأى أحد الأعضاء أهمية التوسع في مجال ابتعاث المسعفين، لكسب الخبرة الميدانية، لا سيما للدول المتقدمة في هذا المجال.

وأشاد آخر بهيئة الهلال الأحمر، موضـحاً أنها في الفترة القليلة الماضية خطت خطوات تُذكر فتشكـر، فالكل يلحـظ وتيـرة النـمو المتسـارع في هذا الجهاز سعياً لخدمة المواطنـين، ولا أدل على ذلك من كثرة المراكز الإسعافية التي تم افتتاحها في كثير من الأحياء، مما قلل كثيراً من مدة الانتظار لوصول سيارة الإسعاف، ثم كانت النقلة الكبـيرة باستخدام الإسعاف الجوي مما مكن من إسعاف الحالات الطارئة بسرعة فائقة خصوصاً مصابي الحوادث المرورية على الطرق السريعة.

ولفت عضو آخر النظر إلى أن بعض الملحوظات لا ذنب للهلال الأحمر فيها؛ فتوظيف فنيين غير مؤهلين في الهيئة من قبل الخدمة المدنية، تتحمل تبعاته وزارة الخدمة المدنية، كمـا أن عدم وجـود أراضٍ بمسافات مناسبة كمهابط للطائرات الإسعافيـة من مسـؤولية وزارة الشؤون البلدية التي يجب مطالبتها بتوفير تلك الأراضي وبأسرع وقت.

واستغرب عضو آخر فرض رسـوم جمركـية على قطـع غـيار الطـائرات الإسعافيـة التي تمتلكـها هيئـة الهـلال الأحـمر، مطـالباً بإعفائها من تلك الرسوم حتى تؤدي مهمتها بيسر وسهولة وأمان.

ولفت آخر النظر إلى وجود فصل بين الخدمـات الإسعافيـة الإغاثيـة الدولية، وبين الخدمات الإسعافية المحليـة في كـل دول العالـم، مشـيراً إلى أن هيئة الهلال الأحمر السعودي تقوم حـالياً بوظيـفتي الإسعاف الداخلية والإغاثية الخارجيـة، واقتـرح أن يتم تـفريغ الهـلال الأحمـر السعـودي للعمل الإسعافي الدولي، وأن تنـاط العمليات الإسعافيـات المحليـة بالدفـاع المدني، كما هو موجود في بعـض الـدول مثـل الولايـات المتحدة ودول أوروبا، لا سيـما أن الدفاع المدني متوفر في كل مدن المملكة ومحافظاتها.

وتسـاءل أحـد الأعـضاء عن دور المـرأة في الهـلال الأحـمر، واقتـرح إضافة توصية جديدة بشـأن ضرورة توظيـف نساء في الهلال الأحـمر، للقيام بالخدمة الإسعافية النسائية في الطوارئ.

ومنـح المجـلس اللجنـة الصحيـة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من ملحوظـات ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بمشيئة الله.

اقتراح بتفرغ الهلال الأحمر للعمل الإسعافي الدولي

مطالبة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتوعية منسوبيها ومراجعة وسائلها التوعوية

الدكتور/ ثامر بن ناصر الغشيان
نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الستين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤/ ١/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور ثامر الغشيان.

وبعد طرح تقرير اللجنة، وتوصياتها للمناقشة، لاحظ أحد الأعضاء أن لدى الهيئة أكثر من سبعة ملايين منشط، مطالبا اللجنة بأن تستفسر عن جدوى هذه المناشط في تحقيق أهداف الهيئة.

وانتقد عضو آخر التناقض في إفادة اللجنة أنها لم تلحظ أي تقدم في تطبيق الهيئة لخطتها الاستراتيجية (حسبة) للأعوام من ١٤٣٠-١٤٥٠هـ، بينما ذكرت الهيئة في تقريرها أنها حصلت على شهادة (آيزو) في أداء أعمالها، وأن الخطة الاستراتيجية هي أبرز أدوات تطوير أدائها لتحقيق هذا التميز، مطالباً اللجنة بالاستقصاء عن هذا الموضوع، ليكون أكثر شفافية، يعين المجلس على تقييم أداء الرئاسة بموضوعية.

وأشار أحد الأعضاء إلى معهد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أُنشئ في جامعة أم القرى منذ أكثر من (١٠) سنوات، وما يقدمه من البرامج التدريبية التي تمنح درجة الماجستير في الحسبة، ودبلوم الإرشاد، إضافة إلى العديد من البرامج التدريبية في الجوانب الشرعية والنظامية،

مطالباً اللجنة بأن تدعو الهيئة إلى التوسع في إيفاد موظفيها للتدريب، ولاسيما في دورات الحسبة، والعلاقات الإنسانية والدورات التوجيهية القصيرة التي يقيمها المعهد، وأن تكون بصفة دورية، وتشمل جميع العاملين في الميدان.

وأشار عضو آخر إلى أن الهدف الرئيس للهيئة هو القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل الناس على ذلك بالرفق، واللين، والأخذ بالتي هي أحسن، ولاحظ أن التقرير يقدم إحصاءات وأرقام للإجراءات فقط، ولا يقدم مدى كفاءة أداء هذه المهام في تحقيق أهدافها التي أنشئت لها، متمنياً أن يوضح التقرير مدى تحقيق هذه الأهداف، ونسبة تحقيقها، ومدى فاعلية هذه المناشط في تحقيق الأهداف.

كما لاحظ أحد الأعضاء أن سياسة ردة الفعل تجاه ما يقع من أحداث يومية على جميع المستويات والمجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة هو المهيمن على أعمالها، لاسيما ردود فعل الهيئة على المشكلات الأخلاقية، متسائلاً عن الجانب الوقائي الاستباقي، ومدى إسهامها في تخفيض حالات المشكلات

الأخلاقية في المجتمع وليس القبض على مرتكبيها فقط،، وقال: ألا يدخل ذلك من ضمن مسؤولية الأمر بالمعروف؟، وألا يدخل نشر القيم والأخلاق الحميدة من ضمن اختصاصها؟.

وتمنى أحد الأعضاء من الهيئة أن تقدم إجابات وبيانات ملموسة يمكن قياسها حول نسبة الجهود التي تبذلها في موضوعات محددة، في مقابل حجم أهمية الموضوعات التي تدخل ضمن مهامها المنصوص عليها نظامًا، مطالباً بإيضاح حجم التوزيع النسبي لجهود الرئاسة ومناشطها في مقابل مهامها، ومدى فاعلية جهود الرئاسة في تقليل وتخفيض المخالفات القائمة في المجتمع.

وطرح العضو عدة تساؤلات عن ما إذا كان هناك درجة علمية وتأهيل محدد واضح يؤهل الموظف ليكون ميدانيًا أم لا؟، ولماذا لم تورد الرئاسة جدولاً تفصيليًا لمؤهلات منسوبيها؟ وهل هناك آليات وبروتوكولات للتعامل مع كل حادثة؟.

أخطاء صغيرة أسهمت في تشويه صورة «الهيئة» في المجتمع

من جانبه قال عضو آخر: إن جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له أعمال جليلة وكثيرة لا يصح إنكارها، ولكن في المقابل عليه أخطاء قليلة نسبة إلى ذلك الكم من المهام التي تتولى مسؤوليتها، إلا أن هذا القليل ليس بالصغير، بل مع الأسف الشديد هذه الأخطاء أسهمت في تشويه الصورة العامة للجهاز في المجتمع المحلي، وتم استغلالها أسوأ استغلال من المتربصين بهذه البلاد، ودينها، وأهلها.

ولفت عضو آخر النظر إلى قلة المباني المملوكة للهيئة، حيث لا تتجاوز (١٠٪)، مضيفاً أن المباني المستأجرة غير ملائمة للعمل، والرئاسة تطالب في بند الصعوبات والمقترحات بتخصيص أراضٍ داخل المدن الرئيسة والمحافظات الكبيرة، واقترح بأن تقدم اللجنة توصية فاعلة ومقبولة تتضمن أفكاراً وحلولاً حيال هذه القضية.

واستغرب آخر عدم إشارة التقرير في بند القوى العاملة إلى ما إذا كانت هناك وظائف نسائية معتمدة في العام المالي للتقرير ونسبتها، معيداً الأذهان إلى قرار سابق للمجلس في دورته الماضية ينص على إيجاد وظائف نسائية في الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولاحظ عضو آخر عدم وجود ما أسماه بالعمق في الجانب الوقائي (الأمر بالمعروف) للتعرف على أسباب الوقوعات والوسائل المؤدية إليها، مشيراً إلى ما تضمنه التقرير من أن هناك خمس كراسٍات للبحث العلمي بالتعاون مع خمس جامعات سعودية؛ وتساءل عن ما الذي استفادته الرئاسة من هذه الكراسي في تحقيق أهدافها؟ وفيم يعالج الضعف الذي رأته اللجنة في الجانب الوقائي؟.

كما لاحظ آخر أن التقرير لم يتطرق إلى توظيف وسائل التقنية الحديثة في توعية المجتمع من الشباب والفتيات وإرشادهم، واقترح على اللجنة تقديم توصية تطالب فيها الهيئة بالعناية بوسائل التقنية الحديثة، وتوظيفها في المنجزات التوعوية في الأمر بالمعروف، وعدم الاقتصار على الوسائل التقليدية، وأن تطلب اللجنة من الهيئة تضمين التقرير القادم بياناً بعدد المستفيدين، ونسبتهم من كلا الجنسين، وأن تضيف توصية بضرورة إعداد دراسة لقياس الأثر لهذه الإنجازات والمنتجات التوعوية.

ورأى آخر إضافة توصية بإلزام الأسواق الكبيرة (المولات) بتوفير مكتب إرشادي للهيئة لضبط الأخلاقيات، وحماية الشباب (ذكورًا وإناثًا) من التحرش والابتزاز، ومنع أي فوضى أخلاقية، أو كل ما يخالف الآداب والذوق العام.

وحول بند الإنجازات أشار أحد الأعضاء إلى ما ذكره التقرير في مجال النهي عن المنكر أنه تم ضبط (٢٩٠) ألف واقعة، بنقص (١١٪)، وتساءل العضو عن نسبة الخطأ في هذه الوقوعات.

تحديد المنكرات وحصرها في أضيق الحدود وعدم البحث عمن ستره الله

وطالب عضو آخر بتحديد المنكرات وحصرها في أضيق الحدود، وقال: إن المنكرات والمعاصي ستقع في كل مكان وفي كل زمان، فيجب عدم البحث عمن ستره الله، لا سيما أن في المملكة حوالي (١٠) ملايين وافد بأديان ومذاهب وعادات مختلفة، ونحن لا نقرهم على القيام بالمنكر مجاهرة، لكن إذا قاموا بها في بيوتهم - لاسيما العمالة- فيجب ألا نقوم بمجازاتهم وسجنهم، إنما نطبق قوله تعالى: " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن". ونحن نذهب إلى بلاد العالم ونمارس فيها عباداتنا بحرية واعتزاز، فعلينا أن نحسن لهؤلاء؛ ليكونوا خير سفراء بدلاً من إبعادهم بعد سجنهم.

واقترح العضو وضع دليل إرشادي للمنكرات ليعرفها عضو الهيئة، وكذلك يعرفها المواطن، والوافد؛ ليتجنب -على الأقل- المجاهرة بها.

واستحسن أحد الأعضاء باللجنة الاجتماع بمندوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستفسار منهم عن سبب عدم قدرتهم على القيام ببعض واجباتهم، مشيداً بدور الهيئة ومراقبتها للمواقع الإلكترونية سواءً كانت المواقع الإباحية، أو العقدية، أو الفكرية التي تضر بالمسلم وبأبناء هذا الوطن.

ودعا آخر الهيئة إلى التواصل مع الجهات المعنية بإصدار التأشيرات؛ بحيث يكون هناك إرشاد وتوجيه للقادمين للزيارة، أو العمل؛ للالتزام بالزي المحافظ الذي يضمن احترامهم لقيم هذه البلاد، والقرب من الناس باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإيضاح أي مستجدات قد تطرأ على عمل الهيئة.

وعبر أحد الأعضاء عن خشيته من أن يكون من أسباب انخفاض الوقوعات في عمل الهيئة ما تعانيه من نقص في الإمكانات البشرية، والمالية، والتسرب الوظيفي، وقلّة المراكز، وشح الآليات.

وتساءل آخر: هل الجهات التعليمية هي من يوجه التوعية لمنسوبي الهيئة أم العكس؟، وهل لدى الهيئة معهد تدريب أو مركز؟، وهل ذلك المعهد أو المركز - إن وجد- معتمد من اللجنة العليا للتدريب والابتعاث بوزارة الخدمة المدنية؟.

ورأى عضو آخر أنه يمكن للهيئة أن تنسّق وتتعاون مع كليات ومراكز البحوث في الجامعات وبخاصة تلك التي تركز على الأمور الشرعية.

وطالب آخر اللجنة بدراسة وضع مباني الهيئة المستأجرة والبحث عن مراكز ثابتة ومملوكة؛ حيث ورد في التقرير أن (٨٨٪) من المراكز الإدارية في المملكة لا يوجد بها مراكز للهيئات بالرغم من المطالبات التي يتقدم بها أمراء المناطق، وأهالي القرى والمحافظات.

وأضاف آخر أنه لم يرد في التقرير ما يشير إلى موضوع (التحرش) الذي نراه بين حين وآخر، متسائلاً عن ما إذا كانت ظاهرة أم أنها حالات فردية؟.

واقترح أحد الأعضاء تحديد دور الهيئة بشكل واضح وجلي أمام الشرائح التي تقيم حالتها، والاستفادة من الكراسي العلمية، والتواصل بين الهيئة وشرائح المستهدفين بخدمتها، وأن تسلك الهيئة أبواب الإعلام الجديد لتصل لهذه الشرائح، وتوظف مراكز البحوث والدراسات أو كراسي البحث العلمية لهذا الأمر.

وفي ختام المناقشات وعدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بدراسة مجمل ما تم طرحه من آراء وملحوظات ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بإذن الله-.

المثقفون في العصر الرقمي

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

كان المثقفون في الماضي القريب – كتاباً وأدباءَ وشعراءَ- يتزاحمون في عالمٍ ذي جمهورٍ قليل، يضم المتعلمين الذين يمكنهم أن يقرأوا لهم ويتابعوا أعمالهم. وحين تعددت الجامعات وانتشرت، أتيح لكثيرٍ من المثقفين أن ينخرطوا في البحوث الأكاديمية، بحيث لم يعودوا في حاجة إلى السعي حتى إلى مخاطبة هذا الجمهور محدود العدد، بل أصبحوا يتطلعون إلى جمهورٍ من نوعٍ جديدٍ يضم النخبة من رفقائهم من الأكاديميين، فيخاطبونهم من خلال المجلات المتخصصة والندوات العلمية.

وعلى مدى العقد الماضي، أعادت التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات تشكيل المجتمع بصفة عامة، والبيئة الثقافية على وجه الخصوص، فتغيرت ظروف المثقفين، حيث ظهرت منافذ جديدة يطلون منها على جمهور أكبر، وأتيح للعديد منهم نشر أعمالهم على نطاقٍ واسع. ولم يعد الأمر قاصراً على مشاهير الكتاب والأدباء والشعراء، فبالإضافة للأكاديميين الذين اضطروا إلى الانخراط في وسائل الإعلام الجديد خشية أن يتم اندثارهم كمثقفين، أصبح هناك المثقفون العصاميون، والكتاب الذين يكتبون في شتى المجالات التقنية ومجالات الأعمال، وأصبحوا يعملون في عالم يختلف بصورة كاملة عن عالم المثقفين القديم، حيث لم يعد هناك حاجة إلى مراجعة ما يكتبون قبل أن يسمح بنشره بواسطة مراجعي المجلات والصحف الشهيرة كما في الماضي، بل أصبحوا يكتبون الكتب والمقالات الرقمية، الجيدة وغير الجيدة، التي تجد طريقها مباشرة إلى الإنترنت، ولا تلبث أن تنتشر بصورة متصاعدة في الفضاء السيبراني.

أصبح أمام هؤلاء المثقفين الرقميين فرصاً للانتشار والشهرة تفوق بكثيرٍ ما كان لأسلافهم من المثقفين التقليديين، الذين ظل بعضهم لا يستطيع مواكبة هذه البيئة الجديدة، وخصوصاً أولئك الذين ينظرون بتوجس إلى إتاحة العلوم – التي يتخصصون فيها وينخرطون في أبحاثها الأكاديمية- للعامة من الناس.

وفي هذا الواقع الرقمي الجديد،لم يعد المثقف يكتب للنخبة من نظرائه، بل أصبح لبعض المثقفين جمهورٌ بالآلاف، وهو جمهورٌ لا يطلب منهم تناول الموضوعات بالتحليل الذي يشمل كافة الأبعاد، فهو لم يعد يصبر على ذلك، وإنما يتطلع إلى طرحٍ مختصرٍ يشبه المقالات الصحفية. وحبذا لو كان هذا الطرح باستخدام اللغة المرئية، تلك اللغة التي تتكون مفرداتها من الكلمات والصور والأصوات، التي تتجمع في تكاملٍ وتناغم، يقرب الأمور ويجلي الحقائق ويوصل الرسالة المقصودة.

إن من ينتمي إلى عالم الثقافة اليوم، إذا وجد نفسه يتجاهل قضايا العصر وهموم المجتمع، ويقصر اهتمامه على تناول ما يتخصص فيه فقط، أو على نقد رواية لم يقرأها إلا القليلون، أو مناقشة أهمية الأوبرا في تهذيب الذوق واستنارة الذهن، فهو حينئذ يحتاج إلى مراجعة للنفس وتحديد للزاوية التي يقف فيها : هل هو ينتمي إلى شريحة المثقفين الذين لا زالوا يعيشون في أبراج الماضي العالية التي لا يرون منها إلا نظراءهم؟؛ أم أنه ينتمي إلى شريحة ترى نفسها تمثل لسان حال المجتمع الذي تعيش فيه، فيستخدم أدوات الإعلام الجديد، ويتعرض للقضايا التي تشغل بال العامة، ويتناولها بالتحليل والنقد،لعله يزرع أملا أو يدفع يأسا، أو يلهم بأمر رشيد؟!.

تفاؤل بهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة

برامج وزارة العمل لم تسهم في خفض معدلات البطالة

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

رأى عدد من أعضاء مجلس الشورى أن هيئة (توليد الوظائف ومكافحة البطالة) التي أنشئت مؤخراً سوف تكافح تزايد العمالة الأجنبية التي أضعفت فرصة المواطن في الحصول على وظيفة جيدة، وبدخل مُرضٍ، وساعات عمل في فترة واحدة.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس في جلسته العادية الثامنة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/١/٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

نمو معدلات استقدام العمالة الأجنبية أسرع من معدلات التوظيف

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش لاحظ أحد الأعضاء زيادة في استقدام العمالة الأجنبية بنسبة (٦٦٪) في العام الماضي مقارنة بسابقه، وفي المقابل انخفاض معدل توظيف السعوديين بنسبة (٣٨٪)، واصفاً ذلك بالإنتكاسةً في عملية توظيف السعوديين، حيث لا تزال معدلات استقدام العمالة الأجنبية أسرع من معدلات التوظيف للسعوديين مما جعل معدلات البطالة مستمرة.

وطالب أحد الأعضاء بدعم توظيف أبنائنا وبناتنا، والحد من مشاركة العمالة الأجنبية في سوق العمل التي تجاوزت نسبة (٥٣٪)، رغم أن عدد المشتركين في (حافز) بلغ أكثر من مليون مشترك.

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

وأضاف آخر أن العمالة الأجنبية حوّلت حلول البطالة إلى حلول وهمية، وأفقدت سوق العمل المصداقية والشفافية، كما أنها كبّدت اقتصادنا العديد من الخسائر، وأضعفت إنتاجيته، واستغلت دعم الطاقة والسلع والخدمات دون مقابل، كما أدت إلى تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال التستر، والسعودة الوهمية، والأعمال غير المشروعة، في الوقت الذي بلغت فيه حوالاتهم المالية خلال العام الماض أعلى مستوى عند (١٥٣) مليار ريال.

وأيد آخر خفض نسبة العمالة الأجنبية الذي سوف يضع المنشآت أمام توظيف السعوديين، أو الخروج من السوق؛ لتحل مكانها منشآت قادرة على توظيف السعوديين.

العمالة الأجنبية استغلت دعم الطاقة والسلع والخدمات دون مقابل

واقترح أحد الأعضاء تقليص عدد التأشيرات التي زادتها الوزارة بمتوسط نسبته (٢٠٪) سنويًا، وتقليص عدد المقيمين تدريجيًا.

وزاد آخر أن العمل أساس رقي الشعوب، والسياسة العمالية في المملكة لم تكن في صالح القوى البشرية الوطنية؛ وطالب وزارة العمل بالاستفادة من المشروعات التنموية القادمة لتوظيف الخريجين من الشباب والفتيات، وتدريبهم على رأس العمل كل حسب تخصصه.

ولاحظ أحد الأعضاء زيادة في غياب العاملات المنزليات، حيث يشكّل ما نسبته (٦٠٪) من عدد المتغيبين عن العمل بحسب التقرير؛ حيث بلغ عددهن (٥٢,٠٩٦) عاملة، وعده أمراً مقلقاً، ويشكل تحديًا للوزارة التي سارعت لإصدار لائحة خاصة بالعمالة المنزلية، ثم أتبعته بشروط وتنظيمات تحدد العلاقة بين مكتب الاستقدام والمواطن، وبدأت في تطبيقها على أرض الواقع منذ شهر شعبان الماضي. بيد أن العضو استدرك قائلاً: إن وزارة العمل تعاني من صعوبات ومقومات في ضبط هذا الملف الشائك والسيطرة عليه، وتعاني من إشكالية مراقبته والحد من التجاوزات فيه.

وتساءل آخر عن مشكلات تفعيل الاتفاقيات التي وقعتها الوزارة لتوسيع دائرة الدول المصدرة للعمالة وتنويعها بدلًا من قصرها على دولة أو دولتين، كما تساءل عما إذا كانت الوزارة ترى أن الأفضل والأمثل لضبط هذا المجال التحول التدريجي إلى إنشاء شركات استقدام عوضًا عن وجود مكاتب والتقليل منها.

ودعا عضو آخر إلى تشكيل لجنة خاصة لدراسة هذا الملف دراسة شاملة، وتقديم الحلول الناجحة سواءً كانت تشريعية أو توصيات تسهم - بإذن الله- في تنظيمه ومعالجة مشاكله المتعددة.

من جانبه قال أحد الأعضاء: إن وزارة العمل قامت بإعداد إستراتيجية طموحة جدًا تعالج موضوع البطالة من منظور استراتيجي، ووضعت فترة زمنية مداها (٢٥) عامًا، ولكن لم نر في تقرير اللجنة ما تم على هذه الاستراتيجية، وما تم حيال تنفيذ السياسات الموجودة في هذه الاستراتيجية، مشيراً إلى أن برنامج نطاقات لم يحقق الهدف المرجو منه.

وأضاف آخر أنه رغم مضي أكثر من ست سنوات لإستراتيجية الوزارة في التوظيف، إلا أن لجنة الإدارة والموارد البشرية لم تذكر في تقريرها أي مؤشرات للأداء من حيث مسمياتها، والمستويات المستهدفة وما تم إنجازه

بخصوصها، كما لم تتطرق اللجنة إلى التوظيف وإنجازات الوزارة في هذا الخصوص.

وزاد العضو أنه رغم أهمية تلك الأهداف التي وردت في الاستراتيجية، إلا أنه لم يتم التطرق إلى موضوع التوظيف من حيث الأعداد ومستويات البطالة إلا في صفحة واحدة تحت عنوان "السعوديون العاطلون عن العمل"، وهو ما يشير إلى بقاء معدل البطالة مرتفعًا عند مستوى (١١,٧٪) لعام ٢٠١٤م.

(نطاقات) لم يحد من استقدام العمالة ولم يخفض نسبة البطالة

واستنتج عضو آخر من برامج الوزارة المختلفة (نطاقات، مراكز طاقات، وحماية الأجور) أنها لم تسهم في خفض معدلات البطالة رغم مرور أكثر من ست سنوات على البدء في تنفيذ الاستراتيجية والعمل بهذه البرامج، كما أن الوزارة لم تتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، في الوقت الذي تستهدف فيه المملكة نموًا اقتصاديًا مرتفعًا في الأعوام ما بين (٢٠١٠-٢٠١٤م) عند مستويات (٥٪) إلى (٦٪) بالأسعار الحقيقية مع التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

ونوه أحد الأعضاء إلى أن وزارة العمل لم تستطع خفض معدلات البطالة وأعداد العاطلين عن العمل في تلك الفترة المميزة من النمو، متسائلاً عما سيكون عليه الحال مع توجه النمو الاقتصادي إلى الاعتدال والتباطؤ خلال الفترة القادمة وتراجع أسعار النفط، وتدني مستويات الإنفاق الحكومي وبالذات على المشاريع.

واعتبر آخر أن ما قامت به الوزارة خلال الفترة الماضية يتركز على الجوانب التنظيمية والإجرائية مثل: برنامج نطاقات، ومراكز طاقات،

وحماية الأجور، مع التوسع في الاستخدام الالكتروني لإنجاز الأعمال؛ مشيراً إلى أن الوزارة لم تتخذ آليات سوقية أو تعديلات نظامية تجعل المفاضلة بين العامل الأجنبي والعامل السعودي في صالح المواطن السعودي، حيث تسهم هذه الآليات في الحد من الاعتماد على العمالة غير السعودية.

وأيد آخر دعوة الوزارة لإعادة النظر في إستراتيجيتها، وتضمين تقاريرها القادمة مؤشرات الأداء المستهدفة والمتحققة للوقوف على منجزات الوزارة.

وسجل أحد الأعضاء استغرابه من نتائج برنامج (توافق) الذي يهدف إلى توظيف ذوي الإعاقة في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن عدد الذين تم توظيفهم بحسب تقرير الوزارة (٣٢٢) موظفًا فقط يشكلون نسبة (٤٪) من المستهدفين بالتوظيف، في حين أن العدد المستهدف هو(٨,١٣٩) موظفًا، وهذه نسبة ضئيلة جدًا.

وأفاد العضو أن الفئات التي تم توظيفها من خلال هذا البرنامج تقتصر على الفئات التقليدية وهي فئات الإعاقة (البصرية، والسمعية، والحركية)، فيما لم يتم توظيف بعض الفئات الأخرى وهي الأكثر مثل: (فئة التوحد، وفئة التعدد في الإعاقة)، وكذلك لم يتم توظيف (فئة ذوي صعوبات التعلم وفئة فرط الحركة...إلخ)، مطالباً القائمين على هذه البرامج بتوسيع نطاق القبول ليشمل جميع الفئات ويحقق العدالة الاجتماعية.

وأيده عضو آخر، ورأى أن من تم توظيفهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، عدد قليل جدًا لا يتناسب مع أعداد المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة. وطالب بضرورة دعم هذا البرنامج، ومعرفة مدى القصور فيه لاسيما أن هذه الشريحة تحتاج إلى الدعم والمساندة والإحساس بأهميتهم في هذا المجتمع وقدرتهم على الإنتاج والعمل.

وقال عضو آخر أنه رغم ما تقدمه الوزارة من جهود ومبادرات وبرامج لدعم التوظيف السعودي إلا أن المشهد من حولنا يؤكد بأن القطاع الخاص يعاني من خلل تتقاسمه وزارة العمل مع بعض الوزارات ذات العلاقة.

وتابع آخر إن أعداد العاطلين عن العمل تدق ناقوس الخطر، في ظل تزايد العمالة الوافدة، حيث بلغ عدد الوافدين (١٠) ملايين وافد (٤٠٪) منهم يعملون في وظائف جاذبة للسعوديين ويمكن شغلها بهم.

ولاحظ آخر ارتفاع إجمالي عدد المنشآت الواقعة في النطاق الأحمر لعام التقرير عن العام السابق، مما يعني زيادة في عدد المنشآت الأقل توطيناً للوظائف.

٩٠٪ من مديري الموارد البشرية في القطاع الخاص غير سعوديين!

وزاد آخر إن نسبة السعوديين المختصين في مجال الموارد البشرية في القطاع الخاص لا تتجاوز (١٠٪)، وبقية العاملين هم أجانب، بالرغم من أنها مهن محصورة على السعوديين فقط، ورأى أن وجود (٩٠٪) من غير السعوديين في موقع مدير الموارد البشرية قد يكون سببًا لتنفير السعودي من الوظيفة، هذا بالإضافة إلى الشروط التعجيزية التي تقف حائلًا دون حصول المواطن على الوظيفة.

وطالب أحد الأعضاء وزارة العمل بمراجعة الإعلانات الوظيفية، والرقابة على التقديم والترشيح والفرز، وتوحيد الجهود، والتنسيق الفعَّال في ضبط مخرجات التعليم في جميع التخصصات مع سوق العمل، وفتح تخصصات جديدة، وخصوصًا في الجامعات الناشئة.

واستحسن آخر التركيز في برنامج نطاقات على المنشآت الكبرى القادرة على التوظيف والتأهيل ورفع نسبة السعودة فيها، وليس التركيز فقط على المنشآت الصغيرة التي لا تستطيع صرف رواتب مجزية للسعوديين.

وقال عضو آخر: إن الوزارة أطلقت برنامج (نطاقات) وهو أحد برامج الوزارة الرئيسة، وهدفه تحفيز منشآت القطاع الخاص على توطين الوظائف وتخفيض نسبة البطالة، كما شرحت في التقرير أن برنامج نطاقات حقق العديد من الإيجابيات للباحثين عن العمل وللمجتمع بصورة عامة. وأضاف إن الأرقام الموجودة في التقرير تشير إلى العكس تمامًا؛ فتوطين الوظائف انخفض، وعدد العاطلين عن العمل لم ينخفض، ومعدل استقدام العمالة من الخارج ارتفع.

واستشهد بالأرقام على انخفاض معدل توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص بنسبة (٣٧٪) في عام التقرير عن المعدل الذي كان عليه في العام (١٤٣٥/١٤٣٤هـ)، فيما بقيت نسبة البطالة كما هي عليه في العام السابق لعام التقرير، حيث استقرت عند (١١,٧٪)، وفي عام التقرير حققنا أعلى نسبة في البطالة من حيث أعداد العاطلين عن العمل منذ عام ١٤٢٠هـ، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل (٦٥١,٣٠٥) مواطنًا عاطلًا، بينما ارتفع عدد العاملين غير السعوديين في منشآت القطاع الخاص في الأعوام الثلاثة الماضية إلى ما نسبته حوالي (٨٥٪) من العاملين في القطاع الخاص، وإلى ما نسبته حوالي (٤٠٪) من عدد السكان السعوديين.

وعد في ختام مداخلته هذا الأمر مخيفًا جدًا في ظل نسبة البطالة المقدرة بنسبة (١١,٧٪)، وشدد على ضرورة معرفة جوانب القصور في هذا الأمر لتجنبه في السنوات القادمة.

وأيده عضو آخر مؤكداً أن برنامج نطاقات لم ينجح في التوطين، ولم يحد من استقدام العمالة الأجنبية، ولم يخفض نسبة البطالة، متسائلاً عن ما إذا كان البرنامج يحقق نتائج عكسية أدت إلى زيادة استقدام العمالة الأجنبية، ولم تُوفَّر فرص عمل للسعوديين؟، مطالباً وزارة العمل بإعادة النظر في برنامج نطاقات.

في ذات السياق توقف أحد الأعضاء عند التوصية التي قدمتها اللجنة بشأن برنامج نطاقات، التي طالبت فيها بتقييم برنامج نطاقات. وقال إن اللجنة لم تحدد الجهة التي ستقوم بعملية التقييم، ولم تحدد سقفًا زمنيًا لعملية التقويم، وتساءل عن ما إذا كانت وزارة العمل هي من ستقوم بعملية التقييم للبرنامج، مع أنها هي الجهة التي أنشأت برنامج نطاقات؟ فمن غير المقبول أن تُقيِّم الوزارة البرامج التي تقدمها.

كما تساءل قائلاً هل نحن بحاجة إلى دراسة تقييم برنامج نطاقات في ضوء الأرقام والإحصائيات الموجودة في التقرير؟.

وطالب العضو اللجنة بإعادة النظر في التوصية، وأن تقدم توصية في ضوء الأرقام والمؤشرات الموجودة في التقرير، والتي تدل على عدم تحقيق برنامج نطاقات للأهداف التي أنشئ لأجلها.

وفي نهاية النقاش وافق المجلس على منح لجنة الإدارة والموارد البشرية مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بإذن الله.

أعضاء المجلس يتساءلون

الرئاسة العامة لرعاية الشباب.. أم لرعاية كرة القدم!

أ / عبد العزيز الهدلق
رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسره والشباب

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٣ / ١ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز الهدلق.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش رأى أحد الأعضاء أنه من المناسب أن تهتم الرئاسة بكافة أنواع الرياضات، وليس رياضة كرة القدم فقط كما هو حاصل الآن.

وأشار عضو آخر إلى مضي أكثر من أربعين عامًا على إنشاء الرئاسة العامة لرعاية الشباب، إلا أنها لم تكن ترعى الشباب، بل كانت لرياضة كرة القدم فقط ولم تنجح أيضًا.

وأيده آخر، وزاد على ذلك بقوله: لو تم عمل مسح استبياني ميداني على الشباب ليحدد كل منهم مدى استفادته منها لوجدنا أن الغالبية لم تستفد شيئاً يذكر.

ورأى آخر أن تولي الرئاسة اهتمامًا بالرياضات الشتوية التي تقام في أنحاء العالم سنويًا، بينما أضاف آخر أنه من المفيد أن تبدأ الرئاسة الاهتمام بالرياضيين منذ النشء، وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم لتدريب الطلاب، ومتابعة الموهوبين منهم.

وأشار عضو آخر إلى أهمية النظر في وضع الرئاسة العامة لرعاية الشباب من النواحي الإدارية والتنظيمية والذي لا يخدمها بشكل كامل حاليًا، لا سيما أنها تتولى مسؤولية خدمة قطاع كبير من سكان المملكة يشكل ما نسبته (٦٠-٦٥٪) من سكان المملكة.

وقال: إن تحويل الرئاسة إلى هيئة عامة مع تعديل أنظمتها بما يتناسب مع هذا التحول سيحقق العديد من المكاسب، ويتوافق مع طموح ورغبة الكثير ممن يرون أن بقاءها في الوضع الحالي يتخلله العديد من الصعوبات التي لم تستطع حلها.

ولفت العضو النظر إلى أن دراسة مركز أبحاث الشورى أشارت إلى وجود العديد من الإيجابيات لهذا التحول كالمرونة في إدارة القطاع، ووجود مجلس إدارة يتمتع بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرار، وكذلك تحسين الوضع الوظيفي للعاملين في هذا الجهاز حال تحوله إلى هيئة، والقضاء

على التكدس الوظيفي، على أن يكون حجم العاملين فيه يتفق مع الاحتياج الفعلي، وكذلك الإيرادات المالية المتوقعة واستغلالها بالشكل الأمثل بما يعود بالنفع على شباب الوطن.

ورأى أحد الأعضاء ضرورة الاهتمام برعاية الناشئين والموهوبين في الألعاب الفردية والجماعية من خلال إنشاء أكاديميات متخصصة.

وأبدى عضو آخر تحفظه على التوصية بتحويل الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى وزارة، وقال: إن من شأنه أن يجعل منها منشأة مترهلة. بينما رأى آخر أنه من المناسب أن يتم تحويل الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى هيئة عامة للشباب والرياضة.

بدوره اعتبر آخر أن تحويل الرئاسة إلى وزارة أو هيئة قد يسهم في حل المشكلة، ولكن المشكلة الحقيقية للرئاسة العامة لرعاية الشباب تكمن في الدور الذي تمارسه؛ فاسم الرئاسة يدل على أنها معنيّة بكافة شرائح المجتمع الشبابية، والتقارير التي ترد إلى المجلس كل عام تؤكد على أن الرئاسة تركز على الجوانب الرياضية على حساب الجوانب الشبابية.

واقترح العضو أن يتم تعديل اسم الرئاسة ليصبح "الرئاسة العامة للشؤون الرياضية"، موضحاً أن هذا التعديل سوف يحدث انسجامًا بين الدور الذي تقوم به، والاسم المقترح. وأكد أن الرياضة ليست للشباب فقط، وإنما هي لكافة شرائح المجتمع، وهذا التعديل ينسجم مع إمكانات الرئاسة المادية والبشرية وغيرها.

وتابع عضو آخر أن الرئاسة – حسب ما جاء في التقرير– ليست جاهزة للتحول إلى وزارة، والمسؤولون في الرئاسة يرون أن تطوير عمل الرئاسة ينصب في أنظمتها وليس في تعديل مسماها، مشيراً إلى أن مبررات اللجنة في دراسة تحويل الرئاسة إلى وزارة غير واضحة، كما أن اللجنة لم تحسم أمرها بأن تتحول الرئاسة إلى وزارة أم هيئة.

واقترح آخر إعادة هيكلة لوائح الرئاسة الخاصة بمهامها وواجباتها لتكون لجنة أولمبية.

وسجل أحد الأعضاء ملاحظة بخصوص إشكالية تواجه الأندية الرياضية خلال الفترة الماضية ، تكمن في لوائح الجمعيات العمومية للأندية.

ولاحظ آخر وجود تقصير كبير من قبل الإعلام الخاص أو الحكومي تجاه بعض المناشط الرياضية؛ فالقنوات الرياضية السعودية لا تنقل الكثير من المنافسات المهمة في كرة السلة، وكرة الطائرة، والألعاب الفردية رغم

أهميتها، واقترح على رعاية الشباب بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة زيادة التغطية الإعلامية للألعاب الرياضية الفردية والجماعية، وعدم اقتصار ذلك على كرة القدم.

وتساءل أحد الأعضاء عن دور رعاية الشباب في توعية الشباب عن الأفكار المنحرفة التي ظهرت مؤخراً بينهم، وأيده آخر داعياً الرئاسة إلى الاهتمام بتثقيف المشجعين الرياضيين، وفي طريقة فرحهم بعد المباريات التي لا تكون في الغالب مناسبة.

رعاية الشباب لا تزال غائبة عن المشهد الشبابي في معظم مناطق المملكة

وأكد عضو آخر أن الرئاسة لا تزال غائبة عن المشهد الشبابي في معظم مناطق المملكة؛ فلا مكاتب لها في كثير من المحافظات، كما لم تستفد من الحضور الفاعل للمناشط الرياضية، والاجتماعية، والثقافية التي تجرى تحت إشراف مراكز التنمية الاجتماعية واللجان الأهلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف مناطق المملكة عن طريق إبرام مذكرات تفاهم، أو عقود شراكات معها. كما طالب العضو بدعم ميزانيات اللجان، واستقلال اللجنة الأولمبية فنياً وماليًا.

ودعا أحد الأعضاء إلى تفعيل الأجهزة الحكومية المعنية بالشباب مثل: وزارة التعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الصحة، وغيرها لتقوم بدورها في هذا المجال.

ولاحظ آخر أن تقرير الرئاسة لم يتطرق إلى الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة ما عدا فئة الصم، مشيراً إلى أن ذوي الاحتياجات الخاصة يبدعون ويتفوقون ويتألقون في المجالات الرياضية في كافة الأصعدة المحلية والدولية، مشيراً إلى حصول منتخب المملكة لذوي الإعاقة الذهنية على كأس العالم ثلاث مرات متتالية.

ذوو الاحتياجات الخاصة أولى بالتشجيع لما حققوه من نتائج في المجال الرياضي

ورأى أنهم أحق وأولى بالتشجيع من بعض الرياضيين الأصحاء الذين لم يحققوا شيئًا يذكر.

وأبدى عضو آخر ملاحظته حول انتشار المراكز التجارية الرياضية، وبخاصة في المدن الكبرى، وعدها دليلاً على الوعي بأهمية الرياضة من جهة ومؤشر لاهتمام الكثيرين بالرياضة، وتفادي ما قد يترتب بسبب السمنة من أمراض، مشيراً إلى أن نسبة الوفيات بسبب أمراض السمنة بلغت نحو (٢٠) ألف حالة سنوياً، ويمثل الذين يعانون من السمنة في المملكة ما نسبته (٣٦٪) من سكان المملكة، ناهيك عن تكاليف علاج السمنة والذي يبلغ نحو (١٩) مليار ريال سنويًا.

ورأى العضو أن المراكز الرياضية التجارية تحتاج إلى أن تكون مؤسسة مُنظمة ومتخصصة من الناحية المكانية، والكوادر العاملة بها.

وتُعنى بالجانب الصحي وممارسة الرياضة المناسبة للمشتركين بما يتوافق مع إمكاناتهم، وتشترك معها عدة جهات في الجوانب التنظيمية مثل: وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصحة، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، واقترح على اللجنة الدعوة للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإشراف على المراكز التجارية الرياضية، وتنظيم لوائحها.

يجب أن يتحول القطاع الرياضي من قطاع معتمد على المال العام إلى قطاع إنتاجي

بدوره قال أحد الأعضاء: إن صناعة الرياضة تعد من أهم الأبواب الاستثمارية، حيث أصبح للرياضة دورٌ مهمٌ في التنمية الاقتصادية، وباتت تمثل نسبة لا يستهان بها في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول، ورأى أهمية جعل قطاع الرياضة في المملكة عاملاً للتنمية الاقتصادية، وأن يتحول القطاع الرياضي من قطاع معتمد على المال العام إلى قطاع إنتاجي يعتمد على نفسه ويصب في الناتج المحلي، مشيراً إلى أنه يمكن أن يكون القطاع الرياضي قطاعًا إنتاجيًا في الاستثمار الرياضي من خلال تسويق المنتجات الرياضية، وكذلك حقوق البث، وتنظيم واستضافة المسابقات الدولية.

وسجل أحد الأعضاء إعجابه ببرنامج (ذهب ٢٠٢٢) الذي وصفه مسؤولو اللجنة بأنه سيكون أقوى حدث في تاريخ الرياضة السعودية من حيث الطموحات، حيث يهدف إلى حصول المملكة على مراكز متقدمة في ألعاب آسيا (٢٠٢٢م)، واقترح على الرئاسة أن تبين في تقريرها القادم مؤشرات على تحقيق هذا البرنامج الأهداف والآمال المرجوة منه، ودعم اللجنة الأولمبية السعودية إداريًا وماليًا لتنفيذ برامجها.

وتلا معالي الرئيس خلال الجلسة بعض المداخلات التي وصلته مكتوبة من بعض الأعضاء، منها من أبدى رأيه في موضوع تحويل الرئاسة إلى وزارة أو هيئة، حيث رأى أن القضية ليست قضية رئاسة، أو وزارة، أو هيئة، إنما القضية يجب أن تكون قضية رؤية، ورسالة، وأهداف، يجب تحقيقها.

وفي نهاية المناقشات منح المجلس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مزيداً من الوقت لدراسة ما تم طرحه من آراء وملحوظات ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بإذن الله.

الاستثمار في التقنية الناعمة

د. حامد الوردة الشراري
عضو مجلس الشورى

منذ بداية القرن الواحد والعشرين نما شعور متعاظم بأهمية الدور الذي تلعبه التقنية الحديثة في التنمية المنشودة في جميع الدول التي تسعى إلى اللحاق بركب التطور الصناعي الذي أخذت بناصيته أمريكا وأوروبا واليابان، والذي - بلا شك - هو تحدٍ كبير أمام الدول النامية للحصول على التقنيات المتقدمة لحساسية وتحفظ بعض الدول المتقدمة على نقل بعض تلك التقنيات، وبوجه خاص ما يسمى بالتقنية الخشنة (الآلات والمعدات وقطع الغيار والسلع الوسيطة ومكونات السلع النهائية). (Hardware Technology) وغيرها.

وفي الآونة الاخيرة بدأت تبرز أهمية العنصر المكمل (أو المشغل) للتقنية الخشنة والاستثمار فيها بشكل ملموس، وهي التقنية الناعمة (البرامج) (Software Technology)، وخير مثال على ذلك التطبيقات التي تحمل من المتاجر الالكترونية على الأجهزة الكفية والهاتفية الذكية...الخ، والتي أصبحت تدر مبالغ طائلة لمنتجيها والمستثمرين فيها. ولكون هذه التقنية تعتمد على القدرة الذهنية للفرد مع تسيس علمي جيد، فقد استثمرت بعض الدول مثل الهند وكوريا الجنوبية هذا العنصر بشكل جيد، وحققت تميزاً في صناعة تلك التقنيات وأصبحت من المنافسين والمؤثرين على المستوى العالمي فيها.

وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية تعد من أفضل دول العالم من ناحية الأداء والاستقرار الاقتصادي، وتمتلك مزايا نسبية عالية للاستثمار التقني، مع ما تنفقه الدولة من مبالغ طائلة لتوفير التقنيات الحديثة وتبني العديد من المبادرات والخطط والاستراتيجيات لتوطينها، إلا أنها ما تزال تعتمد بصورة شبه كاملة على استيراد التقنية؛ بشقيها الخشن والناعم. وبالرغم -أيضا- من الإيجابيات الاقتصادية في الاستثمار في التقنية، إلا أن هناك إحجام واضح من القطاع الخاص والمستثمرين في الاستثمار في التقنية في الوقت الحالي بحجة مخاطرها الاستثمارية العالية وقوة المنافسة الدولية، وصعوبة توفير الكادر البشري الماهر مقارنة بتوفر الفرص الاستثمارية مضمونة النجاح والربح السريع وقليلة المخاطر، كالاستثمار في العقار والاسهم. قيادتنا الرشيدة -حفظها الله- وضعت الأطر الرئيسة نحو تحفيز وتنويع الاقتصاد الوطني؛ منها دمج العديد من المجالس وتكوين مجلسين رئيسين أحدهما مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي أصبح محرك رئيس لتنمية اقتصاد البلد ومساهم في قرارات نوعية فاعلة، منها قرارات مجلس الوزراء الموقر باستحداث هيئات مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، إضافة لذلك عقد اتفاقيات وشراكات مع دول العالم المتقدم آخرها الشراكة الاستراتيجية مع أمريكا، والتوسع في استخدام التقنية، وتوسيع دور الحكومة الإلكترونية؛ ليشمل أغلب الخدمات التي يحتاج إليها القطاع الخاص والأفراد.

ومع قرب دخول خطة التنمية العاشرة حيز التنفيذ والتي تضمنت أربعة وعشرين هدفاً، تغطي احتياجات التنمية كافة، أرى أن يكون الاستثمار في التقنية الناعمة (Software Technology) أحد أولوياتها من خلال تبني الآليات والسياسات التحفيزية المناسبة لذلك...

سمو أمير دولة قطر ورئيس الوزراء بحثا مع رئيس مجلس الشورى سبل تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين وتنميتها

استقبل صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بمكتبه بالديوان الأميري معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال زيارته لدولة قطر مؤخراً.

كما استقبل معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة قطر معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وجرى خلال المقابلتين بحث العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وسبل تنميتها وتعزيزها، إضافة إلى تناول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المتبادل.

حضر الاستقبالين رئيس مجلس الشورى القطري محمد بن مبارك الخليفي، وعضوا مجلس الشورى الدكتور عبدالعزيز الشامخ، والدكتور

عبدالله الجغيمان، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة قطر عبدالله العيفان.

د. آل الشيخ بحث مع رئيس مجلس الشورى القطري سبل تعزيز التعاون بين المجلسين

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس مجلس الشورى القطري الأستاذ محمد بن مبارك الخليفي سبل تعزيز التعاون بين مجلسي الشورى في المملكة وقطر، وتطوير التعاون بين الجانبين بما يسهم في دعم العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة.

جاء ذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ إلى دولة قطر مؤخراً تلبية لدعوة رسمية تلقاها من معالي رئيس مجلس الشورى بدولة قطر الذي رحب في مستهل الاجتماع بمعاليه والوفد المرافق له الذي ضم عضوي المجلس الدكتور عبدالعزيز الشامخ والدكتور عبدالله الجغيمان، مؤكداً أهمية الزيارات المتبادلة بين مسؤولي وأعضاء المجلسين في تقوية الروابط الأخوية، ودعم علاقات التعاون بين الجانبين.

من جانبه عبر معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ عن سعادته بزيارة بلده الثاني دولة قطر الشقيقة، كما عبر عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى القطري وأعضاء المجلس على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، منوهاً بتميز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وشقيقتها دولة قطر التي تحظى باهتمام ودعم من قائدي البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، - حفظهما الله -.

وتطرق الجانبان خلال الاجتماع إلى تطورات الأوضاع في المنطقة، والمخاطر الأمنية التي تهدد أمن منطقة الخليج، وسبل التنسيق بين المجلسين في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، بما يخدم مواقف البلدين الشقيقين بصفة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة تجاه مختلف القضايا الدولية.

حضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الشورى القطري الأستاذ عيسى بن ربيعة الكواري وعدد من أعضاء المجلس والأمين العام للمجلس الأستاذ فهد الخيارين، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الدوحة الأستاذ عبدالله العيفان.

رئيس مجلس الشورى: قادة دول مجلس التعاون استطاعوا بحكمتهم السير بالسفينة إلى بر الأمان

أشاد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالعلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، ووصفها بأنها «علاقات أصيلة وقديمة».

وقال معاليه في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية بمناسبة زيارته لدولة قطر: إن العلاقات السعودية القطرية هي علاقة أجداد.. إننا نتقاسم الهم قبل أن نتقاسم الجوانب الإيجابية، لأن هم أي دولة من دول المجلس وهم أي مواطن هو هم للمواطن الآخر وللدول الأخرى».

ومضى قائلًا في سياق متصل «ربما لم ندرك نحن جزءًا من هذه العلاقات في بداياتها وعند تأسيسها، لكننا تناقلناها عن آبائنا وعشنا جزءًا منها في مراحل قديمة ونعيشها الآن في عهد قيادة البلدين الحكيمة، كما نعيشها في لجان العمل المشترك في كل الوزارات وعلى وجه الخصوص في مجالسنا التشريعية التي نتشرف الآن أن نكون في لقاء من لقاءاتها بالدوحة».

وحول التنسيق بين مجلسي الشورى في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر قال معاليه: إن التنسيق دائمًا يكون جماعيًا خاصة وأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوحد عمل المجالس التشريعية بدول المجلس، لافتًا الانتباه إلى أن هذا التنسيق الجماعي لا يمنع التنسيق الثنائي في إطار مجلس التعاون.

وأشار معاليه إلى أن أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يلتقون كثيرًا في لقاءات عمل مستمرة، منوها في هذا الصدد باللقاء الذي سيعقدونه في الرياض في الرابع عشر من شهر صفر الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م، ومتمنيًا أن يكون مثمرًا وموفقًا.

وردًا على سؤال حول دور البرلمانيين الخليجيين في حل أزمات المنطقة وما تشهده من توترات، أكد معاليه أن دور هذه المجالس داعم لقادة دول مجلس التعاون وللمواطن الخليجي، موضحًا أن القادة استطاعوا بحكمتهم السير بالسفينة إلى بر الأمان.

كما تطرق معاليه للإرهاب وضرورة مكافحته وتجنب أضراره ومن ذلك الخطر الذي يمثله تنظيم «داعش» الإرهابي الذي وصفه بأنه أكبر خطر إرهابي حاليًا، مشيرًا إلى أن التنسيق مستمر بين دول المجلس بشأن هذه القضايا.

رئيس جمهورية القمر يستقبل رئيس مجلس الشورى

استقبل فخامة الرئيس إكليل ظنين رئيس جمهورية القمر المتحدة في مقر إقامته بالرياض خلال زيارته للمملكة مؤخراً معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وجرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل دعمها وتعزيزها في المجالات كافة، خاصة في مجال العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمان جمهورية القمر المتحدة.

حضر الاستقبال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية القمر المتحدة الدكتور حمد بن محمد الهاجري، وسفير جمهورية القمر المتحدة لدى المملكة محمد إسماعيل محمد.

رئيس الشورى يستقبل أعضاء لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض أصحاب المعالي والسعادة أمناء وأعضاء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعضاء لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية والأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون القانونية حمد بن راشد المري بمناسبة انعقاد الاجتماع الثامن للجنة الذي عقد في مقر مجلس الشورى.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي رئيس مجلس الشورى بوفود المجالس التشريعية الخليجية وتمنى لهم التوفيق في اجتماعهم مشيرا إلى عمق الروابط الأخوية التي تربط بين دول وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

ونقل الأمناء العامون للمجالس التشريعية خلال اللقاء لمعالي رئيس مجلس الشورى تحيات أصحاب المعالي رؤساء المجالس وتمنياتهم لرئيس وأعضاء مجلس الشورى بدوام التوفيق، فيما حمهلم رئيس مجلس الشورى تحياته لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية بدول المجلس وتمنياته لهم بالتوفيق.

حضر اللقاء معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، وعضوا المجلس الدكتور فهد العنزي والدكتور عبدالعزيز الحرقان والمستشار والمشرف العام على مكتب معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور مهنا بن سليمان المهنا.

لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون تعقد اجتماعها الثامن بالرياض

د. آل عمرو: الاجتماع يأتي انطلاقاً من رؤى قادة دول المجلس لتعزيز أواصر التعاون والتفاهم بين المجالس التشريعية

عقدت لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الثامن في مقر مجلس الشورى بالرياض برئاسة معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو وبحضور الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون القانونية حمد بن راشد المري، وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

وضم وفد مجلس الشورى عضوي المجلس عضوي لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية الدكتور فهد العنزي والدكتور عبد العزيز الحرقان .

وقد رحب معالي الأمين العام لمجلس الشورى في كلمة له افتتح بها أعمال الاجتماع بأعضاء لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية والوفود المرافقة لهم، ونقل لهم تحيات معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وتمنياته بنجاح أعمال الاجتماع.

وقال الدكتور محمد آل عمرو إن هذا الاجتماع يأتي انطلاقاً من رؤى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون والتشاور والتفاهم بين المجالس التشريعية بدول المجلس للعمل على توحيد المواقف والرؤى تجاه القضايا الخليجية والإقليمية والدولية وتوحيد العمل البرلماني المشترك.

وبين أن تحقيق التعاون يحتم استمرار التواصل بين كافة المسؤولين في مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكثيف الاجتماعات التشاورية لدراسة عدد من الموضوعات البرلمانية.

وقدم معاليه – في ختام كلمته – التهنئة للمجلس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بنجاح الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخراً، كما بارك لسلطنة عمان الشقيقة نجاح انتخابات مجلس الشورى وانتخاب الشيخ خالد بن هلال المعولي رئيساً للمجلس لفترة ثانية، وهنأ معالي الأمين العام لمجلس الشورى في سلطنة عمان الشيخ علي بن ناصر المحروقي بمناسبة نيله وسام عمان.

بعد ذلك بدأت أعمال الاجتماع الذي تم خلاله مناقشة مقترح تشكيل لجنة خبراء في العمل البرلماني لدراسة سبل تطوير وتفعيل العمل المشترك للمجالس

التشريعية، كما بحث المجتمعون موضوع آليات التعامل مع التقارير الصادرة عن الجهات البرلمانية الدولية بشأن دول المجلس.

واطلع المجتمعون على تقرير المتابعة بشأن المواضيع الخليجية المشتركة، وعلى نتائج أعمال اللجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي وتكليفها بدراسة بعض الأنظمة الاسترشادية، وتطورات الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية.

واستعرض المجتمعون نتائج أعمال اللجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي، وأعدوا مشروع جدول أعمال الاجتماع الدوري التاسع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الذي سيعقد في شهر صفر المقبل.

يذكر أن لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تهدف إلى تحقيق أهداف الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس الخليجية وتفعيل اختصاصاته، والعمل على تنسيق الأعمال في المجالات الدبلوماسية والبرلمانية بين المجالس التشريعية.

د. يحيى الصمعان في رد على رئيس وفد إيران في اجتماعات اتحاد البرلمان الدولي :

محاولة النظام الإيراني استغلال حادث منى سياسياً امتداد لسجله التاريخي في إحداث الفوضى في الحج

أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- التي خصها الله وشرفها بخدمة الحرمين الشريفين أخذت على عاتقها مسؤولية خدمة حجاج بيت الله الحرام، وزوار مسجد نبيه صلى الله عليه وسلم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامتهم، والسهر على راحتهم.

جاء ذلك في مداخلة لمعاليه خلال اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين بعد المئة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حالياً في جنيف رداً على ما ذكره رئيس الوفد البرلماني الإيراني في كلمته أمام الاجتماعات بخصوص حادث التدافع في مشعر منى خلال موسم الحج الماضي.

وقال معالي الدكتور يحيى الصمعان إنه خلال السنوات العشر الماضية لم يتم تسجيل أي أحداث تتعلق بتنظيم الحج، على الرغم من المصاعب التي تكتنف تنظيم الحج الناشئة عن وجود عدد كبير من الحجاج الذين يتجاوز عددهم مليوني شخص يؤدون مناسك الحج في مساحة مكانية صغيرة وفي وقت محدد.

وعبر معاليه عن مواساة المملكة لأُسر الضحايا من الحجاج المتوفين في حادث التدافع في منى، مشيراً إلى أن اللجنة التي وجه بتشكيلها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية للتحقيق في أسباب الحادث تعمل على قدم وساق لكشف أسباب وقوع هذا الحادث الأليم الذي لا يقلل من الجهود الضخمة التي تبذلها المملكة لخدمة ضيوف الرحمن.

وأضاف الدكتور الصمعان أن المملكة العربية السعودية ترفض التدخل في شؤونها الداخلية لأن هذا يمثل انتهاكاً للقانون الدولي كما أنها تستهجن تسييس إيران لهذا الحادث الأليم، ومتاجرتها بآلام الضحايا، وتسخيرها للحادث لخدمة أهداف سياسية على نحو لا تراعي فيه حرمة الشعائر الدينية،

ومشاعر أُسر الضحايا. وأشار إلى أن الجميع يعرف حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المملكة، وجهودها محل تقدير العديد من الدول الإسلامية والمسلمين.

وزاد مساعد رئيس مجلس الشورى أن الموقف الإيراني يأتي لتغطية فشلها في التدخل في اليمن ودول أخرى في المنطقة، مؤكداً أن محاولة النظام الإيراني استغلال حادث منى سياسياً هي امتداد لسجلها التاريخي في إيذاء الحجاج وإحداث الفوضى في الحج وتعكير الأجواء المقدسة في موسم الحج، فإيران هي الدولة الوحيدة التي ارتكبت الجرائم وحاولت إحداث الفوضى في مواسم الحج، وأحداث الثمانينات لا تزال حاضرة في ذاكرة العالم الإسلامي؛ حتى لو حاولت إيران نسيانها أو تناسيها، وبعد أن نجحت المملكة في منع إيران من إحداث الفوضى في موسم الحج، فإنها لن تقبل استغلالها لمأساة ما حدث في موسم الحج.

في كلمة الشورى أمام الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي

د. يحيى الصمعان: وقوف المملكة مع الشعب اليمني واجب أخلاقي وعملية عاصفة الحزم تنسجم مع المواثيق الدولية

أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى رئيس وفد المجلس في اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين بعد المئة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة حالياً في جنيف الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على القيام بواجبها الإنساني تجاه الأشقاء في الجمهورية اليمنية من خلال تبرعاتها بحوالي ٨٠٠ مليون دولار لأعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن عبر الأمم المتحدة، كما قامت بإنشاء مركز الملك سلمان بن عبد العزيز للإغاثة والأعمال الإنسانية، وتبرع خادم الحرمين الشريفين للمركز بمبلغ مليار ريال.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه تم توزيعها على رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية المشاركة في الاجتماعات.

وقال معاليه إن المملكة العربية السعودية بذلت جهوداً سياسية كبيرة منذ بداية الأزمة اليمنية في العام ٢٠١١م، وأثمرت هذه الجهود عن تقديم المبادرة الخليجية كأساس لحل الأزمة، وعقد «اتفاق السلم والشراكة الوطنية» في سبتمبر ٢٠١٤م بين الأحزاب السياسية اليمنية، إلا أن الميليشيات الحوثية وقوات الرئيس المخلوع انقلبت على مقررات الاتفاق وعلى الشرعية مما حدا بالمملكة ودول التحالف إلى الاستجابة لنداء فخامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لنصرة الشعب اليمني الشقيق وحكومته الشرعية، إيماناً من المملكة بأن الوقوف مع الشعب اليمني الشقيق واجب أخلاقي، وبأن عملية عاصفة الحزم تنسجم مع المواثيق الإقليمية والدولية، لا سيما ما تضمنته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن هذه الميليشيات سبق أن تجرأت على حدود المملكة في نوفمبر ٢٠٠٩م، بالإضافة إلى استخدام جماعة تنظيم القاعدة الإرهابية لأراضي اليمن كمنطلق للهجمات ضد المملكة.

وأضاف الدكتور يحيى الصمعان: إن عملية « عاصفة الحزم » جاءت منسجمة مع قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالوضع في اليمن ومنها قرار ٢٢١٦ تحت الفصل السابع الذي يقضي بإعادة الشرعية المُغتصبة من الميليشيات التي تجرأت على الآمنين بقوة بالسلاح، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، والامتناع عن القيام بأي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة.

ولفت النظر إلى ما تحقق من الأهداف النبيلة لدول التحالف والتي شملت تحييد معظم القدرات العسكرية التي استولت عليها الميليشيات الحوثية وقوات الرئيس المخلوع، ووصول المساعدات الإنسانية، وتحرير العديد من المدن اليمنية المحتلة، وعودة النازحين اليمنيين لمدنهم وقراهم، والمحافظة على السلطة الشرعية وتأمينها وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة مهامها، والتي أنتجت مؤخراً عودة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وباقي أعضاء الحكومة اليمنية لأداء مهامها من الأراضي اليمنية، مؤكداً أن المملكة ليس لها أي أطماع في مستقبل اليمن.

وأشار معالي مساعد رئيس مجلس الشورى إلى أنّ ثمة أطراف تحاول تصعيد الأزمة في اليمن عبر التحريض ومحاولة تهريب السلاح للمتمردين، فعلى سبيل المثال في يوم السبت ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥م تم إيقاف قارب إيراني بموجب آلية التفتيش المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن (٢٢١٦) محمل بالسلاح للمتمردين الحوثيين، وهذه ليست الحالة الوحيدة لتهريب السلاح للمتمردين من قبل إيران.»

وفي شأن الأزمة في سوريا أشار معاليه إلى ما عبرت عنه المملكة العربية السعودية من قلق بالغ جراء العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الروسية في المدينتين السوريتين «حماة» و«حمص» والتي خلفت العديد من الضحايا الأبرياء، مؤكداً موقف المملكة بضرورة العمل المشترك لإنهاء الأزمة السورية، وإيجاد حل سياسي يقوم على مبادئ جنيف (١)، وعلى استبعاد كل من تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري، وحولت سوريا إلى موطن للجماعات الإرهابية المختلفة.

وبيّن معاليه أن المملكة تعاملت مع أبناء الشعب السوري منذ بداية الأزمة من منطلقات إنسانية بحتة، وفتحت أبوابها للأشقاء السوريين، حيث استقبلت المملكة منذ اندلاع الأزمة في سوريا، ما يقارب المليونين ونصف المليون مواطن سوري، ومنحت لمن أراد البقاء منهم في المملكة الذين يبلغون مئات الألوف، الإقامة النظامية أسوة ببقية المقيمين، وامتدت جهودها لتشمل دعم ورعاية الملايين من السوريين اللاجئين إلى الدول المجاورة لوطنهم في كل من الأردن ولبنان وغيرها من الدول. واشتملت الجهود على تقديم المساعدات الإنسانية بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم، وكذلك مع منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية، سواء من خلال الدعم المادي أو العيني، حيث بلغت قيمة المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة للأشقاء السوريين نحو ٧٠٠ مليون دولار.

وفيما يخص القضية الفلسطينية استنكر معالي الدكتور يحيى الصمعان ما وقع مؤخراً من اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك داعياً المجتمع الدولي للوقوف بصرامة أمام الممارسات الإسرائيلية المشينة التي تُقوِّضُ أي أمل تجاه الوصول للسلام المنشود، وتتعارض مع جميع الاتفاقيات الدولية .

ورأى معاليه أن لا أحد سلم من الإرهاب بما يؤكد ضرورة التكاتف من أجل التصدي لمظاهر العنف والإجرام والتطرف الذي يتنامى ويمتد بشكل سريع ومريع.

وأضاف وبما أن المملكة العربية السعودية تعي خطورة هذه الظاهرة الدموية بل هي من الدول التي تضررت من الإرهاب، فإنها لم تألُ جهداً في سبيل التصدي لكافة أشكال الإرهاب، والمشاركة في أي جهد دولي يسعى إلى محاربته، وترجمت المملكة هذه السياسة بإجراءات مشددة من خلال سن التشريعات المجرِّمة له، وتجفيف مصادره المالية، ووضع القوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية، وتشكيل «لجنة عليا لمكافحة الإرهاب».

وأوضح أن المملكة هي أول دولة دعت إلى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥م، وطالبت وعملت على إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCTC) ودعمته بمبلغ ١١٠ ملايين دولار، كما أنها رئيس المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وعضو فاعل في مجموعة الدول ضد التنظيم الإرهابي داعش (CIG)، كما حذرت المملكة المجتمع الدولي من التساهل أو التخاذل عن مسؤوليته التاريخية ضد الإرهاب.

وشدد الدكتور يحيى الصمعان في ختام كلمته على أن تلك الجهود تأتي انطلاقاً من المبادئ الأساسية للمملكة التي قامت على الشريعة الإسلامية، تلك الرسالة التي تحمل السلام للعالم كله، وهي تؤكد أن أعمال العنف والتطرف التي تقع من بعض الفئات التي تدّعي انتماءها للإسلام لا تمثل الدين الإسلامي الصحيح، بل إن الإسلام منها براء، وليس لها مرجعية دينية ولطالما أكدت المملكة أن الإرهاب ليس له دين، أو عرق، أو طائفة.

مجلس الشورى يستضيف الاجتماع الدوري التاسع لرؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي

يستضيف مجلس الشورى يوم الأربعاء الرابع عشر من شهر صفر ١٤٣٧هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م، بمدينة الرياض الاجتماع التاسع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجلس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويناقش رؤساء المجالس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، منها مقترح آليات التعامل مع التقارير الصادرة عن الجهات البرلمانية الدولية بشأن دول المجلس، وموضوع اللجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي، ومقترح اللجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي، ومقترح تشكيل لجنة خبراء في العمل البرلماني لدراسة سبل تطوير وتفعيل العمل المشترك للمجالس التشريعية.

كما يطلع رؤساء المجالس خلال الاجتماع على التقرير السنوي لرئيس الاجتماع الدوري الثامن، واللجان التابعة له للعام ٢٠١٥م. وتقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مسيرة العمل الخليجي المشترك للعام ٢٠١٥م.

بحث تفعيل العمل المشترك.. وتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي .. وتفعيل اللجنة البرلمانية الخليجية

وتعد الاجتماعات الدورية لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوة مهمة في مسيرة التكامل الخليجي وتعزيز آفاق العمل المشترك.

وتكمن أهمية هذه الاجتماعات في الدور الذي تؤديه مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول المجلس في تعزيز وحدة الصف الخليجي ولمّ الشمل بين شعوب دول مجلس التعاون، ومواكبة طموحات قادة وشعوب دول مجلس التعاون، ودعم كل ما من شأنه تقوية أواصر التعاون والتضامن الخليجي، وتوثيق عرى الأخوة والانتماء وتعميق الروابط والصلات بين أبناء هذه المنطقة المهمة من العالم. وترسيخ مسيرة العمل الخليجي المشترك المبني على أسس من الإخاء والاتفاق والتناغم الذي يسهم في دوامه ورسوخه..

وبالرغم من أن الاجتماعات الدورية لرؤساء المجالس لم تبدأ سوى في العام ٢٠٠٧م، بعد أن قرر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في قمتهم التي عقدت في مدينة الرياض في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ م تلك الاجتماعات، إلا أن درجة التنسيق بين المجالس الخليجية حققت مستوى متقدماً بفضل من الله ثم بحرص أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول المجلس على الوصول إلى درجة عالية من التنسيق والتعاون في مختلف المجالات البرلمانية،

وتحقيق تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في مزيد من التنسيق والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي وصولاً إلى الهدف الأسمى من المجلس المتمثل في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها .

ويسر مجلة « الشورى» بهذه المناسبة أن ترصد في التقرير التالي القرارات الصادرة عن اجتماعات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الأول - عقد في مدينة الدوحة بدولة قطر في المدة من ١١-١٢ ذو القعدة ١٤٢٨هـ الموافق ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧م

القرارات:

١- وضع آلية لتنظيم اجتماعات رؤساء المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون.

٢- إيجاد آلية لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين المجالس التشريعية، الشورى والنواب والوطني والأمة.

٣- دراسة إمكانية وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.

٤- اقتراح آلية لتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

٥- إيجاد الوسائل الفاعلة لتحقيق التواصل بين أجهزة مجلس التعاون والهيئات البرلمانية في دول مجلس التعاون.

الاجتماع الثاني - عقد في مدينة مسقط بسلطنة عمان في المدة من ٢٥ - ٢٦ ذو الحجة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٣ - ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م

القرارت:

١- الموافقة على القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية الشورى، والنواب، والوطني، والأمة، في دول مجلس التعاون.

٢- الموافقة على تشكيل لجنة تنسيقية من مجالس الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون، بواقع عضوين من كل دولة للنظر في المواضيع المدرجة على جدول أعمال المنتديات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، لاتخاذ مواقف خليجية موحدة على أن تجتمع اللجنة قبل موعد عقد هذه المناسبات بوقت كاف.

٣- تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعمل دراسة حول إنشاء البرلمان الخليجي المشترك ورفعه إلى اجتماع رؤساء المجالس التشريعية في الوقت المناسب.

٤- اعتبار مقترح التنسيق بين مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة لدول مجلس التعاون بالمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية والتخصصية، مضمناً ضمن أهداف لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية المعتمد إنشاؤها في هذا الاجتماع.

٥- تأجيل البت في مقترح وضع خطة عمل لتنسيق وتوحيد التشريعات الخليجية إلى وقت آخر مناسب.

٦- الموافقة على إدراج بند دائم على جدول أعمال الاجتماعات القادمة لرؤساء المجالس التشريعية، بشأن مسيرة العمل الخليجي المشترك.

٧- إلقاء كلمة باسم اجتماع رؤساء المجالس التشريعية في الدول الأعضاء أمام اجتماع القمة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يلقيها رئيس الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية التي تستضيف دولته اجتماع القمة على أن يبدأ في هذا من الاجتماع القادم.

الاجتماع الثالث - عقد في مدينة الكويت بدولة الكويت في المدة من ١٩ - ٢٠ ذو الحجه ١٤٣٠هـ الموافق ٦ - ٧ ديسمبر ٢٠٠٩م

القرارات:

اعتماد القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

الاجتماع الرابع - عقد في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ١٦ ذو الحجه ١٤٣١هـ الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠م

القرارات:

١- الموافقة على المقترح المقدم من الأمانة العامة لمجلس التعاون، بشأن إدراج بند دائم على جدول أعمال الاجتماعات الدورية حول ما تم تنفيذه من قرارات اجتماعات المجلس الأعلى في كافة مسيرة العمل الخليجي المشترك، على أن يحال هذا المقترح إلى لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية لدراسته، مع التأكيد على عدم التدخل في عمل الأجهزة التنفيذية، وأن يشمل الجوانب ذات الصلة بالجانب التشريعي.

٢- اعتماد الخطة التنسيقية السنوية ونظام عمل الاجتماعات التنسيقية للمجالس التشريعية.

٣- الموافقة على توصية لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية بشأن تنظيم زيارة لوفد مشترك من المجالس التشريعية والشورى والنواب والوطني والأمة إلى البرلمان الأوروبي كمرحلة أولى، على أن تنفذ هذه الزيارة على مستوى رئاسي لإعطاء الدعم والقوة لها بحيث تقيم نتائج هذه الزيارة ليتم لاحقاً القيام بزيارات مماثلة لتشمل العديد من البرلمانات الأخرى.

٤- عدم الموافقة في الوقت الحالي على مقترح تنظيم مؤتمر برلماني خليجي سنوي، على أن يكون المقترح مفتوحاً لكل دولة على حدة في حالة الرغبة في تنفيذه.

٥- الموافقة على أن يكون التمثيل في الاجتماعات الدورية لرؤساء المجالس التشريعية واجتماعات الأمناء العامين بوفد واحد لكل دولة، على أن يترك لكل مجلس تشكيله حسب ما يراه مناسباً.

الاجتماع الخامس - عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في ١٥ محرم ١٤٣٣هـ الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠١١م.

القرارات:

١- الموافقة على قيام مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وبالتنسيق مع المجالس التشريعية في الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون على وضع آليات تنفيذية واضحة ومحددة لتفعيل الاختصاصات غير المفعلة المنصوص عليها في المادة الثالثة (٣) من القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري.

٢- الموافقة على تعديل الفقرة (٣) من المادة السادسة (٦) من القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية لتصبح الفقرة (٣) تنص على ما يلي: (إرسال جدول أعمال الاجتماع الدوري المعد من قبل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية إلى رؤساء المجالس التشريعية في الدول الأعضاء قبل موعد انعقاد الاجتماع بوقت كاف).

٣- الموافقة على تعديل المادة الخامسة (٥) من القواعد التنظيمية للاجتماع الدوري بإضافة فقرة جديدة تكون بالنص التالي: (يتولى رئيس المجلس في الدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى رئاسة الاجتماع الدوري في حالة انتهاء ولاية المجلس التشريعي الذي يتولى الرئاسة حتى يتم تشكيل مجلس جديد قبل انتهاء فترة الرئاسة).

٤- الموافقة على تكليف المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، إعداد دراسة بشأن تقويم مسيرة الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية ولجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

٥- الموافقة على تكليف مجلسي الشورى والنواب في مملكة البحرين بشأن تقديم تصور محدد بشأن السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية.

٦- الموافقة على زيارة وفد من أعضاء المجالس التشريعية إلى البرلمان الأوروبي برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، وعضوين من أعضاء المجالس التشريعية، على أن تتم زيارة الكونغرس الأمريكي بعد تقييم زيارة البرلمان الأوروبي.

٧- الموافقة على مقترح مجلس الشورى في سلطنة عمان والمجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة بشأن تنظيم مؤتمر خليجي مشترك، على أن يكون اختيارياً لكل دولة في حالة الرغبة في تنفيذ المقترح.

٨- الموافقة على مقترح إنشاء شبكة معلوماتية برلمانية خليجية من حيث المبدأ بعد الاطلاع على الدراسة المعدة من قبل المجلس الوطني الاتحادي، على أن تعرض على الاجتماع القادم للجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

٩- إعادة التوصية بشأن مشاركة الأمانة العامة لمجلس التعاون في اجتماعات لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية إلى لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للنظر فيها في الاجتماع القادم للجنة.

١٠- الموافقة على محضر الاجتماع الرابع للجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

وتجدر الاشارة إلى أن المجتمعين استذكروا ما ورد في المادة الرابعة (٤) الفقرة (أ-٢) من القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية بشأن التقرير السنوي للاجتماع الدوري واللجان التابعة له.

واستعرض أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية تقرير رئيس الاجتماع الدوري عن مسيرة العمل خلال فترة معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة.

وقرر أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية الموافقة على التقرير. وعبر أصحاب المعالي والسعادة عن شكرهم وتقديرهم لمعالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة على ما بذله من جهود وإسهامات قيِّمة خلال ترؤسه للدورة السابقة.

كما استذكر المجتمعون قرار اجتماعهم الثاني المنعقد في مسقط يومي ٢٤ - ٢٥ ذي الحجة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٣ - ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م بإدراج بند دائم على جدول أعمال الاجتماعات القادمة لرؤساء المجالس التشريعية بشأن مسيرة العمل الخليجي المشترك، واطلعوا على تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون حول مسيرة العمل المشترك لهذا العام (٢٠١١) وقرروا تأكيد حرصهم على دعم مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء خلال المرحلة المقبلة لكي تتحقق الأهداف والغايات المنشودة.

وفي الختام أكد رؤساء المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة على دعمهم للإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين في سبيل حماية أمنها الداخلي ورصد كل من يحاول النيل منها، وجدد الاجتماع الدوري الخامس تأكيده على أن أمن مملكة البحرين واستقرارها جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار دول المجلس.

الاجتماع السادس - عقد في مدينة المنامة بمملكة البحرين في المدة من ٢٤ - ٢٥ محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٨ - ٩ ديسمبر ٢٠١٢م.

القرارات:

١- الموافقة على تكليف مجلس النواب في مملكة البحرين بإعداد دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني.

٢- تكليف معالي أمين عام مجلس التعاون بمخاطبة دولة الرئاسة لتمكين رئيس الاجتماع الدوري من إلقاء بيانه أمام المجلس الأعلى.

٣- تشكيل لجنة لمراجعة اختصاصات كل من الاجتماع الدوري ولجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية المنصوص عليها في قواعد عملهما، ووضع تصور للآليات المناسبة لتنفيذ هذه الاختصاصات.

٤- تكثيف الزيارات بين أعضاء المجالس للاطلاع على سير العمل وحضور الجلسات العامة التي تعقدها المجالس، والاطلاع على جداول أعمال وسير العمل في هذه المجالس.

٥- تخصيص موضوع محدد في كل اجتماع دوري لرؤساء المجالس التشريعية يناقش فيه شأن خليجي مشترك يلامس هموم المواطن الخليجي.

٦- تشجيع ودعم إقامة المهرجانات الثقافية والملتقيات الشبابية الجامعة لأبناء دول مجلس التعاون.

٧- رفع توصية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون للموافقة على عقد لقاءات واجتماعات مع اللجان الوزارية لمجلس التعاون لطرح رؤية الاجتماع الدوري والتعرف على الخطط الحاضرة والمستقبلية لهذه اللجان لترسيخ العمل الخليجي المشترك، وذلك فيما يخص الموضوعات ذات العلاقة بعمل المجالس التشريعية.

٨- الموافقة على قيام الاجتماع الدوري في التنسيق بين التشريعات الخليجية المشتركة، بحيث يوضع على جدول أعمال الاجتماع مشروع أو موضوع للتنسيق التشريعي، ثم ينسق الاجتماع مع اللجنة الوزارية المعنية بهذا الموضوع ليضع الاجتماع في النهاية مشروعاً استرشادياً نموذجياً لهذا التنسيق التشريعي.

٩- تكليف لجنة فنية مشتركة لدراسة الجوانب التنفيذية والفنية والمالية لمشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة وتقديم التصور النهائي إلى الاجتماع القادم للجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

١٠- الموافقة على إنشاء مجموعات خليجية تخصصية في المجالين التشريعي والاقتصادي.

١١- الموافقة على أن تقوم دولة الرئاسة بدعوة رئيس البرلماني الأوروبي أو أعضاء من لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي لزيارة دولة الرئاسة خلال فترة رئاستها.

الاجتماع السابع - عقد في مدينة الكويت بدولة الكويت في المدة من ٢٠ - ٢١ محرم ١٤٣٥هـ - الموافق ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣م.

القرارات:

٢- الموافقة على قيام مجلس الأمة بدولة الكويت باستكمال الاتصالات لزيارة وفد المجالس التشريعية إلى الكونجرس الأمريكي خلال ٢٠١٤م.

٣- تعديل المادة الرابعة من القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

٤- تنفيذاً لما تم إقراره سابقاً بشأن تخصيص موضوع محدد في كل اجتماع دوري لرؤساء المجالس التشريعية يناقش فيه شأن خليجي مشترك يلامس هموم المواطن الخليجي، فقد بحث أصحاب المعالي والسعادة موضوع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقرروا عقد مؤتمر / ندوة حول الموضوع خلال عام ٢٠١٤م في دولة الرئاسة (الكويت)، ويتم رفع ما يتم التوصل إليه من توصيات إلى الاجتماع الدوري القادم.

٥- تكليف لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية باستكمال الدراسة المتعلقة بتنسيق السياسة الاعلامية والخارجية للمجالس التشريعية، وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية وفقاً للمشروع المقدم من مجلس النواب بمملكة البحرين، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى الاجتماع الدوري القادم لرؤساء المجالس التشريعية.

٦- اعتماد مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة وفقاً للدراسة المقدمة من المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة، أخذاً في الاعتبار الأنظمة المعمول بها في المجالس التشريعية في الدول ولأعضاء.

٧- الموافقة على إنشاء لجنة برلمانية تخصصية في المجال التشريعي وتعديل مشروع اللائحة التنظيمية المقدمة من مجلس الشورى في سلطنة عمان بما يتوافق مع ذلك.

الاجتماع الثامن - عقد في مدينة الدوحة بدولة قطر في المدة من ٨ - ٩ صفر ١٤٣٦هـ الموافق ٣٠ نوفمبر - ١ ديسمبر ٢٠١٤م.

القرارات:

١- اعتماد التوصيات الواردة في التصور المقدم من الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين حول تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية.

٢- اعتماد اللائحة التنظيمية للجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي، وتكليف اللجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي بالتنسيق مع الأمانة العامة لإعداد آلية تمكن اللجنة من ممارسة اختصاصاتها بشكل واضح ومحدد.

٣- الموافقة على تشكيل لجنة برلمانية خليجية مشتركة من المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون تعنى بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي.

٤- تنفيذاً لما تم إقراره سابقاً بشأن تخصيص موضوع محدد في كل اجتماع دوري لرؤساء المجالس التشريعية يناقش فيه شأن خليجي مشترك يلامس هموم المواطن الخليجي، فقد اختار أصحاب المعالي والسعادة موضوع تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتم اعتماد آلية العمل المشترك المناسبة لتحقيق الغاية المنشودة.

٥- مباركة وتدشين انطلاق الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية، معبرين عن بالغ الشكر والتقدير للمجلس الوطني الاتحادي بالإمارات العربية المتحدة على جهوده لاستكمال مشروع الشبكة.

رأي في الأنظمة .. العقوبات التأديبية

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص في الأنظمة

لا شك أن الأنظمة العمالية تحرص عادة على حماية العامل باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية من تعسف صاحب العمل بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بإيقاع العقوبات التأديبية على العامل نتيجة بعض الأخطاء التي قد تحدث أثناء آداء مهام عمله، بحيث اشترطت الأنظمة العدلية وجود قصد تعمد الإضرار من العامل.

ومن جهة أخرى يتمسك أصحاب العمل بحقوقهم في حماية استثماراتهم ومصالحهم من الضياع بسبب عدم اهتمام الموظف أثناء آداء عمله تمسكا بمبدأ من أمن العقوبة أساء الأدب، والعقوبات التأديبية نظاماً تبدأ بالإنذار والغرامة والحرمان من العلاوة وتأجيل الترقية لمدة لا تزيد عن سنة متى كانت مقررة من صاحب العمل، والإيقاف عن العمل، وأخيراً الفصل في الحالات المحددة في نظام العمل.

وكما أسلفنا فإن نظام العمل ضمن عدم تعسف صاحب العمل في مادته (٦٧) التي تنص على أنه: لا يجوز لصاحب العمل أن يوقع على العامل جزاءً غير وارد في النظام، وأكد النظام على عدم تشديد الغرامة في حالة تكرار المخالفة إذا انقضى على المخالفة السابقة (١٨٠) يوماً من تاريخ تبليغ العامل بتوقيع الجزاء عليه عن تلك المخالفة، وكذلك يمنع النظام من اتهام العامل بمخالفة مضى على اكتشافها أكثر من (٣٠) يوماً أو توقيع جزاء تأديبي بعد تاريخ انتهاء التحقيق في المخالفة وثبوتها في حق العامل بأكثر من (٣٠) يوماً، ولا يجيز النظام توقيع جزاء تأديبي على العامل لأمر ارتكبه خارج مكان العمل ما لم يكن متصلاً بالعمل أو بصاحبه أو مديره المسؤول، كما لا يجوز أن يوقع على العامل أكثر من جزاء على المخالفة الواحدة، ولا أن يقتطع من أجره وفاءً للغرامات التي توقع عليه أكثر من (٥) أيام في الشهر الواحد، ولا أن تزيد مدة إيقافه عن العمل دون أجر على (٥) أيام في الشهر، ولا يجوز توقيع جزاء تأديبي على العامل إلا بعد إبلاغه كتابياً بما نسب إليه واستجوابه وتحقيق دفاعه وإثبات ذلك في محضر يودع في ملفه الخاص، ويجيز النظام أن يكون الاستجواب شفاهة في المخالفات البسيطة التي لا يتعدى الجزاء المفروض على مرتكبها الإنذار أو الغرامة باقتطاع ما يزيد على أجر (١) يوم واحد على أن يثبت ذلك في المحضر.

ونظام العمل ضمن حق العامل في التبليغ بقرار توقيع الجزاء عليه كتابة وإذا امتنع؛ أو كان غائباً فيرسل البلاغ مسجلاً على عنوانه المبين في ملفه؛ وللعامل حق الاعتراض على قرار الجزاء خلال (١٥) يوماً أمام الجهة المختصة، كما نص نظام العمل في المادة (٩٢) على أنه: لا يجوز حسم أي مبلغ من أجور العامل لقاء حقوق خاصة دون موافقة خطية منه إلا في الحالات الآتية:- استرداد قروض صاحب العمل بما لا يزيد عن (١٠٪) من أجر العامل، اشتراكات التأمينات أو أي اشتراكات نظامية مستحقة على العامل، اشتراكات العامل في صندوق الادخار والقروض المستحقة لذلك، أقساط أي مشروع يقوم به صاحب العمل لبناء المساكن بقصد تمليكها للعمال، الغرامات التي توقع على العامل بسبب مخالفات ارتكبها، والمبالغ التي تستقطع مقابل ما أتلفه العامل، استيفاء دين إنفاذاً لأي حكم قضائي على ألا يزيد ما يحسم شهرياً لقاء ذلك ربع الأجر ما لم يتضمن الحكم خلاف ذلك.

ونخلص إلى أن اشتراط موافقة العامل الخطية المسبقة على حسم أي مبالغ في ذمته نتيجة ارتكابه بعض الأخطاء التي قد تلحق الضرر بصاحب العمل، مقروءة مع المادة (٨) من نظام العمل التي تنص على أنه: (يبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام، ويبطل كل إبراء أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام أثناء سريان عقد العمل ما لم يكن أكثر فائدة للعامل)، لا تتعارض مطلقاً مع حق صاحب العمل في معاقبة العامل في حالة ثبوت المخالفة أو الاختلاس والعجز المالي الموثق بالمستندات والتقارير المحاسبية القانونية المعتمدة، بعقوبة قد تصل للفصل نظاماً واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقه، وقد يكون الاتفاق صلحاً بين العامل وصاحب العمل على تسديد هذه المستحقات بدلاً من إيقاع عقوبة الفصل أكثر فائدة للعامل ويضمن حقوق صاحب العمل في الوقت نفسه ولا يخالف النظام.

الأنظمة الإدارية في المملكة العربية السعودية.. الواقع والمأمول

د. خالد بن حمد العنقري

مقدمة:

من طبيعة الإنسان أنه يسعى إلى حياة أفضل بشتى الوسائل المتاحة له، ومن تلك الوسائل وضع الأنظمة لتيسير وتسيير حياته، وتتطور هذه الأنظمة حسب الحاجة وتطور الحياة وسرعة استجابة المسؤولين عن هذه الأنظمة في تطويرها، وموضوع دراستنا هذه هو الأنظمة الإدارية في المملكة العربية السعودية، حيث سنقوم بدراسة واقعها واستشراف التطوير المأمول لها.

حيث أن نطاق البحث يضيق عن استيعاب جميع الأنظمة فسيتم إيصال الفكرة الأساس للتطوير المأمول من خلال أمثلة ونماذج لهذه الأنظمة، والتي هي ذات علاقة لصيقة بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم بالمملكة العربية السعودية.

من المعلوم أن أداء الأجهزة الخدمية والمساندة وتميزها في توفير الخدمات للمستفيدين يعتمد على عدة عناصر ومن أهمها في نظر الباحث العناصر الآتية:

١- الموظف مقدم الخدمة: علمه ومعرفته، مستوى أخلاقيات المهنة لديه، وجود الحوافز الخارجية والداخلية للتميز، وكذلك العقوبات للتقصير والرقابة الدقيقة والمستمرة مع المعايير العادلة لتطبيق الحوافز، أوالعقوبات.

٢- الأنظمة و اللوائح و التعليمات التي تحكم تقديم هذه الخدمة للمستفيد ومراجعتها الدورية للتأكد من تحقيقها للغرض «خدمة المستفيد».

٣- التقنيات المساندة لتقديم الخدمات لتسريع الخدمة وتقليل التكلفة.

٤- بيئة العمل.

وحيث أن فعالية العناصر الأربعة مترابطة بحيث يؤثر كل منها على الآخر، وسبق لي كتابة بحث مجمل عن العناصر الثلاثة الأولى مع التركيز على أخلاقيات المهنة لدى العنصر الأول وأثر العنصر الثاني على رفع مستوى الأداء للعنصر الأول، فإننا في هذه الدراسة سنقوم باستعراض نماذج من العنصر الثاني وهي الأنظمة والتعليمات التي لم تسن –افتراضاً- إلا لتقديم أفضل خدمة للمستفيد مع الحفاظ على مصلحته الفردية ومصلحته ضمن مصلحة المجتمع والوطن ككل، وسيتم التعرض لأمثلة من أنظمة قائمة وقديمة، وأنظمة أو لوائح حصلت على بعض عمليات التجميل والترقيع على أمل أن تصلح ما أفسده الدهر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من تراكم الشكوى ومن كل المستويات من ترهل الأداء الحكومي وخاصة عبر السنوات الثلاثين الأخيرة تقريباً، ويلاحظ الباحث الفارق بين إنتاجية الدولة وموظفيها منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وحتى الطفرة الاقتصادية الأولى وما بعد ذلك. فقد كانت الإنتاجية عموماً أفضل وسرعة الإنجاز أكثر، وأهمية المشروعات المنجزة أعلى مقارنة بالميزانيات المخصصة لها، وقد لاحظ الباحث عدة أمثلة واضحة لهذا الاستنتاج عبر حياته العملية، وعلى سبيل المثال فهنالك مشاريع إيصال الكهرباء والمياه في مختلف مدن المملكة، وبناء أحياء ومدن جديدة بوتيرة أسرع وتكلفة أقل (مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر التضخم الاقتصادي) مثل حي الملز والضباط ومباني الوزارات في مدينة الرياض في السبعينات الهجرية وتطوير التعليم عموماً وانتشاره في تلك الفترة وما قبلها وما بعدها، وسرعة تطوير الأنظمة واللوائح، وكمثال على ذلك يأتي دليل المدرسة بوزارة المعارف آنذاك والذي تم تطويره خلال ستة أشهر في الثمانينات واحتاج لأكثر من ست عشرة سنة وعدة لجان متتابعة لإتمام

مراجعته في العقدين الماضيين ثم (١) وبعد الطفرة الاقتصادية الأولى حصل خلل كبير لأسباب اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ومجال بحثها خارج نطاق هذه الدراسة ولكن أثرها السلبي واضح للجميع.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذه الدراسة في التالي:

١- تحديد أبرز الأنظمة الإدارية بالمملكة واختيار نماذج من محتويات هذه ا لأنظمة مما له علاقة بترهل الأداء الحكومي واقتراح نماذج من التعديلات التي قد تعالج مكامن الخلل في هذه الأنظمة من وجهة نظر الباحث.

٢- تحديد بعض معوقات التطوير لهذه الأنظمة واقتراح العلاج لها.

٣- اقتراح بعض الوسائل لتطوير هذه الأنظمة.

واقع الأنظمة الإدارية في المملكة:

هنالك عدد كبير من الأنظمة واللوائح الإدارية بالمملكة ولكن يضيق المجال في دراستنا هذا عن استعراضها جميعها ومن أبرز هذه الأنظمة يأتي التالي:

- أنظمة التعليم العام والجامعي وأنظمة التدريب التقني والمهني، وأنظمة الخدمة (مدنية – عسكرية).

- الأنظمة الاستثنائية للهيئات المستقلة والتي تحاول وزارة الخدمة المدنية منذ سنوات – تجاوزت الوقت المحدد من المقام السامي – دمجها في نظام واحد مثل نظام المستشفى التخصصي ونظام الهيئة العامة للسياحة والآثار، ونظام الهيئة العليا ل تطوير مدينة الرياض، ونظام الهيئة الملكية للجبيل وينبع وغيرها، وهنالك هيئات ومؤسسات تم استثناؤها من قبل مثل هيئة سوق المال ومؤسسة النقد العربي السعودي.

- أنظمة خاصة بتنظيم تصرفات الجهات الحكومية مثل نظام المشتريات، وأخرى خاصة بتصرفات القطاع الخاص و استثماراتهم وأعمال المواطنين وغيرهم في قطاعات الصناعة والتجارة والتعليم والتدريب والبناء وغيرها.

ومن أهم هذه الأنظمة يأتي نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية وما تمخض عنه من أنظمة خاصة بالمعلمين، وأخرى خاصة بالعسكريين، وقد مرت الأنظمة الإدارية بالمملكة بمراحل متعددة من التطور وقد يكون «نظام المأمورين" الذي نشر في جريدة أم القرى في ٢٢ / ٠٣ / ١٣٥٠هـ في عدديها

(٢٤٧ و ٢٥٢) هو البداية الفعلية لنظام الخدمة المدنية بالمملكة، وذلك لما تضمنه من مبادئ وأحكام لم ترد فيما سبق، كما أنه يعتبر أساساً وبداية للقواعد والمبادئ التي وردت في الأنظمة اللاحقة مثل نظام الموظفين الذي صدر في عام ١٣٦٤ هـ ، يليه نظام الموظفين العام الذي صدر في ١٣٧٧ هـ، ثم نظام الموظفين العام لسنة ١٣٩١ هـ وأخيراً صدر نظام الخدمة المدنية في سنة ١٣٩٧ هـ حيث تزامن صدور النظام مع إنشاء مجلس الخدمة المدنية الذي أوكل إليه تشريع أنظمة . الخدمة المدنية ورسم السياسات المتعددة لتطويرها(٣).

والخلاصة أن هنالك كثير من الأنظمة للأجهزة الحكومية متباينة في عدة أبعاد وخاصة في المخصصات المالية لموظفيها ومتناقضة في تطبيقاتها.

كما أننا نجد أن هنالك ترابط بين أثر هذه الأنظمة على مشاكلنا بالمملكة العربية السعودية مثل ارتباط تعطل المشروعات ال حكومية والتي تتجاوز ٢٠٠٠ مشروع متعثر بعقود مالية تتجاوز ١٧ مليار ريال بنظامين: المشتريات، والخدمة المدنية وما يتعلق بكادر المهندسين السعوديين (٥).

وبالنظر لهذه الأنظمة الحكومية المختلفة نجد أن تطوير هذه الأنظمة قد تم تدريجياً منذ تأسيس هذه المملكة المباركة. وكما هو معلوم فقد استعانت المملكة بخبرات عربية وأجنبية مختلفة عبر السنوات الماضية، وقد أسهم بعض تلك الخبرات في تطوير الأنظمة ويرى الباحث (٦) أن عدد اً من الأنظمة القديمة التي تم تطويرها بالخبرات العربية قد تأثرت بالقانون الفرنسي والبريطاني والبيئة الأوروبية التي كانت مستعمرة لهذه الدول العربية، وكما هو معلوم فإن العصر الذي تم فيه تطوير القوانين الأوروبية كان القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين، وفي هذه الفترة كان الفكر المسيطر هو الفكر الاشتراكي المضاد للفكر الرأسمالي البدائي والذي يقوم على استغلال الأفراد والعموم لصالح القلة من الأرستقراطيين من ملاك رؤوس المال فنتج عن ذلك أنظمة معقدة وغير مرنة ومنها أنظمة تبالغ في التعقيد بافتراض أن التهمة وسوء النية هي الأساس أو بالتركيز على حماية حقوق الفرد على حساب حق الشركة أو الدولة ومن ذلك تعقيد إجراءات فصل الموظف من عمله. ينما نجد الكثير من المرونة في الأنظمة الأمريكية مما يسهم في التطور الاقتصادي ولو على حساب زيادة نسبة البطالة.

ولكي نوضح المقصد مما ذكر أعلاه سوف نستعرض بعض من فقرات نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ وتاريخ ١٠/ ٠٧ / ١٣٩٧ هـ وهي (مع تعليق الباحث على كل منها بين قوسين):

مادة/ ١١ يجب على الموظف خاصة:

أ- أن يترفع عن كل ما يخل بشرف الوظيفة والكرامة سواء كان ذلك في محل العمل أو خارجه.

ب- أن يراعي آداب اللياقة في تصرفاته مع الجمهور ورؤسائه وزملائه ومرؤوسيه .

ج- أن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته وأن ينفذ الأوامر الصادرة إليه بدقة وأمانة في حدود النظم والتعليمات، (جميع هذه الواجبات مهمة وضرورية، ولكن في الواقع لا نجد وسائل

يسيرة وسريعة لمعاقبة من يخالف أي من فقرات هذه المادة ولا وسائل يسيرة وسريعة لمكافئة من يلتزم بهذه الواجبات بشكل مميز عن زملائه وذلك بافتراض سوء النية لدى المدير أو الإدارة وقد سمع الباحث

هذا الاستنتاج- الذي ينحو لحماية الموظف المتسيب- من وزير قديم متجدد).

٢- مادة/ ١٢ يحظر على الموظف خاصة:

إساءة استعمال السلطة الوظيفية.

استغلال النفوذ.

ج- قبول الرشوة أو طلبها بأي صورة من الصور المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة. (وهنا أيضا نرى أن جميع المحظورات خطيرة على سلامة الفرد في الدنيا والآخرة وعلى سلامة المجتمع ككل ..ولكن لم نرى عبر السنوات عقوبات رادعة لمن يخالف هذه المادة وما أكثرهم وما أكبر مصائبهم.. وما هيئة مكافحة الفساد إلا محاولة لتخفيف هذا الخطر الداهم على الوطن والمواطنين).

٣- مادة/ ١٣ يجب على الموظف أن يمتنع عن: الاشتغال بالتجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها أو في محل تجاري... (ونجد في

هذه المادة ظلماً واضحاً للموظفين المخلصين النزيهين الذين لا يرتكبون المحظورات المشار إليها في المادة ١٢ ويتفانون في القيام بما تنص عليه المادة ١١ لأنهم سوف يتقيدون بها بموجب تميزهم وأخلاقهم، بينما نجد في أرض الواقع أن الآخرين وهم في الغالب ممن يخالف المواد النظامية الأخرى لن يتورع عن مخالفة هذه المادة أيضا ، وأحسب أن من قام بتشريع هذه المادة كان يخشى من أن يتم ممارسة المخالفات المشار إليها في المادة ١٢ من خلال المؤسسة أو الشركة الخاصة بهذا الموظف.. وما هي النتيجة !!! قيام الكثيرين من المتسيبين بمخالفة هذا المادة بعدة طرق ملتوية إضافة لممارسة المخالفات المشار لها آنفا ودون عقوبات رادعة، وبالتالي لم تحقق هذه المادة الغرض منها لكبح الفساد، بينما حرمت المتميزين المخلصين من ممارسة حقهم الطبيعي في الكسب الإضافي المشروع- عوضاً عن الرشوة والمحرمات الأخرى- والموظف هو أجير لمدة ساعات العمل - ٣٥ ساعة أو أكثر أو أقل- وعليه أن يقوم بكامل

واجباته بكامل طاقاته في هذه الساعات، ولكنه أجير لوقت محدد وليس عبداً للجهة الحكومية التي يعمل بها لمدة ٢٤ ساعة، وبالتالي فمن حقه أن يعمل بعد نهاية الوقت الرسمي المخصص للعمل في حال قيامه بعمله

الأساس بجد وإخلاص، وذلك لزيادة دخله بالحلال وبأي صفة كانت، ولكن الموظفين النزيهين المخلصين لابد - وفقا للمقاييس الأخلاقية الصحيحة- أن يلتزموا بهذه المادة وإن كانت مخالفة للعقل، وقد تكون مخالفة

للشرع أيضا لأنه يفهم أن من واجباته أن يلتزم بجميع الأنظمة التي وافق على العمل بموجبها انطلاقا من قوله تعالى «أوفوا بالعقود".

وعندما نبحث عن جذور بعض هذه التنظيمات (مثل الترقية للموظف وربطها بمكان الوظيفة) نجد أنه لا يوجد سبب واضح لهذا التعقيد، وقد يكون المبرر-حينها- عجز التقنية والوسائل المتاحة عن توفير المرونة الكافية لنقل الوظائف آليا للجهة الحكومية الواحدة.

الموظف المتميز عملة نادرة في القطاعات الخدمية الحكومية

ومن المشاهدات الواقعية أن الموظف المتميز المتقيد بالأنظمة والتعليمات عملة نادرة في القطاعات الخدمية الحكومية، ويكون ضحية لغيره من عدة نواحي، منها أنه يقوم بإنجاز معظم العمل فتكون إنتاجيته مضاعفة، ويقوم

الأنظمة وضعت العلاوة ثابتة للموظفين دون مراعاة للتميز

رؤسائه بزيادة الأعباء عليه لعلمهم بأنه الوحيد الذي يشفي الغليل في عمله، بينما ينعم البقية بالراحة والراتب متساوي في آخر الشهر، لأن الأنظمة وضعت العلاوة ثابتة للجميع الممتاز والجيد، وفي غالب الأحيان نجد أن الموظف السيئ يحصل على تقدير جيد جداً اتقاءً لشره، ولأن الأنظمة الحالية عاجزة عن حماية المدير القوي الأمين لو حاول تقويم معلميه وموظفيه وتطبيق «الأنظمة» الهزيلة أصلاً في معاقبة المتسيبين.. ويمكن الذهاب لأية إدارة أو مدرسة حكومية وسؤال مديرها عن قصصه مع غياب وتأخر الموظفين أو المعلمين، وكما هو معلوم فلا يستطيع المدير أو الرئيس المباشر الاستغناء عن الموظفين أو المعلمين مهما كانوا سيئين والذين يقولون بلسان الحال أو المقال: «لا تشغلوني إني أربح من عملي الخارجي غير الرسمي، وبغيابي أضعاف ما تخصمون علي لو تم الخصم» وفي نفس الوقت لو تمكن المدير من نقل هذا الموظف المتسيب «نظاما» فقد لا يحصل على بديل أفضل، ولا يقوم بالسماح لهم بالانتقال إلا من بلغ منهم في السوء أقصاه، بينما قد لا يسمح للمتميز بالنقل بل حتى قد لا يسمح البعض للمتميزين بدورات داخلية، أو بعثات خارجية، أو حتى ترقيات، كي لا يفقدونهم ويخرجوا من إداراتهم، وبهذا أصبح تميُّز المتميزين عائقاً لهم عن الترقي والتطور بسبب الأنظمة العقيمة.

كما أننا نجد أن هنالك العديد من الأنظمة الحكومية الأخرى والتي ليس لها علاقة بالموظفين بالجهات الحكومية ذاتها، ولكنها مرتبطة بخدمة المواطنين وإصدار التراخيص والرخص للعمل أو المصانع أو البناء أو مراقبة أداء القطاع الخاص بحسب تخصص كل جهة ونوعية عمل القطاع الخاص.

ويرى المراقب والمتأثر أو المستفيد من هذه الخدمات بأن تعقيد الأنظمة ليس مؤشراً على الجودة، كما أن تيسيرها ليس مؤشراً على الترهل، وعلى الرغم من أن الأصل من وضع هذه الأنظمة هو خدمة المواطن والمستفيد، نجد في الواقع أن التطبيق لها وزيادة التعقيد فيها في ردود فعل قاصرة على حالات من المخالفات الفردية يؤدي إلى فقدان التركيز وضياع الهدف الأساس (مثل مراقبة الجودة وتأكيدها) في تفاصيل التطبيق الحرفي لهذه الأنظمة والتعليمات.

والأمثلة كثيرة في هذا الباب ونكتفي ببعضها مثل التقييد غير المبرر في حصر التأمين الطبي التعاوني على شركة تأمين واحدة لجميع موظفي الشركة أو المؤسسة الخاصة، ونماذج وإجراءات والرسوم المتكررة للتدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وإجراءات تسجيل الطلاب الأجانب أو السعوديين في المدارس العالمية، والقيود «النظامية» لمشرفات ومشرفي التعليم الأهلي والأجنبي بوزارة التربية والتعليم.

التوصيات:

من الفصول السابقة نستنتج أن التوصيات يجب أن تتجه لمعالجة أهم العوامل المشتركة لترهل هذه الأنظمة وتتلخص في التالي:

١- أن تتم مراجعة جميع الأنظمة المترابطة كحزمة واحدة من فرق متخصصة ومستوعبة لإمكانيات تقنية المعلومات والاتصالات مع استيعاب لطرق ومناهج إعادة هندسة الإجراءات PR Business Process Re-Engineering، بحيث يتم تحقيق الأهداف من وضع الأنظمة بأنظمة مبسطة ومختصرة ووسائل جديدة ومستوعبة لتقنية وروح العصر، وقابلة للتطور بسهولة مع المتغيرات، لأنه ثبت فشل محاولة المشرعين الجمع بين متناقضين: وضع نظام ثابت «لك وللزمن» وفي نفس الوقت وضع مقاس واحد للجميع (٧) ابتداءً، ثم تأتي ضغوط الواقع الفعلي التي لا يمكن «لمقاس» النظام أن يستوعبها فتأتي الاستثناءات تباعاً حتى يصبح النظام هو الاستثناء في الواقع.

ضعف أنظمة الموظفين القائمة لا تمكن من معاقبة المسيء ومكافأة المجد

٢- أن يتم -مع المراجعة المقترحة في النقطة السابقة - توحيد الأنظمة المتقاربة في نظام واحد مبسط ويسير بدلاً من الاستثناءات التي لا تنتهي وفي الحاشية (٨) نموذج من هذه الاستثناءات مع تضمين النظام الموحد الجديد المرونة الكافية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجل ها الأنظمة المختلفة، ومن ذلك المكافآت والحوافز للموظفين المتميزين أو الذين يعملون -فعلاً- خارج الدوام وسهولة التعيين لصاحب الجدارة وسهولة المعاقبة (إلى حد الفصل) لفاقد الجدارة ومن أهم الأمثلة على عناصر النظام المبسط الجديد هو رواتب الموظفين، فبدلاً من التباين والاختلاف القائم اليوم يمكن وضع راتب موحد أساس ويكون مقداره حسب المؤهل والخبرة لجميع الجهات والهيئات الحكومية العسكرية والمدنية، ثم توضع إمكانية بذل المكافآت المسببة لضعفي هذا الراتب أو أكثر مع تدقيقها من الجهات

دراسة تحديد مدة عقود العمل بالوظيفة الحكومية وتجديدها بموافقة الطرفين

الرقابية ونشرها بالاسم والمبلغ في مواقع تلك الجهات الالكترونية ليعرف الجميع من هو الذي نال مكافأة إضافية لراتبه ولماذا؟ (إلا لموانع أمنية مستثناة ويجب أن تكون نادرة جداً) وبهذه الشفافية سوف تضيق فرص المحاباة وسوء الاستغلال للمكافآت.

٣-أهم نقاط الضعف في أنظمة الموظفين القائمة (بشتى أنواعها العسكرية والمدنية) هي صعوبة معاقبة المسيء ومكافأة المجد وعلى الخصوص صعوبة فصل الموظف السيئ مما أدى إلى تضخم الجهاز الحكومي بأعداد كبيرة من الموظفين غير المنتجين والذي يشكلون عبئاً على ميزانية الدولة إضافة لتعطيلهم لمصالح الدولة والمجتمع، وهم في الواقع يعيشون تحت نظام ضمان اجتماعي غير رسمي .. فيجب تحويلهم للضمان الاجتماعي الرسمي أو ما يماثل المكافآت المؤقتة خلال فترة التعطل عن العمل مع دورات تدريبية ملزمة (لو أراد أن يستلم مكافأة انتظار الوظيفة) (٩) خلال فترة التعطل عن العمل، ويمكن تطوير نظام وزارة العمل لمعالجة البطالة ليشمل المفصولين من القطاع الحكومي. ولو تم تحويل ٢٥ ٪ من مرتبات هؤلاء الموظفين المفصولين ل صالح الضمان الاجتماعي أو الصندوق المخصص للعاطلين لفاق الحاجة في تغطية ضمانهم الفعلي.

٤- من المهم دراسة الأنظمة المماثلة في دول متقدمة وأخرى مقاربة لمستوانا، ومن أهم ما يمكن دراسته هو إمكانية أن تكون عقود العمل بالوظيفة الحكومية محددة المدة وقابلة للتجديد بموافقة الطرفين، وقريبة في الشروط والمزايا لما هو ممارس في القطاع الخاص، وبهذا يمكن معالجة كثرة الأنظمة المتشابهة ومعاملة المتشابهين بمقاييس مختلفة.

٥- معظم الموظفين المسؤولين عن تطبيق هذه الأنظمة يرون أن تطبيق الأنظمة هو الغاية ولا يستوعبون بأن الأنظمة ما هي إلا وسيلة لتحقيق غاية . بينما واقع العصر والحياة العملية يشير إلى أن النظام(أي نظام في الدنيا) وسيلة لتحقيق غاية ويجب التعامل معه على هذا الأساس لكي يحقق الهدف والغاية منه، ولهذا يجب إشراك الموظفين المسؤولين عن تطبيق الأنظمة في وضع الأنظمة ابتداءً لمعرفة مقاصدها ثم يلزم تكرار حضورهم (مرة كل سنة على الأقل) لدورات تدريبية في فهم الأنظمة ومقاصدها وطرق وأساليب التعامل مع الجمهور وزيادة القدرة لديهم لتحقيق أهداف الأنظمة وإمكانية التفريق بين المخالفات المقصودة بسوء نية والأخطاء الطفيفة التي لا تؤثر في جودة الخدمات أو المنتجات المقدمة للجمهور.

المراجع والحواشي

١ - وكما يحدث لكثير من المجتمعات عبر مراحل تطورها أو تخلفها ويمكن الرجوع لمقدمة بن خلون في هذا الصدد.

٢- http://www.alriyadh.com/2011/05/04/section.comic.html

http://www.tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Article.aspx?Id=

٣- مجلة التنمية الإدارية الصادرة عن معهد الإدارة العامة ١٢٠

٤- بموجب النظام الأساس للخدمة المدنية والذي كان سائداً لحوالي ثلاثين سنة وقد يكون هنالك استثناءات لم تعلن ولم تنشر أو تعديلات حصلت مؤخراً.

٥- المشاريع المتعثرة..... والكادر المتعثر –صحيفة الرياض http://www.alriyadh.com/2011/05/15/article632868.html

٦- قد تكون بعض هذه المرئيات متحيزة بسبب أن الباحث قد تعلم ودرس منذ نهاية المرحلة المتوسطة وحتى نهاية مرحلة الدكتوراه وما بعدها في مرحلة التدريس الجامعي وفق النظام الأمريكي. فالمرحلة الثانوية كانت في برنامج إعدادي تابع للخطوط السعودية عندما كانت والجامعية في البترول والمعادن وهي جامعة «أمريكية» في مناهج الدراسة وطريقتها وما بعد TWA بإشراف شركة الطيران الأمريكية الجامعية ولمدة عشر سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية.

مصطلح خاص بالملابس المحتوية على نسبة كبيرة من النايلون والتي مقاسها ثابت وتتمدد حسب مقاس واحد للجميع حجم الجسم وهذا المصطلح يستخدم كمثل لمن يحاول عمل ذلك في أمور أخرى غير الملابس.

٧- one size fits all

٨- فقرات من المادة ٣٧ من نظام الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية والتعديلات المتوالية عليها:

تستثنى الوظائف التالية من المسابقة :

أ - رؤساء ومساعدو رؤساء وأعضاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ب- وظائف مراقبي المدرسين في المسجد الحرام والمسجد النبوي.

ج- مدرسو العلوم الدينية.

د- رؤساء ومأمورو الشفرة والأرشيف السري وذلك بالنسبة للأمارات والمراكز المرتبطة بها.

هـ - رؤساء مكاتب الأمارات.

و - وظائف مجلس الوزراء التي يتم الاتفاق عليها مع وزير الخدمة المدنية.

ز- وظائف المباحث العامة والاستخبارات التي يتم الاتفاق عليها مع وزير الخدمة المدنية.

ح- مأذونوا عقود الأنكحة.

ط- مقدرو الشجاج.

ي- رؤساء البلديات

ك- أمناء وأعضاء مجالس المحاكمة.

ل – مراقبو ومحققوا هيئة الرقابة والتحقيق.

م- وظائف الإرشاد الديني وأئمة المساجد والمؤذنون والفراشون التابعون لخدمة الحرمين الشريفين وغاسلوا الموتى.

ن- وظائف مكافحة المخدرات والتزييف والتزوير والأسلحة والذخيرة – وظائف المكتب السري لسمو وزير الداخلية وسمو نائبه وظيفة سكرتير سري (ومهمته إدارة الملفات والأوراق السرية الواردة والصادرة) أمين سر (وذلك بالنسبة للإمارات الصغيرة والمراكز المرتبطة بها،- باحث قضايا سرية - كاتب شفرة - رئيس مجمع قروي - سكرتير لجنة قروية- وظائف مندوبي تعليم البنات في المناطق- وظائف مكتب سمو وزير الدفاع والطيران، كما يستثنى من المفاضلة في حالة الترقية ويتم التعيين أو الترقية بالاختيار ممن تتوفر فيهم الشروط بقرار من سمو الوزير.

- مدير مكتب الوزير – مدير مكتب رئيس الهيئة المستقلة (قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٥ وتاريخ ١/٣/ ١٣٩٨ هـ (الوظائف المدنية التابعة لقوة الأمن الخاصة (قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٧ وتاريخ ١٣٩٨/١٢/١٩ هـ.

- مدير مكتب الأمير ، مدير مكتب الوكيل، رئيس ديوان الأمارة) قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٣ وتاريخ ١٣٩٨/٠١/٢٥هـ.

- رئيس الغرفة السرية بتعليم البنات (قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٥٩ وتاريخ ١٣٩٨/٠٩/١٦هـ).. بعض وظائف إدارة البحوث والتطوير بوزارة الدفاع والطيران – بحيث تستثنى من المسابقة والمفاضلة لغرض التعيين والترقية والمفاضلة لغرض التعيين وهي مهندس مدني حاسب بالمرتبة الـ ٩ ، ومحلل مختبر بالمرتبة ٧ ومهندس ميكانيكي بالمرتبتين ٧-٨ ومهندس أنظمة بالمرتبة ٩ ومهندس حاسب آلي بالمرتبة ٨) بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١/ ٢٨١ وتاريخ ٢٥ / ١٤١٣/٠٨هـ).

استثناء عدد من وظائف إدارة البحوث والتطوير بوزارة الدفاع والطيران من المسابقة والمفاضلة لغرض التعيين أو الترقية وهي :- مهندس ميكانيكي مشرف، مهندس ميكانيكي ، مهندس إلكتروني، مهندس كيميائي، مهندس كهربائي، مهندس حاسب آلي، محلل حاسب آلي، تقني هندسة حاسب آلي، مشغل أجهزة حاسب آلي، محلل أساليب، فيزيائي، مسجل معلومات حاسب آلي، مبرمج، مترجم – وما يطرأ على هذه الوظائف من زيادة مستقبلاً بنفس المسميات (قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٨٠٤/١ وتاريخ ١٤٢٣/٠٧/٢٨هـ) ..الخ... من الاستثناءات التي لو رصدناها كلها لتجاوزت في حجمها عدد صفحات الأنظمة الأصل.

٩- ما يسمى في الدول الأخرى تعويض عن عدم تمكنه من العمل unemployment compensation

طب الأعشاب بين أهميته في الطب البديل..

وحاجته لنظام يقنن استخدامه ويسهل الاتجار بالمستحضرات العشبية ذات الفوائد الغذائية أو الدوائية

إعداد / منصور العساف

الحضارات الإنسانية تفخر بمنجزاتها العلمية في طب الأعشاب

ظلت الأمم والحضارات السابقة تفخر بمنجزاتها وسجلاتها العلمية التي تنافست من خلالها الأمم بأسبقية المنجز الحضاري، وظل الطب بالأعشاب أحد اللبنات الأساسية للعلوم الطبية الحديثة بل والمرتكز الأساس لعلم الصيدلة المعاصر، ولأنه كغيره من العلوم الطبيعية والتطبيقية لا بد وأن يرتكز على قاعدة صلبة من النظم والتشريعات والأخلاق المهنية التي من شأنها أن تحفظ لهذا النوع من

الطب والمنتسبين له حقوقهم الفكرية والمهنية والأدبية على حد سواء، وقبل هذا كله سوف تحفظ بإذن الله سلامة الإنسان وتسهم في نشر الوعي والخلق المهني القويم.

طب الأعشاب المصدر الأساس للعلوم الطبية وجزء رئيس في منظومة الطب البديل

بين حين وآخر يدور الجدل في أروقة المؤسسات والمنظمات الصحية، وكذا بين الأكاديميين في المعاهد والكليات الصحية والتطبيقية، للحيلولة وبذل المساعي في سن الأنظمة التي من شأنها حفظ الطب التكميلي بكافة تفرعاته وتخصصاته، من الممارسات الخاطئة والاجتهادات الفردية والجماعية التي لا تستند إلى القواعد الآمنة لممارسة الطب.

تنظيم وتشريع وتقنين مهنة «طب الأعشاب» ضرورة ملحة

«الشورى» ومن خلال هذا التحقيق حاولت سبر أغوار الطب التكميلي ممثلاً بطب الأعشاب، وسعت لتسليط الضوء على بعض الاجتهادات والممارسات الخاطئة والمبنية على جهود ورغبات شخصية لا تتقيد بأي نظم أو تشريع يؤهل صاحبه ممارسة هذا النوع من الطب، وطرحت سؤالاً عريضاً هو هل نحن في حاجة لنظام ينظم تداول وبيع الأعشاب الطبية، وسعت إلى عدد من المتخصصين للإجابة على هذا السؤال.

الطب التقليدي

يرى أحمد الراجح أن الطب البديل أو الطب المتمم ما هو إلا علاج مساند ومكمل للعلاج الرئيس، ولذا أطلق على علاجاته وأدويته العلاجات المتمة أو التكميلية، وهو بهذا لن يكون بديلاً رئيساً للعلاج التقليدي بل مكملاً له، وعليه فقد أوضح المركز الوطني الأمريكي للصحة المتممة والتكاملية (NCCIH) أن استخدام العلاج بهذه الطريقة – وهي الطريقة التكميلية- يمكن أن يسمى "الطب المتمم".

ويضرب أحمد الراجح مثلاً لذلك موضحاً أنه من الممكن أن يكون هناك تداخل بين هذين التصنيفين، فعلى سبيل المثال يمكن أن يستخدم العلاج بالأعشاب أحياناً كعلاج متمم، وفي ظروف أخرى نادرة الحدوث يستخدم كعلاج بديل، ويضيف: ما من شك في أن أطباء الطب التكميلي يناضلون في إثبات صدقية وفعالية هذا النوع من الطب، في حين يناضل الطبيب الأكاديمي لاستخدام العلاجات المدعمة بالدليل السريري الذي يظهر مأمونيتها، وندرة مخاطرها ونتائجها العكسية، ولذا فإنه لا يعتمد استعمال العلاجات في الطب التقليدي على الدليل العلمي دائما، بيد أن العلاجات التقليدية السريرية المجربة بالمعامل الطبية الدقيقة وبمراكز الأبحاث هي في الغالب أكثر مأمونية – بإذن الله- من العلاجات البديلة التي تخضع – في الغالب- لاجتهادات معالج مجتهد أو ربما إدعاء جاهل متصنع .

سن أنظمة لممارسة مهنة الطب بالأعشاب

عبد الرحمن السبيعي أحد المهتمين بالطب التكميلي يرى أن ممارسة الطب بالأعشاب أصبحت ممارسة شرفية تضفي على صاحبها وجاهة اجتماعية بين صحبه وأقرانه، ولذا تجد كثرة المنتسبين لها والراغبين بخوض غمار التجربة في هذا المجال بازدياد مضطرد، لاسيما مع فقدان النظام المشرع لممارسة هذا النوع من الطب الذي لاشك أنه يقوم على أسس وقواعد علمية ودراسات أكاديمية من شأنها أن تنقح الطب البديل على وجه العموم مما علق به من السمعة السيئة والصورة الذهنية السلبية التي ما زالت ترتسم في مخيلة الكثيرين عن طب الأعشاب.

ويضيف السبيعي أن الطب بالأعشاب هو رائد العلوم الطبية، بل يكاد يكون أعرق أنوع الطب التي عرفها الإنسان.

ويحمل التاريخ في معظم عصوره وحضاراته سجلاً مشرفاً عن طب الأعشاب الذي تميز به اليونانيون والإغريق والفراعنة إلى أن حضر بقوة إبان العصر العباسي وعصر المماليك في مصر، حيث ظهر ابن البيطار أكبر عالم في طب الأعشاب والصيدلة في العصور الزاهرة، والذي مازالت كتبه ومخطوطاته تدرس إلى اليوم في أعرق الجامعات في العالم .

الطب البديل بسعة تفرعاته وشعبه يجد حرجاً من الممارسات الخاطئة التي تعكس للعامة هذا النوع من الطب على أنه علم اجتهادي أو هواية ومهارة فردية، ولذا فإن معظم الأطباء الممارسين والمختصين الغيورين على الطب البديل على وجه العموم، وطب الأعشاب على وجه الخصوص، يأملون من وزارة الصحة والمؤسسات والهيئات المعنية بالإضافة إلى أمانات المناطق سن الأنظمة والقوانين التنظيمية لممارسة هذا النوع من الطب، وردع كل دخيل على هذه المهنة بعقوبات صارمة من شأنها – بعد توفيق الله- الحفاظ على سلامة الإنسان وحفظ كرامة وسمعة المهنة.

نظام يعالج عدة ظواهر سلبية تتعلق بإنتاج واستيراد وتخزين وعرض وتسويق وبيع الأعشاب في محلات العطارة، وضمان مأمونية الأعشاب وضمان درجة مقبولة من الجودة النوعية والفاعلية وسلامة تداولها واستخدامها، وتسهيل الاتجار بالمستحضرات العشبية ذات الفوائد الغذائية أو الدوائية..

الطب البديل

وعلى النقيض يرى عبد الرحمن الجهني أن الطب البديل أكثر مأمونية من الطب الأكاديمي أو السريري، حيث تقل الثقة في المواد المصنعة والمعامل الكيميائية التي لا تسلم في غالبيتها من الآثار الجانبية والانعكاسات السلبية للدواء المصنع الذي يحوي في الغالب جزء كبير من السموم.

ابن البيطار مؤسس ورائد علم الأعشاب القديم والحديث

ويسترسل الجهني مستنداً للدراسات الحديثة في موقع علاج المعني بأحدث الدراسات الخاصة بالطب البديل قائلاً: اعتقد الكثيرون أن الأدوية المصنعة سوف تحل محلَّ النباتات الطبية المستعملة في الطبّ، والطب الشعبي، وظن الكثيرون أن الإقبال على العلاج بالأعشاب والبدائل الأخرى سوف يتراجع أمام الثورة الحديثة في الطب السريري وعالم العقاقير المصنعة، بيد أن ما حدث كان على النقيض تماماً، إذ عرف الإنسان المعاصر أمراضاً لم تكن معروفة أو منتشرة في الأزمنة السابقة، بل دخل عصر الأمراض المزمنة، ويرجع ذلك إلى التقدم الرهيب في عالم الكيمياء العضوية التي أدخلت مواداً كيميائية في جميع مناحي الحياة، كما أن الأدوية المصنعة ما يزال الكثير منها يفتقر إلى المعلومات الآمنة، وما زال البحث العلمي يحمل لنا الكثير من الأخبار المفجعة، ما يعكس آثاراً جانبية ضارة لاسيما في حال كانت الأدوية مصنعة، بينما جعل المولى عز وجل – بحكمة منه سبحانه- علاج واكتشاف أسرار الكثير من الأمراض الغامضة على يد الأعشاب الطبية الطبيعة التي يتفاعل معها الجسم البشري بتجاوب وقبول مستمر.

يضيف الجهني أنه منذ القدم عرف الإنسان العلاج بالنباتات والأعشاب الطبية حيث تعد الأساس لعلم العقاقير المعروف اليوم، وهي تلعب دوراً مهماً ورئيساً في عالم الغذاء والدواء على حد سواء، ولا شك أن الإنسان ظل قديماً وحديثاً يداوم على استعمالها لما لها من خصائص علاجية عظيمة.

ولفت النظر إلى أن قصة استخدام الأعشاب في العلاج تعود للعصور الأولى، وقد أثبتت في حالات كثيرة ولدى شعوب متعددة أنها حلول ناجعة في مسائل العلاج والتداوي، ولا شك أن الأعشاب العلاجية في جزيرة العرب تقل عن مثيلاتها في الصين والهند، لكنها تتميز بندرة بعض نباتاتها لاسيما في بلاد اليمن وجنوب الجزيرة العربية.

وأضاف الجهني: إننا في حاجة إلى مراكز ومختبرات من شأنها متابعة وحصر هذه النباتات والعمل على استقطاب زراعة الأعشاب العلاجية المتنوعة، فهي مع كونها بديل علاجي ناجع، هي أيضاً تحدي اقتصادي ومورد استثماري من شأنه خدمة البلد لا سيما أن أراضي الجزيرة العربية مهيأة لزراعة واستقطاب الأعشاب النادرة.

وقال : إن الطب البديل أو الطب التكميلي جزء كبير ومرتكز أساس لجميع العلوم الطبية الحديثة، وهو بأساليبه المتعددة والمتنوعة يعد من أقدم وأعرق الأساليب العلاجية، وما الطب النبوي إلا دليلاً حياً على جدارة هذا النوع من الطب، والذي يحتاج الآن – من وجهة نظري- إلى تقنين ومتابعة من قبل المؤسسات المعنية.

ويشير الجهني إلى محال الحجامة والتدليك والعلاج التأهيلي التي أصبحت اليوم أكثر تنظيماً بعد عدة جلسات وندوات ومحاضرات تمخضت عن أنظمة صارمة وقرارات رادعة لأولئك المتاجرين بصحة الإنسان، مطالباً بقرارات مماثلة تسهم في تقنين تجارة الأعشاب الطبية والتداوي بها، لاسيما وأننا نسمع بين يوم وآخر عن حالات من الفشل الكلوي وأمراض الكبد وتعطل بعض أجهزة الجسم الحيوية بسبب تناول مثل هذه الأعشاب دونما العودة لطبيب مؤهل ومختص.

ويضيف: إن المشكلة تكمن في أن هذه الأعشاب تباع عياناً في الأسواق الشعبية والمحال التجارية، بل أن جزءً من المشكلة يعود للثقافة المجتمعية، حيث ما يزال البعض مصغياً لأي نصيحة تقدم له.

أخطاء شائعة في استعمال الأعشاب الطبية

ولأن الطب البديل لا سيما طب الأعشاب لم يسلم كغيره من العلوم من الأخطاء والمعتقدات الخاطئة التي يعمل بها الكثيرون دونما تحري الدقة والسؤال عن الأسباب، يلخص الدكتور كريم مكاوي جملة من الأخطاء الشائعة حول التعامل مع الأعشاب، وبعض المكملات الغذائية، موضحاً أن مصطلح الطب البديل وغيره هو من المصطلحات المتنوعة التي تعود جميعها إلى مصدر واحد يتمثل في اللجوء إلى العلاج من خلال النباتات والمنشطات والمكملات النباتية الطبيعية.

ويضيف: إن تلك المصطلحات قد انتشرت بشكل كبير في كثير من دول العالم العربي مؤخراً مع انفتاح وسائل الأعلام والدعاية وانخفاض قدرات الرقابة الطبية و الدوائية، ولخص في هذا السياق أشهر الخرافات والمعتقدات الخاطئة المرتبطة بالطب البديل والتي من أهمها القول بأن الأعشاب مادامت طبيعية فهي أمنة، وهذا اعتقاد خاطئ يتبخر بسهولة أمام حقيقة وجود كثير من النباتات السامة بشكل قاتل، بجانب ذلك هناك بعض النباتات التي تكون سميتها غير مباشرة، وتتمثل في تأثيرات سمية تدريجية على الكبد أو الكلى مما يصل بهم في النهاية إلى حالة الفشل الوظيفي التام، أما ما يخص الحوامل والأمهات المرضعات، فيتضاعف الحذر المطلوب حيث أن بعض المستحضرات مثلها مثل الأدوية الممنوعة في الحمل قد تسبب أضراراً جسيمة، ولا يجب أخذها دون مراجعة طبيب، والخطأ الثاني يكمن في اعتقاد البعض أن تناول الأعشاب لا يتسبب في حرج صحي مادام الشخص يتابع تناول أدويته بانتظام، ويرى الدكتور كريم مكاوي أن هذا الاعتقاد يمثل خطأ كبيراً، حيث أن كثيراً من الأعشاب تتداخل و تتفاعل مع الأدوية التي يتناولها المريض مما يسبب اختلالاً في نسب الدواء في الدم، وحتى في تأثيره العلاجي، و من أمثلة هذا ال«جريب فروت» الذي اكتشف أنه يؤدى لاختلال في تفاعل الجسم مع بعض الأدوية و تغير نسبها في الدم عن النسب المطلوبة، ورغم أن هذا التأثير قد يمر ببعض الحالات، لكنه في بعض الأدوية الأخرى قد يكون تأثيره أكثر خطراً، كذلك مع طول مدة هذا الاختلال يحدث تأثير سلبي.

ويشير الدكتور مكاوي إلى أن بعض المرضى يرى أنه ليس ضرورياً أن يخبر الطبيب بالأعشاب التي يتناولها، وقد يُبنى هذا الاعتقاد على منطق بسيط يتمثل في أنه مادام يمكنني الحصول على هذه الأعشاب دون وصفة طبية مخصوصة، فلابد أنها أمر طبيعي لا يمثل أي خطورة، لكن الحقيقة أن هذا يرجعنا إلى الخطأ الثاني ويترتب عليه نتيجة مفادها أنه مادامت الأعشاب تتداخل في تأثيرها على الأدوية، فلابد أن يعرف الطبيب ذلك،

ويُبيِّن مكاوي أن أهمية هذا تتضاعف في حالات أدوية سيولة الدم، حيث أن هذه الحالات تكون حساسة لأي زيادة في نسب فيتامين K، لذا يحتاج الطبيب أن يعرف عن أي أعشاب يتناولها المريض، ويقع جزء من مسئولية هذا الخطأ على الطبيب الذي قد ينسى تماماً سؤال المريض عن أي أدوية أضافية يتناولها، لكن المريض بوصفه مدركاً لأهمية هذه النقطة ويجب أن يلفت نظر الطبيب إليها و يخبره عنها.

ويضيف أن الخطأ الرابع في سلسلة الأخطاء الشائعة هي الاعتقاد أن مهمة الصيدلي هي صرف الدواء فقط، والحقيقة أن كثيراً من الصيادلة هم أطباء صيدلانيين حاصلين على شهادة جامعية، و لأن الأعشاب و المستحضرات تصرف دون وصفات طبية، فقد يكون الصيادلة هم الفرصة الأخيرة للتأمين على المريض، ومراجعة الأدوية التي يتناولها، وتأثير الأعشاب التي يشتريها على هذه الأدوية، لذا لا بأس أن يقوم المريض عند شراء المستحضرات أو الأدوية بسؤال الطبيب الصيدلي عن أي أخطار أو تداخلات ممكنة في التأثير.

كما أن من الأخطاء الاعتقاد بأن مستحضرات الطب البديل تراقب مثل الأدوية، ولمناقشة هذا المعتقد الخاطئ يجب أن ندرك أن الأدوية على مستوى العالم تحتاج لموافقة جهات موثوقة و ذات مصداقية مثل هيئة الغذاء والدواء الأمريكية، ولا يتم ذلك إلا بعد خضوعها – الأدوية – لسلسلة شاقة و طويلة من الاختبارات و البحوث. وبعد موافقة هيئة الغذاء الدواء الأمريكية عليها يبدأ تسويقها في العالم، أما المستحضرات الخاصة بالطب البديل فلا تخضع لنفس المستوى الصارم من الرقابة.

ويضيف الدكتور كريم مكاوي أن من الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن الطب البديل غير مدعم بأدلة علمية إطلاقاً، ويرى أن خطأ هذا الاعتقاد يتمثل في التعميم المطلق، حيث أن مشاكل الطب البديل لا تعنى أنه ليس هناك بعض مستحضرات الطب البديل التي خضعت لبحوث علمية أثبتت فائدتها على بعض وظائف الجسم، لكن رغم هذا فإن نسبة غير قليلة من هذه المستحضرات وجد بدراستها أن فوائدها المثبتة علمياً لا تتناسب مع الأضرار التي تسببها مثل تسمم الكبد وتلفه، وهذه المعلومات هدفها أن يعرف القارئ أن الطب البديل ليس خاطئاً على طول الطريق، لكن مشكلته في عدم تبنى مصنعي المستحضرات لبحوث ودراسات علمية دقيقة لإثبات كفاءة المستحضر من عدمه، ولعل الخطأ السابع يكمن في الاعتقاد بأن الطب البديل ليس له مكان في الأدوية الحديثة، والحقيقة أن هذا الاعتقاد الخاطئ يتجاهل حقيقة أن كثيراً من الأدوية المستخدمة حالياً هي في الأصل مستخرجة من نباتات طبيعية.

ويخلص الدكتور كريم مكاوي إلى أن هذه المستحضرات و الأعشاب الطبية المستخدمة في الطب البديل لا تتمثل مشكلتها في عدم إمكانية استخدامها في التداوي، حيث أن كثيراً منها يستخلص ويعالج للحصول على كثير من الأدوية الحديثة، لكن المشكلة الأساسية في مستحضرات الأعشاب والطب البديل هي عدم خضوعها لأبحاث علمية دقيقة توضح فوائدها وأخطارها بشكل موثق ومثبت في المجتمع العلمي الدولي، لاسيما في دول العالم الثالث، حيث يختلط هذا ببعض معدومي الضمير من المزورين وراغبي الكسب السريع المعتمد على النصب والاحتيال على الناس.

تحذير من استخدام أعشاب طبية دون استشارة مختص بالأعشاب أو جهة علمية

وبدوره حذر الدكتور عصام شوقي أبو منظور من استخدام أعشاب طبية دون وصفة طبية أو استشارة مختص بالأعشاب أو جهة علمية. وقال: إن الأعشاب حتى لو كانت نافعة فالاستخدام الكثير لها، أو من غير استشارة يسبب ضرراً على الصحة، أما الاستخدام بجرعات مناسبة وبحسب التشخيص فسيكون مفيداً.

ودعا إلى تشكيل هيئة علمية للعلاج بالأعشاب بالمملكة مكونة من ذوي الاختصاص من الأطباء والصيادلة وخريجي كليات العلوم ومختصي الزراعة وتحت إشراف طبي متكامل، لافتاً النظر إلى مخاطر الاستخدام الخاطئ للأعشاب وما تسببه من مشاكل للمعدة والقلب وفي بعض الحالات تؤدي إلى التسمم، وربما تؤدي إلى الوفاة، مؤكداً في ذات الوقت على ضرورة توعية الناس بالاستخدام الصحيح والاتجاه العلمي الصحيح للأعشاب وعدم الانجراف وراء الإعلانات والمنشورات الخاصة بالترويج الخاطئ والتجاري للأعشاب الطبية، والذي يستهدف جيوبهم دون أن تكون هناك أي منفعة، وربما تكون هناك انعكاسات خطيرة على الصحة.

وبيَّن الدكتور أبو منظور أن من أسباب أضرار بعض الأعشاب وسميتها أحيانا التخزين الخاطئ، أو تعرضها لعوامل تسبب فسادها والتي يمكن ملاحظتها بتغير لون العشبة أو رائحتها، مشدداً على ضرورة عدم استخدامها والتخلص منها.

الأعشاب المركبة والخلطات الاجتهادية خطر على الصحة

ومن جانب آخر أولت أمانات المناطق وهيئة الغذاء والدواء ووزارة الصحة والمؤسسات الطبية والصحية العامة والخاصة هذا الموضوع جل عنايتها واهتمامها، فما برحت تحذر من شراء أعشاب ذات صفة تجارية وهمية أو مشبوهة المصدر، لاسيما الأعشاب المركبة والخلطات الاجتهادية، أو الأعشاب ذات الصفة التجارية الوهمية أو المشبوهة، أو مجهولة المصدر، حيث لا تؤمن سلامة الأساليب الزراعية التي ربما تتعرض للملوثات بمعادن سامة أو المياه غير الصالحة للسقيا، كمياه الصرف الصحي غير المعالج بالمراحل المقننة للري والسقيا كالملوثة بمعادن سامة أو المخزنة بطرق غير صحيحة ما ينتج عنه تكاثر البكتيريا والفطريات والخمائر مما يفسد هذا المحصول الزراعي والنباتات الطبية ويلغي الفائدة بل يفاقم ضررها.

مما يشار إليه أن أمانات المناطق لا تمنح الرخص التجارية إلا لبيع الأعشاب «الأحادية» والنقية دونما أي إضافات، أما الخلطات العشبية التي تباع في الأسواق فلها اشتراطات وتقنين خاص بها كأن تكون في عبوات من إنتاج شركات معتمدة وذات صلاحية واضحة لضمان سلامتها وجودتها وخلوها من التلوث بالمواد الكيماوية، وهي المعتمدة لدى وزارة الصحة والتي تباع في الصيدليات بحكم خضوعها للرقابة الدائمة من قبل المختصين.

وتؤكد أمانات المناطق أن عمل خلطات للأعشاب أو استيرادها للبيع أمر ممنوع ومحظور وبالغ الخطورة وأن الرقابة عليه مشددة وعقوباته رادعة، ويستثنى من ذلك ما كان مرخصاً من قبل وزارة الصحة، وهناك اتفاقية وتنسيق مع هيئة الغذاء والدواء بسحب أي مستحضر عشبي يخالف الأنظمة ويهدد السلامة العامة أو أن له آثار جانبية خطيرة، وعادة ما تخضع هذه المستحضرات لاشتراطات صحية مشددة وتحاليل مخبرية الدقيقة.

نظام التعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

عبدالعزيز بن خالد المشعل
المستشار القانوني

بصدور نظام التعاملات الإلكترونية ١٤٢٨هـ، أصبح للتوقيع الإلكتروني حجية نظامية في المعاملات والمراسلات الإلكترونية، وهذا ما قوى استخدام التعاملات الإلكترونية على المستوى المحلي والخارجي، وأزال العوائق أمام استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية.

كما أصدرت المملكة أيضاً في عام ١٤٢٨هـ، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية للحد من الجرائم في التعاملات الإلكترونية، وتضمن وصفاً للجرائم وعمليات الاحتيال التي تقع، كالتزوير والاختلاس وانتحال الشخصية، وحدد النظام العقوبات لمرتكبي تلك الجرائم؛ وتعيين الجهة المختصة بمتابعتها؛ وتنفيذ العقوبات.

ومن أهداف نظام التعاملات الإلكترونية ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتنظيمها؛ وتوفير إطار نظامي لها بما يؤدي إلى :

١- إرساء قواعد نظامية موحدة لاستخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية.

٢- إضفاء الثقة في صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها.

٣- منع إساءة الاستخدام والاحتيال في التعاملات والتوقيعات الإلكترونية (م٢).

وهذا النظام يوفر حماية للمصالح؛ ويعطي الثقة للمستخدمين بأن حقوقهم محفوظة في التعاملات الإلكترونية، مما يؤدي لزيادة الثقة في استخدام الحاسب الآلي والانترنت في المعاملات الإلكترونية.

عرف النظام التعاملات الإلكترونية بأنها: أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة الكترونية.

وعرف النظام التوقيع الإلكتروني بأنه: بيانات الكترونية مدرجة في تعامل الكتروني، أو مضافة إليه، أو مرتبطة به منطقياً تستخدم لإثبات هوية الموقع؛ وموافقته على التعامل الإلكتروني؛ واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه.

حالات تطبيق نظام التعاملات الإلكترونية:

جهة تقدم خدمات التصديق (التوثيق) : وهو شخص مرخص له بإصدار شهادات التصديق الرقمي؛ أو أي خدمة أو مهمة متعلقة بها وبالتوقيعات بالإلكترونية وفقاً لهذا النظام، وهذا من أجل توثيق التوقيع لدى جهة معتمدة. لذا فإن التوقيع الرقمي يتميز بخاصية التوثيق الرسمي عن التوقيع الاعتيادي مما يوفر للتوقيع الرسمي ضمانة ضمن التزوير أو الاستخدام من الغير.

وقد تولت اللائحة التنفيذية الشروط والأحكام المطلوبة لمزاولة نشاط مقدم خدمات التصديق.

شهادات التصديق الرقمي: وثيقة الكترونية يصدرها مقدم خدمات تصديق، تستخدم لتأكيد هوية الشخص الحائز على منظومة التوقيع الإلكتروني وتحتوي على بيانات التحقيق من توقيعه.

وسيط: وهو شخص يستلم تعاملاً الكترونيا من المنشئ ويسلمه إلى شخص آخر أو يقوم بغير ذلك من الخدمات المتعلقة بذلك التعامل.

الجهة المخولة بتنفيذ النظام:

أوكلت المهمة إلى المركز الوطني للتوقيع الرقمي.

وحدد النظام مهامه ومسؤولياته، وله في سبيل ذلك إصدار التراخيص لمزاولة نشاط « مقدم خدمات التصديق» وتجديدها وإيقاف العمل بها وإلغاءها، كما يختص المركز باعتماد شهادات التصديق الرقمي الصادرة من الجهات الأجنبية خارج المملكة، وتعامل هذه الشهادات معاملة نظيراتها بداخل المملكة.

وخول النظام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وضع السياسات العامة، ورسم الخطط والبرامج التطويرية للتعاملات والتواقيع الإلكترونية، ورفع مشروعات الأنظمة وأي تعديل مقترح عليها، والتنسيق مع الجهات الحكومية وغيرها فيما يخص تطبيق هذا النظام، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية فيما يخص التعاملات الإلكترونية.

الأشخاص المصرح لهم باستخدام التوقيع الإلكتروني:

لكل شخص طبيعي أو اعتباري الحصول على توقيع الكتروني بعد أن يتقدم بطلب إلى مقدم خدمات تصديق ليصدر شهادة التصديق الرقمي، وهي وثيقة الكترونية تستخدم لتأكيد هوية الشخص الحائز على منظومة التوقيع الإلكتروني وتحتوي على بيانات التحقق من توقيعه.

مدى قبول الوثائق الإلكترونية في الإثبات:

نص النظام أنه: إذا اشترط أي نظام في المملكة أن تكون الوثيقة أو المعلومة المقدمة إلى شخص آخر مكتوبة، فإن تقديمها في شكل الكتروني يفي بهذا الغرض، ووفر النظام للوثائق الإلكترونية حجية الإثبات والقبول متى تحققت الوسائل والشروط الفنية التي تضمنها النظام ولائحته التنفيذية.

وبالتالي فإن النظام ساوى بين الوثائق الإلكترونية والورقية.

مدى قبول التوقيع الإلكتروني:

في الحالات التي تتطلب توقيعاً خطياً على مستند، أو عقد أو نحوه، فإن التوقيع الإلكتروني الذي يتم وفقاً لهذا النظام يكون مستوفياً لهذا الشرط، ويعد التوقيع الإلكتروني بمثابة التوقيع الخطي .

التعاقد الإلكتروني:

أجاز النظام إبرام العقود الكترونياً، حيث أجاز التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بوساطة التعامل الإلكتروني، ويعد العقد صحيحاً ومنتجاً لآثاره .

اشتراطات إضافية:

كفل النظام لأي شخص مخول أن يضع شروطاً إضافية خاصة به لقبول التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، على ألا تتعارض مع هذا النظام .

التعاملات المستثناة من نظام التعاملات الإلكترونية:

وهي الأحوال الشخصية، والصكوك الشرعية الواردة على العقار. وذلك نظراً لحساسية وأهمية الحقوق المترتبة عليها، فاقتضى ذلك التثبت الكامل من شخصية الأطراف بحضورهم أو من ينوب عنهم. إلا أن النظام أعطى الجهات المسؤولية عن الأحوال الشخصية والصكوك الشرعية الحق في السماح بتنفيذها الكترونيا وفقاً لما تضعه من شروط وأحكام.

مسؤولية صاحب الشهادة:

يعد صاحب الشهادة مسؤولاً عن سلامة منظومة التوقيع الإلكتروني الخاصة به وسريتها، ويعد صادراً منه كل استعمال لهذه المنظومة، وعليه التقيد بشروط استعمال شهادته وشروط إنشاء توقيعه الإلكتروني.

المخالفات:

هناك أعمال تعد مخالفات، ويعاقب مرتكبها بالعقوبة الجنائية وهي:

ممارسة نشاط مقدم خدمات التصديق دون الحصول على ترخيص من الهيئة.

استغلال مقدم خدمات التصديق المعلومات التي حصل عليها طالب الشهادة لأغراض أخرى خارج إطار أنشطة التصديق دون موافقة كتابية أو الكترونية من صاحبها.

إفشاء مقدم خدمات التصديق المعلومات التي اطلع عليها بحكم عمله ما لم يأذن له صاحب الشهادة (كتابياً أو الكترونياً – بإفشائها أو في الحالات التي يسمح له بذلك نظاماً) .

قيام خدمات التصديق بتقديم بيانات كاذبة أو معلومات مضللة للهيئة، أو أي سوء استخدام لخدمات التصديق.

إنشاء شهادة رقمية أو توقيع الكتروني أو نشرها أو استعمالها لغرض احتيالي، أو لأي غرض غير مشروع.

تزوير سجل الكتروني، أو توقيع الكتروني، أو شهادة تصديق رقمي أو استعمال أي من ذلك مع العلم بتزويره.

تقديم معلومات خاطئة عمداً إلى مقدم خدمات التصديق، أو تقديم معلومات خاطئة عمداً عن التوقيع الإلكتروني إلى أي من الأطراف الذين وثقوا بذلك التوقيع بموجب هذا النظام.

الدخول على منطوق توقيع الكتروني لشخص آخر دون تفويض صحيح، أو نسخها، أو إعادة تكوينها، أو الاستيلاء عليها.

انتحال شخص هوية شخص آخر، أو ادعاؤه زوراً بأنه مفوض عنه بطلب الحصول على شهادة التصديق الرقمي، أو قبولها، أو طلب تعليق العمل بها أو إلغاءها.

نشر شهادة مصادقة رقمية مزورة، أو غير صحيحة، أو ملغاة أو موقف العمل بها، أو وضعها في متناول شخص آخر مع العلم بحالها.

العقوبات:

يعاقب من يرتكب أياً من المخالفات السابقة بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بهما معاً، ويجوز الحكم بمصادرة الأجهزة والمنظومات والبرامج المستخدمة في ارتكاب المخالفة. ولمن لحقه ضرر من المخالفات المرتكبة المنصوص عليها في هذا النظام، أو عدم التقيد بأي من الضوابط والالتزامات الواردة فيه، الحق في رفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة بطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت به.

الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية:

ألزم النظام منسوبي الوزارة والهيئة والمركز بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بمقدمي خدمات التصديق، أو عملائهم التي اطلعوا عليها بسبب عملهم، وألا يفشوها لأي سبب كان إلا في الحالات المنصوص عليها نظاماً.

رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير الأمريكي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة الدكتور جوزيف ويست فول.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وبخاصة التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.

من جانبه أكد السفير الأمريكي تميز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية في كافة المجالات مشيراً إلى حرص القيادتين في البلدين على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وأشاد بالعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي، مشيراً إلى تكثيف الزيارات المتبادلة بين المجلسين بما يسهم في تطوير التعاون بينهما، وينعكس إيجاباً على علاقات التعاون بين البلدين في كافة المجالات.

و يستقبل سفير أستراليا

واستقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ سفير أستراليا لدى المملكة الدكتور رالف بيترکينج.

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وأستراليا في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأسترالي، بما يعزز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

كما تم التطرق خلال اللقاء إلى الزيارة التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى مؤخراً إلى أستراليا وما حققته تلك الزيارة من نتائج ايجابية تصب في خدمة المصالح المشتركة للبلدين الصديقين وتعزز من علاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الأسترالي .

آل الشيخ يستقبل سفير نيوزيلندا

كما استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ سفير نيوزيلندا لدى المملكة هامش ماكماستر.

وفي مستهل اللقاء نقل السفير النيوزيلندي لمعالي رئيس المجلس تحيات معالي رئيس برلمان نيوزيلندا السيد جون كارتر، فيما حمله معالي رئيس مجلس الشورى تحياته لرئيس وأعضاء البرلمان النيوزيلندي وتمنياته لهم بدوام التوفيق.

وجرى خلال الاستقبال مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة ونيوزيلندا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان النيوزيلندي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

و يستقبل سفير جورجيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية جورجيا لدى المملكة جورج جانجغافا.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجورجيا، واستعراض علاقات التعاون التي تربط بين البلدين في شتى المجالات.

كما تم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين وتبادل الزيارات بينهما بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه خدمة مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

رئيس مجلس الشورى يستقبل النائب العام بجمهورية كوريا

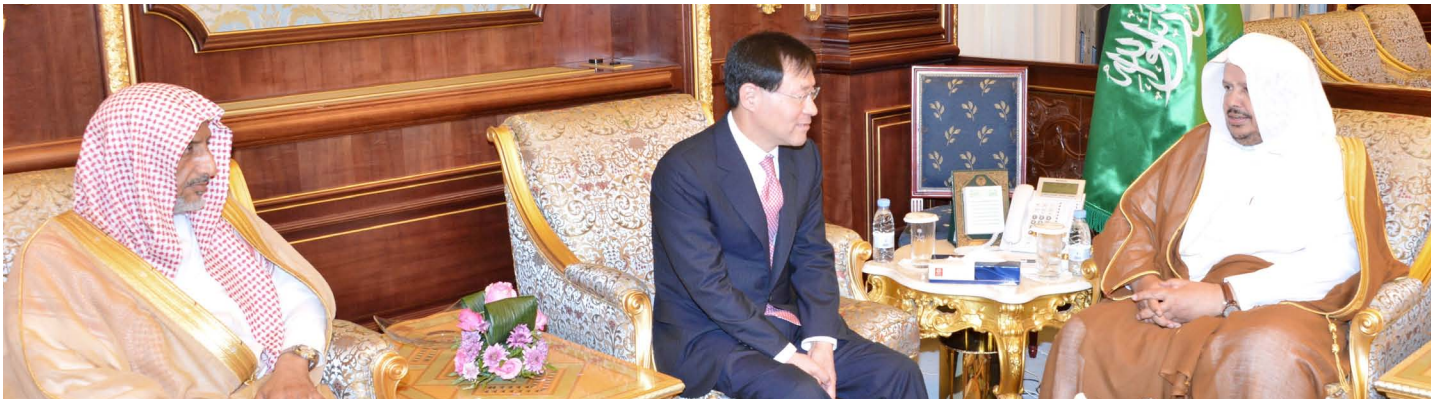

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض النائب العام لجمهورية كوريا الجنوبية كيم جين تاي والوفد المرافق له وذلك في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي رئيس مجلس الشورى بالنائب العام الكوري والوفد المرافق له، مشيراً إلى متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية في شتى المجالات.

ونوه معاليه بالعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية(البرلمان) وما حققته الزيارات المتبادلة بين المجلسين من نتائج إيجابية تصب في خدمة مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وقدّم معالي رئيس مجلس الشورى للنائب العام كيم جين تاي نبذة عن مسيرة الشورى في المملكة، وآلية عمل المجلس ودوره التشريعي والرقابي.

من جانبه أعرب النائب العام لجمهورية كوريا الجنوبية عن سعادته بزيارة المملكة مؤكداً أهمية العلاقات الثنائية بين كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية في شتى المجالات، وأشاد بالتعاون البرلماني بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية االكورية (البرلمان).

وفي نهاية الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال معالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد العبدالله، والمستشار والمشرف العام على مكتب معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور مهنا بن سليمان المهنا، وسفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة كيم جين سو، والمتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله المهنا، ومدير عام العلاقات العامة والمراسم الأستاذ عمرو بن عبدالعزيز الماضي ومدير إدارة المراسم بالمجلس الأستاذ محمد بن حمد البراهيم.

ويستقبل سفير كوريا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة كيم جين سو بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً لبلاده في المملكة.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عن تقديره للجهود التي بذلها السفير الكوري خلال فترة عمله من أجل تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين .

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا وسبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية (البرلمان) وما حققته الزيارات المتبادلة بين المجلسين من نتائج ايجابية تصب في خدمة مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء قدم معالي رئيس المجلس هدية تذكارية للسفير الكوري بهذه المناسبة.

د. آل الشيخ يستقبل سفراء خادم الحرمين الشريفين لدى فرنسا والجزائر والمالديف

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي الدكتور خالد بن محمد العنقري بمناسبة تعيينه سفيراً لخادم الحرمين الشريفين لدى الجمهورية الفرنسية .

وهنا معالي رئيس المجلس الدكتور خالد العنقري على الثقة الملكية الكريمة، بتعيينه سفيراً للمملكة لدى فرنسا، متمنياً له التوفيق في أداء مهام عمله بما يعزز العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة على مستوى العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الفرنسي بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

وحمَّل معالي رئيس مجلس الشورى السفير العنقري نقل تحياته لمعالي رئيس البرلمان الفرنسي وأعضائه.

من جانبه أكد معالي الدكتور خالد العنقري الدور الذي يقوم به مجلس الشورى من خلال الدبلوماسية البرلمانية في توثيق العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة عبر الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى وبرلمانات تلك الدول وتكوين لجان صداقة برلمانية بينهما ومشاركة المجلس في المؤتمرات والمحافل البرلمانية التي تُعد من المناسبات الدولية المهمة لشرح مواقف المملكة ووجهة نظرها تجاه العديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

كما استقبل معالي رئيس مجلس الشورى سفير خادم الحرمين الشريفين المُعيَّن لدى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الدكتور سامي بن عبدالله الصالح، وسفير خادم الحرمين الشريفين المُعيَّن لدى جمهورية المالديف المهندس بدر بن علي الكحيل.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفيرين وهنأهما على الثقة الملكية الكريمة، متمنياً لهما التوفيق في أداء مهام عملهما.

وحمَّل معالي رئيس المجلس السفيرين الصالح والكحيل تحياته وتقديره لرئيسي البرلمان في كل من الجزائر والمالديف.

ونوه معاليه بالعلاقات الثنائية بين المملكة وكل من الجزائر والمالديف، وحث السفيرين على بذل مزيد من الجهد في توثيق علاقات التعاون في شتى المجالات ولاسيما في المجال البرلماني بما يخدم المصالح المشتركة للمملكة وكلاً من الجزائر والمالديف، وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - .

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفد الكونغرس الأمريكي

أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- عمل منذ تولي مقاليد الحكم على تحديث مؤسسات الدولة بإلغاء العديد من المجالس والهيئات العليا، واختصارها في مجلسين فقط هما مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية حرصاً منه -أيده الله- على تسريع وتيرة التنمية بالمملكة وشموليتها لمختلف المجالات في جميع مناطق المملكة.

جاء ذلك خلال استقبال معالي الدكتور محمد الجفري في مكتبه بمقر المجلس وفد مستشاري و مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

وأشار معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية دولة محبة للسلام ولها دور محوري إقليمياً ودولياً في خدمة الأمن والسلام ونشر ثقافة الحوار والتسامح، مستشهداً في ذلك بالعديد من المبادرات التي قدمتها المملكة في هذا المجال ومنها المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، لافتا النظر إلى جهود المملكة في مكافحة الإرهاب.

وتطرق معاليه إلى الوضع الأمني في المنطقة، وعبر عن تنديده بالتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية في عدد من الدول العربية وبخاصة في مملكة البحرين واليمن والعراق وسوريا.

وأطلع نائب رئيس مجلس الشورى وفد الكونغرس الأمريكي خلال اللقاء على آلية عمل مجلس الشورى ولجانه المتخصصة ودور المجلس في المجالين التشريعي والرقابي وفي صناعة القرار الوطني.

وفي نهاية اللقاء أجاب معاليه على استفسارات أعضاء الوفد الأمريكي التي تمحورت حول مجلس الشورى وموقف المملكة من الوضع في اليمن.

د. يحي الصمعان يستقبل وفداً برلمانياً موريتانياً

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مكتبه بمقر المجلس في الرياض عضوي الجمعية الوطنية الجمهورية الإسلامية الموريتانية عضوي لجنة الصداقة البرلمانية الموريتانية السعودية في الجمعية الدكتور محمد عبدالرحمن الطلبة والاستاذ محمد ولد السيد في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وفي مستهل اللقاء رحب مساعد رئيس مجلس الشورى بالوفد الموريتاني مشيراً إلى ما يربط المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الموريتانية من علاقات متميزة تنطلق من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وقدر الدكتور يحيى الصمعان موقف الجمهورية الموريتانية من تضامنها مع المملكة لإعادة الشرعية في الجمهورية اليمنية.

وأكد أهمية الدور الذي تقوم به البرلمانات في اطار الدبلوماسية البرلمانية واهمية العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الموريتانية

وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يعزز هذه العلاقات ويسهم في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

من جانبه نوه الوفد الموريتاني بالعلاقات الثنائية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين وبالموقف الريادي للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – في دعم الاستقرار والأمن في العالمين العربي والإسلامي.

أعضاء لجنتي المالية والاقتصاد والطاقة يجتمعون مع وفد الشورى القطري

عقد أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنتي المالية والاقتصاد والطاقة في المجلس اجتماعاً مع وفد مجلس الشورى بدولة قطر الشقيقة الذي ضم عضوي المجلس الأستاذ محمد عجاج الكبيسي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس، و الأستاذ ناصر سليمان حيدر بحضور الأمين العام المساعد للشؤون القانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ حمد بن راشد المري .

وخلال الاجتماع قدم الأستاذ وليد الهزاع من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون عرضاً مرئياً عن مسيرة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل الاقتصادي، وما حققته دول المجلس من مكتسبات اقتصادية وتنموية منذ إنشاء مجلس التعاون في عام ١٩٨١هـ.

وتطرق إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس وربط البني التحتية خاصة في مجالات الكهرباء والغاز والنقل، والاتحاد الجمركي، وإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس والسوق الخليجية المشتركة.

بعد ذلك دار نقاش حول الاتفاقيات والقوانين الاقتصادية المشتركة، والعملة الخليجية الموحدة، والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في مسيرة التكامل الاقتصادي.

لجنة الصداقة البرلمانية تجتمع بالسفير الصيني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الصينية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون في مقر المجلس اجتماعاً مع سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة السيد لي تشنغ ون.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية الصين الشعبية، واستعراض العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين في شتى المجالات، والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الصيني، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

تجدر الإشارة إلى أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية بالمجلس تهدف إلى تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ولتحقيق اكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية تجتمع بمستشاري مجلس النواب الأمريكي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد اجتماعاً في مقر المجلس بالرياض مع مستشاري لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي الذي يضم كلاً من السيد أوزبورن بيركس، والسيدة كريستين ماركوارد وذلك في إطار الزيارة التي قاموا بها مؤخراً للمملكة.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والتطورات التي تشهدها المنطقة وموقف المملكة العربية السعودية من الاتفاق النووي الإيراني.

د. السعدون يلتقي سفير كوريا الحنوبية

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكورية الدكتور سعدون بن سعد السعدون في مكتبه بالمجلس مع سفير جمهورية كوريا لدى المملكة كيم جين سو.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية، وسبل تفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية لما لهما من دور في توثيق التعاون بين الجانبين والإسهام في فتح أفاق أوسع لعلاقات التعاون بين البلدين الصديقين.

حضر الاجتماع عضو مجلس الشورى عضو اللجنة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ.

تجدر الإشارة إلى أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية بالمجلس تهدف إلى تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ولتحقيق اكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنة الصداقة البرلمانية تجتمع بالسفير المجري

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري اجتماعاً مع سفير جمهورية المجر لدى المملكة السيد فيرينس تشلاغ، بحضور نائب السفير السيد يلاش سلماشي.

وأشار الدكتور فايز الشهري في مستهل اللقاء إلى الزيارة التي قام به وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية للمجر خلال شهر يونيو ٢٠١٥م، وما تحقق خلالها من لقاءات مع نظرائهم في البرلمان المجري وبحث سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان المجري.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها في شتى المجالات وخاصة في المجال البرلماني، كما تطرق المجتمعون إلى موضوع اللاجئين السوريين وموقف جمهورية المجر منهم.

وأكّد المجتمعون على أهمية نشر ثقافة الحوار والتسامح كإحدى أهم الضرورات الإنسانية والأخلاقية في الواقع المعاصر لتعزيز العلاقات بين المجتمعات والدول، في وقت انتشرت فيه ظاهرة العنف وتهدّم العلاقات الإنسانية على كافة الأصعدة، وأصبحت لغة العنف هي لغة الحوار للإرهابيين الذين تجردوا من إنسانيتهم ومن المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية.

لجنة صداقة برلمانية تجتمع بوفد البرلمان الألماني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع وفد أعضاء البرلمان بجمهورية ألمانيا المرافقين لمعالي وزير الخارجية الألماني في إطار الزيارة التي قام بها للمملكة مؤخراً.

و تم خلال اللقاء استعراض التطورات التي تشهدها المنطقة وموقف المملكة العربية السعودية منها، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية ألمانيا الاتحادية في شتى المجالات و سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

وضم وفد البرلمان الألماني كلاً من أوميد نوريبو ، ونيلس آنين، و سافيم داجيلين، والدكتور يوهان فاديفول، وكولن نبرت المستشار السياسي بالسفارة الألمانية في المملكة.

وفد الشورى برئاسة سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود يزور نيجيريا

رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب بنيجيريا يشيدان بجهود المملكة في السلام والاستقرار، ويثمنان جهودها في خدمة الحجاج

تغطية – محمد الشيباني

ثمن معالي رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية الدكتور أبو بكر سركاي ومعالي رئيس مجلس النواب بالجمهورية يعقوب دوغاروا الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- في تحقيق السلام والاستقرار في كثير من مناطق العالم، مشيرين إلى المكانة الكبيرة التي باتت تحتلها المملكة على المستويين السياسي والاقتصادي نتيجة سياساتها ومواقفها الراسخة تجاه مختلف القضايا الدولية وبخاصة الإسلامية منها.

وأكدا حرص نيجيريا على التعاون مع المملكة في مجال مكافحة الإرهاب لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم.

جاء ذلك خلال استقبالهما وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجرية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله المشاري آل سعود خلال الزيارة التي قام بها الوفد إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية في الفترة من ٢٣-٢٥ ذو الحجة ١٤٣٦هـ.

وضم الوفد عدداً من أعضاء المجلس أعضاء اللجنة وهم الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، والدكتور عبدالله بن محارب الظفيري، والدكتورة وفاء بنت محمود طيبة.

وأشاد رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب بالجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والزوار والمعتمرين، والتوسعة التاريخية للمسجد الحرام، والمسجد النبوي الشريف، وتطوير المشاعر المقدسة.

وعبرا عن تعازيهما لخادم الحرمين الشريفين في المتوفين من حجاج بيت الله الحرام في حادثة التدافع بمشعر منى مؤكدين قدرة المملكة على منع وقوع مثل هذا الحادث في المستقبل.

وأكد رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب عمق العلاقات الثنائية بين جمهورية نيجيريا الاتحادية والمملكة العربية السعودية متطلعين الى مزيد من التعاون خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية والسياحية وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

كما أكدا حرصهما على تكثيف تبادل الزيارات بين مجلسي الشيوخ والنواب ومجلس الشورى، لدعم العلاقات البرلمانية بين المجلسين وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

وأعلن رئيس مجلس النواب عن تشكيل لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى في المملكة تتكون من عدد من أعضاء مجلس النواب وذلك لتعزيز التعاون مع مجلس الشورى.

من جانبه نوه عضو مجلس الشورى رئيس وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجيرية سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود خلال اللقاء بالعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية نيجيريا التي تمتد إلى أكثر من ٤٠ عاماً، حيث كانت المملكة من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال نيجيريا، مشيراً إلى ما يربط بين البلدين من علاقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وحرص

مجلس النواب النيجيري يشكل لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى

البلدين على زيادة فرص التعاون بما يخدم المصالح المشتركة بينهما ويؤدي إلى دعم الجهود المشتركة للبلدين لدعم السلم والأمن الدوليين.

ونقل سموه لرئيسي وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب تحيات وتقدير معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وتمنياته لهما ولجمهورية نيجيريا الاتحادية بدوام التقدم والازهار .

و أعرب سموه عن تعازيه في المتوفين من حجاج جمهورية نيجيريا في حادثة التدافع بمشعر منى. سائلا الله العلي القدير أن يتغمد المتوفين بواسع رحمته، وأن يتقبلهم عنده في الشهداء، وأن يلهم ذويهم الاحتساب والصبر والسلوان.

وأكد أن هذا المصاب الجلل الذي آلمنا جميعاً لا يقلل من الجهود العظيمة التي بذلت والإنجازات المشهودة التي تحققت في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة قبل وأثناء موسم الحج بقيادة وإشراف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- وأشار سموه إن المملكة تسخر كل إمكاناتها وطاقاتها البشرية والمادية من أجل تيسير أعمال الحج وخدمة الحجاج، وأن مشروعات التطوير والتوسعات لم تتوقف طيلة العقود الماضية رغبة في تيسير أعمال الحج وسلاسة أداء المناسك وحماية للحجاج وسلامتهم.

وشدد سموه على أهمية التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية نيجيريا الاتحادية في مجال مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية من أوئل الدول عانت من الإرهاب وكافحته بكل الوسائل الأمنية والفكرية، ولم تتوان المملكة في يوما من الأيام في المشاركة في أي جهد دولي يسعى إلى محاربة الإرهاب، و هي أول دولة دعت إلى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥م، وطالبت وعملت على إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ودعمته بمبلغ ١١٠ مليون دولار.

وأكد سمو الأمير خالد آل سعود حرص المملكة العربية السعودية وسعيها الدؤوب إلى تحقيق الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم أجمع، لافتاً النظر إلى تلبية المملكة وشقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي رسالة الاستغاثة التي وجهها الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية عبدربه منصور هادي لحماية الشعب اليمني وإنقاذه من مليشيات الحوثي، حيث هبت المملكة بمشاركة قوات عربية وإسلامية لنصرة الشعب اليمني الشقيق.

وبشأن القضية الفلسطينية أشار سموه إلى إدانة المملكة اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك، وانتهاك حرمته ودعوتها المجتمع الدولي إلى الوقوف بصرامة أمام الممارسات الإسرائيلية المشينة التي تُقوِّضُ أي أمل تجاه الوصول للسلام المنشود، وتتعارض مع جميع الاتفاقيات الدولية. وفيما يخص الأزمة السورية بين سموه أن المملكة تؤكد على أن الخيار الأمثل لسوريا أن يكون الحل حلاً سياسياً مبنياً على مبادئ مؤتمر«جنيف ١».

وقدم سموه الشكر والتقدير لرئيسي مجلسي الشيوخ والنواب على ما وجده وفد مجلس الشورى من حفاوة وتكريم منذ وصوله .وفي نهاية اللقاءات تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

حضر اللقاءات سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية نيجيريا فهد بن عبدالله الصفيان.

السفير الصفيان يشيد بزيارة وفد الشورى للبرلمان النيجيري

أشاد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية نيجيريا الاتحادية الأستاذ فهد بن عبدالله الصفيان بزيارة وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجيرية في مجلس الشورى إلى جمهورية نيجيريا، وما حققته من نتائج إيجابية في دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأشار إلى أن وفد مجلس الشورى حظي باهتمام كبير من الجانب النيجيري نظراً لما تحظى به المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- من مكانة وتقدير دوليين على مختلف الصعد.

وأعرب السفير الصفيان عن شكره وتقديره لحكومة نيجيريا الاتحادية ومجلسي الشيوخ والنواب في الجمهورية لما أبدوه من اهتمام كبير بزيارة وفد مجلس الشورى، وفي مقدمتهم معالي رئيس مجلس الشيوخ الدكتور أبو بكر سركاي ومعالي رئيس مجلس النواب يعقوب دوغاروا.

وأشار إلى أن المحادثات التي أجراها وفد مجلس الشورى مع رئيس مجلس الشيوخ الدكتور أبو بكر سركاي ورئيس مجلس النواب يعقوب دوغاروا أكدت حرص البلدين على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بينهما في شتى المجالات.

وأشار إلى أن الجانب النيجيري أكد حرصه على تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية مع المملكة وكذلك تعزيز التعاون البرلماني مع مجلس الشورى، منوها بالدور الذي يقوم به مجلس الشورى في تعزيز علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة.

د.ثريا عبيد تستقبل مسؤولاً حقوقياً أمريكياً

عقدت عضو مجلس الشورى رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية الدكتورة ثريا بنت أحمد عبيد اجتماعاً مع عضو فريق مكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية الأميركية كيري ماكينتوش، بحضور عضو المجلس الأستاذة هدى بنت عبدالرحمن الحليسي نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية، والدكتورة إلهام بنت محجوب حسنين عضو لجنة الشؤون الخارجية.

وأطلعت عضوات المجلس المسؤولة الأمريكية على آلية عمل مجلس الشورى ومهامه التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى استعراض مهام لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في مجلس الشورى.

كما تم خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وبخاصة في المجال البرلماني.

إدارة المعلومات توفر الكتاب الكترونياً على البوابة الداخلية للمجلس

أطلقت إدارة المعلومات بمركز أبحاث الشورى خدمة البحث والوصول للنص الكامل للكتاب إلكترونياً عبر بوابة المجلس الداخلية، وذلك في إطار اهتمام مركز أبحاث الشورى على تسهيل عملية البحث عن المعلومات والوصول إليها إلكترونياً تحقيقاً لتوجيهات معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله ب محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ومتابعة من معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، لمساندة أعضاء مجلس الشورى بما يعينهم في إنجاز أعمالهم، ويسهل عليهم عناء الحصول على المعلومة، بالبحث عنها في مقتنيات مكتبة المجلس الكترونياً عبر الشبكة الداخلية.

وتعد هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من مراحل التحول الرقمي لجميع مقتنيات مكتبة المجلس من الكتب والوثائق والتقارير والتي سيتبعها مرحلة التعرف البصري على المحتوى ومحرك البحث المتقدم.

ومكتبة مجلس الشورى مكتبة برلمانية ـ قانونية متخصصة- تقدم خدماتها لأعضاء المجلس ولجانه ومنسوبيه، وتستخدم أفضل الطرق لتقديم الخدمة المعلوماتية والمرجعية لإيصال المعلومات إلى المستفيدين،

حيث يستطيع أعضاء ومنسوبو المجلس الدخول إلى نظام المكتبة الالكترونية من خلال البوابة الداخلية للمجلس عبر أيقونة المكتبة الالكترونية، التي تضم الآن أكثر من ١٤٠٠ كتاب في نسخة الكترونية، بالإضافة إلى التقارير الحكومية، وهي عملية مستمرة حتى يتم الانتهاء من رفع جميع مقتنيات المكتبة من الكتب والتقارير الحكومية والتي يبلغ عددها أكثر من ١٨ ألف عنوان.

الدبلوماسية البرلمانية من خلال لجان الصداقة البرلمانية

صالح آل خايم
إدارة لجان الصداقة البرلمانية بالشعبة البرلمانية

تعد الدبلوماسية البرلمانية منبراً من منابر رسم السياسات الدولية، وأخذت في ممارساتها البعد البرلماني الشريك في الهدف غير المباشر مع البعد السياسي، واشتركت العملية البرلمانية مع العملية السياسية لتفرز لنا صبغة ذات معنى ومضمون مرن ومحققاً للأهداف المرجوة، ويتضح الدور البرلماني في كثير من قرارات القادة والسياسيين، سيما أنه أصبح للبرلمانات دور فاعل في رسم السياسات على الصعيد الداخلي والخارجي لكثير من الدول.

ولعل التوجه إلى العمل البرلماني في التعاملات الدولية، يعطى نتاجاً أكبر ومساحة أوسع من التعاون والفهم؛ وتحديداً من خلال أعضاء البرلمانات والمجالس التشريعية.

وقد حققت الدبلوماسية البرلمانية في مجلس الشورى قفزة نوعية واكب ذلك نشاطات الشعبة البرلمانية المميزة المدعومة من قيادات المجلس وفي مقدمتهم معالي رئيس مجلس الشورى رئيس الشعبة البرلمانية الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، و كان للجان الصداقة البرلمانية بالمجلس دوراً فاعلاً في تحقيق الأهداف المرجوة من تكوينها، حيث مارست لجان الصداقة البرلمانية العملية الدبلوماسية البرلمانية بجميع جوانبها؛ فقد قامت لجان الصداقة البرلمانية بزيارات برلمانية لمجالس وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة هادفة من ذلك الاطلاع على التجارب البرلمانية في هذه البرلمانات والاستفادة منها، ونقل التجربة البرلمانية في مجلس الشورى إليها، وإلى طرح العديد من القضايا والموضوعات المهمة، والتباحث حول أوجه التعاون المشترك وتطويرها بين الجانبين، وذلك من خلال إجراء العديد من اللقاءات والاجتماعات مع المسئولين السياسيين والبرلمانيين البارزين، وكل هذا تم بصبغة برلمانية بعيدة عن الالتزامات السياسية.

وبذلك حققت مجمل هذه الزيارات نتائج إيجابية في تعميق العلاقات وتعزيزها، وتقريب وجهات النظر حول بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودعم مواقف المملكة وتوضيح كثير من المغالطات التي تساق ضدها، كما كان لزيارات اللجان النظيرة والوفود البرلمانية والوفود الأخرى التي تزور المملكة ولقاءاتهم مع أعضاء لجان الصداقة البرلمانية بالمجلس دوراً كبيراً في هذه العملية المتكاملة،حيث أصبحت لجان الصداقة البرلمانية نافذة من نوافذ التواصل والتعاون مع هذه الوفود الزائرة ومطلب أساسي من مطالب لقاءاتهم.

ولعلّ الفكر البرلماني السياسي يتطور بشكل أوسع في عمل لجان الصداقة البرلمانية والذي سيحقق بإذن الله ثم بدعم وتوجيهات معالي رئيس المجلس نتائج أكبر تهدف إلى تعزيز مكانة وريادة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله -.

آل غريب يقترح ترشيد استهلاك الكهرباء في المساجد

دعا المواطن حمد محمد آل غريب إلى تخفيض استهلاك المساجد من الطاقة الكهربائية، بخفض أجهزة التكييف والإضاءة المبالغ فيها، والتي يتحملها اقتصاد الوطن، في بادرة لدعم الاقتصاد الوطني وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

واقترح التنسيق بين شركة الكهرباء ووزارة الأوقاف، وتكوين لجنة من شأنها العمل على ما يأتي:

١- تخفيض عدد المكيفات والإضاءة في المساجد سواء التي قيد الإنشاء أو القائمة بحيث يكون عدد المكيفات والإضاءة غير مبالغ فيه كما هو موجود حاليا.

٢- بخصوص عدد المكيفات والإضاءة الحالي، تقوم اللجنة المشتركة بإصدار تعليمات صارمة وتوزيعها على أئمة المساجد، بتشغيل نصف العدد الموجود من المكيفات، وإطفاء الإنارة والمكيفات في الأماكن غير المستخدمة في كل مسجد، وضبط درجة التبريد على ٢٤ درجة فقط..

٣-ايجاد بدائل لترشيد الطاقة إن أمكن عن طريق استخدام الطاقة الشمسية أو اللمبات الموفرة للطاقة.

٤- وضع مؤقت للتحكم وتشغيل الكهرباء في أوقات الصلاة فقط بما يعادل نصف ساعة فقط لكل صلاة.

٥- تقوم اللجنة المشتركة بمتابعة تنفيذ هذه التعليمات من وقت لآخر للحد من الاستخدام غير الضروري للأجهزة التي تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة.

البخاري يطالب بتدريس مادة الإسعافات الأولية في التعليم العام والجامعي

قدم المواطن غريب بن مساوى البخّاري عريضة إلى مجلس الشورى طالب فيها بتدريس مادة الإسعافات الأولية في المراحل المتوسطة والثانوية والجامعية.

وقال في عريضته: إن فكرة تدريس مادة الإسعافات الأولية لمراحل المتوسطة والثانوية والجامعية وجعل اختبارها عملياً فقط له ثماره في المردود الإيجابي على الطالب.

وأكد أهمية هذه المادة للأسباب التالية:

١) «ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا» صدق الله العظيم.

٢) تساعد على زيادة ثقة الطالب في نفسه وتنمية فكره المنطقي.

٣) تساعد في التدخل السريع لحالات الطوارئ.

٤) تغطي نقص خدمات الإسعاف «المتأخر أحيانا».

٥) تبعا للنقطة السابقة، تعوّض مشكلة الازدحام وسوء بعض الطرق والذي قد يتسبب في تفاقم المشكلة الصحية الطارئة للمواطن وغيره، لذلك فهم الإسعافات الأولية مهم جدا لعلاج هذه المشكلة.

٦) تميزنا عالميا بتدريس هذه المادة لمراحل مبكرة بالتعليم.

٧) فهم الطلاب والطالبات للإسعافات الأولية له مردوده الطيب من المجتمع لمعالي وزير التعليم وأعضاء إدارته. ٨) الفائدة من التجمهر بدلا من تجمهر البعض للتصوير أو بدون أي فائدة.

٩) التدخل المناسب في ثانية ربما يساعد لحياة أطول.

ثقتنا في الله عز وجل كبيرة ثم في حكومة خادم الحرمين الشريفين ومعالي وزير التعليم: د. عزام الدخيل أن تنظروا إلى فكرة وأهمية هذه المادة لشعبنا ودولتنا الغالية.

العتيبي يقترح إيجاد مظلة تشرف على جميع القطاعات الصحية

دعا المواطن حزام عقيلان العتيبي إلى إيجاد مظلة تشرف على جميع القطاعات الصحية العامة والخاص باعتبار أن وزارة الصحة مقدم خدمة.

وقال في عريضة لمجلس الشورى: إن المواطن يعاني من تدني مستوى الخدمات الصحية، فهناك شكوى من نقص الأسِرَّة، ومن طول مواعيد العيادات، والأهم هو ازدحام أقسام الطوارئ وتأخر إسعاف الحالات الحرجة، كما أن الجانب الوقائي لم يحظ بما يستحق من الاهتمام.

وأشار إلى أن من أسباب تدني الخدمات الصحية ان وزارة الصحة لم تعد المقدم الرئيسي للخدمات الصحية، بعد ظهور جهات حكومية تقدم الخدمات لمنسوبيها، وتوسع القطاع الصحي الخاص، وزيادة عدد السكان، حيث أثقلت الوزارة بالكثير وانشغلت عن عملها كمقدم خدمة، فهي ترخص وتشرف على القطاع الصحي الخاص.

وأضاف: إن الخدمات لا تقتصر على الجانب العلاجي والوقائي الذي تمارسه الوزارة، بل هناك خدمات غير مباشرة لا تقع تحت مظلتها مثل صحة البيئة وسلامة المياه والغذاء وغيرها، وهذه الخدمات وإن كانت لا تقع تحت مسئولياتها، ولا تخطط لها إلا أنها هي التي تدفع تكاليفها، وهذا يستدعي وجود جهة عليا تنسق جهود مقدمي الخدمات الصحية، تقوم بالتخطيط الشامل وتتابع تنفيذ البرامج الصحية.

ورأى أن يسند هذا الدور الى المجلس الصحي السعودي أو وضع جميع مقدمي الخدمات الصحية تحت مظلة مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية.

البقعاوي يقترح بنكاً استثمارياً للمواطنين

اقترح المواطن طلال عنيزان البقعاوي إنشاء بنك استثماري وطني يخفف عناء المواطن في الاستثمار بعيداً عن الأسهم والمضاربات المالية.

وقال في عريضة لمجلس الشورى: إن كثيراً من المواطنين يبحث عن الاستثمار والمرابحة، وكثير من البنوك لديها استثمار، لكن مبالغ فيه بلا فائدة وعدم وضوح أعمالهم، ونظراً لأن مشاركة المواطن دولته بما يعنيه فإن المال أهم ما يريده المواطن.

وأضاف: في حال استثمر المواطن أمواله لدى الدولة أفضل من تسليمها للبنوك والتي تأخذ الفائدة ويخرج المواطن بلا فائدة، كما أن النفع لصالح الشعب والمواطن وترقيةً لأعماله ولاهتماماته وتيسيراً عليه من الضغوط المالية، فلو كل مواطن يشارك بـ ١٠٠٠ ريال هذا سيتيح للمسجلين بالضمان الاجتماعي المشاركة في الاستثمار طلباً للفائدة والاستثمار، وسيكون همهم الاعتماد على أنفسهم بدلاً من أن يكون اعتمادهم على الدولة.

وأكد أن الدولة لم ولن تقصر بشيء، ولكن عندما يكون الشعب مفكراً ويبحث عن نواقصه ويكتفي بنفسه فحينها ستعمل الدولة لما يرضيها، وتتفرغ للشؤون العامة.

نائب تونسي يشيد بعمليات قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن

أشاد نائب رئيس مجلس الشعب التونسي عبدالفتاح مورو بالعمليات العسكرية التي تنفذها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة لإعادة الشرعية في اليمن، ووصفها بأنها هبة نبيلة وشجاعة لصد الأطماع الأجنبية عن الأمة العربية.

وقال مورو في تصريح صحفي إن هذه العمليات ستسهم بإذن الله في تحقيق آمال وتطلعات الشعب اليمني في الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه والدفاع عن مقدراته ومكتسباته بعد استباحة أرضه وزعزعة استقراره من قبل قوى المليشيات الحوثية المدعومة من قوى إقليمية ذات مطامع ومشروعات تخريبية بالبلاد العربية .

وأشار إلى أن العمليات التي تنفذها قوات التحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن تستند إلى القرارات الدولية وقرارات جامعة الدول العربية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية .

ودعا نائب رئيس مجلس الشعب التونسي إلى الوقوف إلى جانب المملكة في هذه المهمة النبيلة انتصارا للأمة العربية، مؤكدا أن العالم سيشهد ميلاد نواة لعمل عربي مشترك في المستقبل يحمي أمن الأمة العربية ويدرأ عنها مخاطر العنف والإرهاب بأشكاله كافة.

فوز ٢٧٣ نائباً بعضوية مجلس النواب المصري

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية المصرية فوز ٢٧٣ نائباً بعضوية مجلس النواب في المرحلة الأولى من الانتخابات والتي جرت في ١٤ محافظة.

وقال رئيس اللجنة المستشار أيمن عباس في مؤتمر صحفي مساء اليوم : إن الانتخابات أسفرت عن فوز ٢١٣ نائباً في النظام الفردي، وفوز ٦٠ نائباً بنظام القوائم الانتخابية ينتمون إلى قائمتي «في حب مصر» بقطاعي الصعيد وغرب الدلتا.

وأوضح عباس أن المرحلة الأولى للانتخابات شهدت في جولتها الأولى وجولة الإعادة، مشاركة ٢٦ر٦٩ ٪ من الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات.

ومن المقرر إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات في ١٣ محافظة من ضمنها القاهرة، ومدن القناة وسيناء داخل الجمهورية يومي ٢٢ و٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، فيما يتم التصويت لصالح المرشحين عبر ١٣٩ سفارة وقنصلية مصرية بالخارج في ٢١ و٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٥.

وتقام جولة الإعادة في المرحلة الثانية في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني، و١ ديسمبر/ كانون الأول، وفي الداخل ١و٢ ديسمبر/ كانون الأول.

وكان الدستور المصري قد أقر نظام "الغرفة البرلمانية الواحدة"، وتمت تسميتها بـ"مجلس النواب"، وأُلغيت الغرفة الثانية التي كان يشملها الدستور السابق، وهي ما كانت تُعرف بـ"مجلس الشورى".

رئيس مجلس النواب الليبي: في حال فشل الحوار سيتم انتخاب رئيس للبلاد

قال رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح: إن المجلس سينتخب رئيساً للبلاد في حال فشل الحوار.

وأوضح في تصريح صحفي، أن المجلس لديه خارطةَ طريق سيتم بموجبها انتخاب رئيس للدولة عن طريق التصويت عليه من قبل النواب في المجلس .

وأكد رئيس النواب، أن الترشح لمنصب الرئيس سيحدده قانون الانتخاب الذي سيقرره المجلس وستوضع الشروط والمعايير للتقدم لهذا المنصب.

حزب العدالة والتنمية ينفرد بالحكومة التركية لأربع سنوات

تمكّن حزب العدالة والتنمية مرة أخرى من الانفراد بالحكم في تركيا لفترة أربع سنوات مقبلة، في مسيرة بدأها منذ عام ٢٠٠٢ بعدما حصل على نسبة ٤٩,١٥ في المئة في الانتخابات البرلمانية التاريخية التي أجريت مؤخراً، مخالفا جميع التوقعات.

وشهد حزب الحركة القومية والشعوب الديمقراطي، الممثلان للقوميتين التركية والكردية، هزيمة كبيرة في نسب الأصوات مقارنة بانتخابات السابع من يونيو/ حزيران الماضي.

جدير بالذكر أن حزب العدالة والتنمية الموجود في سُدة الحكم منذ ١٣ عامًا فشل في تشكيل الحكومة منفردًا عقب انتخابات ٧ يونيو الماضي، وهو الأمر الذي دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عدم تشكيل حكومة ائتلافية، وقرر التوجه بتركيا إلى انتخابات مبكرة.

وفي ضوء نتائج الانتخاب فمن المقرر أن يحكم العدالة والتنمية تركيا حتى عام ٢٠١٩، بعدما فاز بنسبة جاءت فوق التوقعات بكثير في الانتخابات التي جرت بعد فترة دامت ٤ أشهر بحكومة مؤقتة.

وبهذا يكون حزب العدالة والتنمية قد نجح في الانفراد بالحكم للمرة الأولى في عهد رئيس الحزب رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو. ويعني أنه قد اقترب من نسبة ٤٩,٨ في المئة التي حصل عليه سلفه رجب طيب أردوغان في انتخابات عام ٢٠١١.

النواب الأمريكي يُقر اتفاقاً شاملاً للميزانية يمدد سقف الدين الاتحادي حتى مارس ٢٠١٧م

صوت مجلس النواب الأمريكي بالموافقة على اتفاق شامل للميزانية مدته عامان يمدد سقف الدين الاتحادي حتى مارس آذار ٢٠١٧م.

ووافق المجلس على مشروع القانون بأغلبية ٢٦٦ ضد ١٦٧ صوتاً. ويذهب المشروع الآن إلى مجلس الشيوخ حيث توعد بعض المحافظين بمحاولة وقف تقدمه بعراقيل إجرائية.

ويخفف المشروع قيوداً آلية على الإنفاق بما يضيف ٨٠ مليار دولار إلى الإنفاق الاختياري على مدى عامين.

النواب الروسي يقر قانوناً يحظر وصف الكتب السماوية بـ المتشددة

تبنى مجلس النواب الروسي (الدوما) القانون الرئاسي الذي يحظر وصف محتويات كتب الديانات السماوية وفي مقدمتها القرآن الكريم بـ المتشددة.ويهدف القانون الجديد إلى ضمان احترام متساو للإسلام والمسيحية واليهودية، والتي تعتبر هذه الكتب أسساً روحية لكل منها بالتناسب، في روسيا.

وبعد تبني هذا القانون، ذكر النائب الأول لرئيس كتلة "روسيا الموحدة" سيرغي بوبوف للصحفيين، أنه على خلفية اختراق الأصول التي تعتمد عليها أوروبا، تبقى روسيا دولة وحيدة تعمل على الحفاظ على قيمها التقليدية.

وقال بوبوف: "يشهد العالم اليوم حوادث كثيرة لخرق الأحكام الأخلاقية للقيم التقليدية التي تقوم عليها الحضارة الأوروبية.. إذ يتم حظر عدد من الأشياء المرتبطة بعادات وتقاليد تلك الأديان.. في هذا السياق، تبقى روسيا دولة وحيدة تدعو علنا إلى ضرورة حماية قيمها الروحية الأساسية».

تأتي هذه الخطوة بعدما اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مطلع أكتوبر/تشرين الأول ، منع اعتبار الكتب المقدسة للمسيحية والإسلام واليهودية والاقتباسات منها مواد متطرفة.

نواب الشعب التونسي في مأزق .. نعوا المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد وهي على قيد الحياة

وقع مجلس نواب الشعب التونسي في مأزق مُحرِج عندما نعى نوابه، المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، بعدما اعتقدوا خطأ أنَّها توفّيت، بينما هي لا تزال على قيد الحياة.

وعلى الفور بادرت السفارة الجزائرية في تونس بإشعار البرلمان التونسي بأنَّ المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد ما زالت على قيد الحياة وبصحة جيدة.

وخلال جلسة عامة للبرلمان عرضها التلفزيون التونسي مباشرة، دعت نائبة في البرلمان إلى الترحم على المناضلة بوحيرد اعتقاداً منها أنَّها توفيت، وهو ما استجاب له بقية النواب.

وسقط البرلمان في هذا المأزق بعد رواج أخبار عن وفاة بوحيرد التي عُرفت بنضالها ضدّ الاستعمار الفرنسي للجزائر، برغم تكذيب بوحيرد خبر وفاتها بنفسها قبل أيام.

وعقب إشعار السفارة الجزائرية للبرلمان بأنَّ بوحيرد على قيد الحياة، تقدّم نائب رئيس البرلمان عبدالفتاح مورو بالاعتذار باسم المجلس عن الخطأ، ووجّه اللوم الشديد إلى النائبة التي اعتقدت خطأ أن بوحيرد توفيت، مطالباً النواب بالدعاء للمناضلة الجزائرية بالصحة.

انتخاب بول راين رئيساً لمجلس النواب الأمريكي

انتخب المشرعون الأميركيون النائب الجمهوري بول راين رئيساً لمجلس النواب خلفا لجون بينر.

وحاز راين على أصوات أغلبية نواب الحزب الجمهوري، بينما ذهبت أصوات الديمقراطيين إلى زعيمة الأقلية الديمقراطية في المجلس نانسي بيلوسي.

وكانت انقسامات في الحزب الجمهوري دفعت بينر إلى الإعلان بشكل مفاجئ في سبتمبر/ أيلول الماضي عن استقالته من المجلس ورئاسته قبل انتهاء ولايته.

وجاء التصويت على رئيس مجلس النواب الجديد كإجراء شكلي، حيث كان الحزب الجمهوري قد قرر ترشيح راين ، لينهي أسابيع من الجدل السياسي داخل صفوف الحزب.

واستهل الرئيس الجديد مهام منصبه بكلمة انتقد فيها الطريقة التي يتم بها تسيير شؤون المؤسسة التشريعية، وقال إن "المجلس منكسر.. نحن لم نحل المشاكل.. نحن نزيدها"، في إشارة إلى عدم القدرة على تمرير عدد من القرارات المهمة بسبب إصرار الحزبين الرئيسيين على عدم تقديم التنازلات.

طرد نائبات في البرلمان النيوزلندي بعد إصرارهن على أنهن ضحايا لاعتداءات جنسية

أمر رئيس البرلمان النيوزيلندي ديفيد كارتر، عددًا من النائبات بمغادرة البرلمان في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر٢٠١٥م، بعدما أصررن على أنهن كن ضحايا لاعتداءات جنسية، مطالبات رئيس الوزراء جون كي بالاعتذار عن اتهامه لنواب حزب العمل والخضر المعارضين بـ«دعم المغتصبين» في إطار الجدل الدائر حول احتجاز مواطنين نيوزيلنديين من قبل الحكومة الأسترالية.

وقالت صحيفة «الجارديان» البريطانية: إن سياسيي المعارضة أعربوا عن قلقهم أمام البرلمان حيال حجز مواطنين نيوزيلنديين ينتظرون الترحيل بعد إلغاء الحكومة الأسترالية لتأشيراتهم خاصة المدانين في جرائم معينة.

وكان رئيس الوزراء النيوزيلندي، قال عندما سئل بشأن الأزمة «أنتم تدعمون مغتصبين.. بعض (المعتقلين) مغتصبون، وبعضهم متحرشون بالأطفال، وبعضهم قاتلون، وهؤلاء الأشخاص هم من يقول حزب العمل إنهم أهم من المواطنين النيوزيلنديين الذين يستحقون الحماية عندما يعودون إلى هنا».

وانسحب ما يقرب من ثلاثة أرباع نواب حزب العمل من البرلمان مباشرة بعد تعليقات كي، وانضم إليهم مجموعة من نواب حزب الخضر.

القمة الرابعة لمجموعة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

اختتمت القمة الرابعة لمجموعة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية في الرياض يوم الأربعاء الماضي. ولعل من نافلة القول أن أكثر التجمعات السياسية نجاحًا هي التجمعات العربية الأمريكية اللاتينية، وذلك لأسباب كثيرة منها: الخلفية التاريخية المشتركة، والتقارب والتشابه في التنمية، والمزاج النفسي المتأثر بمشتركات لغوية.

يبلغ عدد سكان أمريكا اللاتينية من أصول عربية حوالى أربعين مليوناً. صحيح أن الهجرات العربية اتجهت إلى بلدان أمريكا اللاتينية منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، لكن هناك إشارات تاريخية شبه مؤكدة أن أول هجرة عربية إلى تلك الديار كانت في القرن الخامس عشر الميلادي. لا مراء أن الأثر العربي قد طبع الوجود الإسباني في بداية استكشافه للقارة الأمريكية الجنوبية. ولا تزال بعض الفنون خصوصًا الفلكلورية واللباس وأنواع طبخات الأكل الأندلسية حاضرة بقوة في تراث تلك البلدان.

وفي إعلان الرياض الذي وافقت القمة عليه أشار بصورة واضحة إلى توافق قادة المجموعتين على محاربة الإرهاب الذي يهدد العالم العربي خصوصاً في العراق أو ليبيا، وكذلك الترحيب بحل سياسي للصراع في سوريا بناء على نتائج مؤتمر فينا. والموافقة على ضرورة تنفيذ كامل بنود القرار الأممي رقم ٢٢١٦ الخاص باليمن.

ودعا إعلان الرياض إيران إلى الكف عن الأعمال الاستفزازية والتدخل في شؤون الدول العربية. أما الاقتصاد فقد شمل قطاعات واسعة شملت حث دول المجموعتين على المفاوضات الثنائية من أجل تشجيع التجارة وانسياب الاستثمارات وتبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب والرسوم والترحيب بكل الاتفاقيات بين الدول. ولفا إعلان الرياض الأهمية للعلاقات الثقافية.

وهنا نقطة تُسجل للملك سلمان بن عبدالعزيز الذي كان منذ زمن ليس بالقصير يرى أن الثقافتين العربية والإسبانية يمكن تعزيزها لتلعب دوراً بارزاً في الحاتين السياسية والثقافية. وقد التقطت اليونيسكو تلك الفكرة وتبنت عام ١٩٩٢م أول مقترح لإقامة أول حوار عربي أمريكي لاتيني، وهذا أدى إلى عقد أول مؤتمر تحضيري في البرتغال جمع الكثر من المؤرخين من الجانبين لبحث الأصول والجذور اللغوية والثقافية بين المكونين العربي واللاتيني. وبالتالي أضحى الحوار الرسمي بين المجموعة العربية والمجموعة الأمريكية اللاتينية عملاً واضحاً. وهو الذي حمل مختصر أسبا ASPA. وقد نتج عن هذا التجمع قمم وندوات ومؤتمرات.

ومن الفخر القول إن المجلة العربية الأمريكية الجنوبية تقوم بدور ريادي في الميدان الثقافي ونشرت بحوثاً ودراسات، وروجت لأعمال ثقافية منها: الترجمة العكسية للكتب العربية والإسبانية والبرتغالية، والمكتبة الافتراضية، والمعرض المتنقل المعروف باسم: قصة نهري الأمازون والنيل، ومعرض الصور الفتوغرافية الموسوم بالوجود العربي في أمريكا اللاتينية.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa